



إيصال أصوات المهمشين

مارتا كولبورن،
فاطمة صالح،
محمد الحربي،
سمية سليم

10 سبتمبر 2021

إيصال أصوات المهمشين

مارتا كولبورن،
فاطمة صالح،
محمد الحربي،
سمية سليم

10 سبتمبر 2021

تم التقاط جميع الصور في هذا التقرير لمركز صنعاء في مخيم
البرين للمهمشين، غرب مدينة تعز، في 21 فبراير 2021،
بواسطة أحمد الباشا.



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج
المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور، تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة
باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير
على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جدول المحتويات

شكر وتقدير.....	5
1. ملخص تنفيذي	6
2. السياق التاريخي والاجتماعي	12
1.2 مصطلحات	13
2.2 الديموغرافيا والهجرة	16
3.2 نظريات حول أصل المهمشين	18
3. نتائج البحث الرئيسية: أثر الصراع على المهمشين	20
1.3 النهجية	21
2.3 المستوى الفردي للتحليل	22
3.3 المستوى الأسري للتحليل	29
4.3 المستوى المجتمعي للتحليل	34
5.3 المستوى الوطني للتحليل	39
6.3 المساحات العامة والخاصة للمهمشات	46
4. النتائج والاقتراحات	52
الملحق أ: مصطلحات أخرى	58
الملحق ب: تبرير إقصاء المهمشين	61
الملحق ج: السياق القانوني	63
الملحق د: خلاصة البيانات الخاصة بأطفال المهمشين	66
الملحق هـ: خلاصة مسح منظمة منصتي 30	68
الملحق و: خلاصة البيانات الرئيسية للأسر	70
الملحق ز: المصادر التي تمت استشارتهم	72

شكر وتقدير

نحن مدينون بالشكر لرؤى وأفكار ووجهات نظر العديد من الممشين واليمنيين الآخرين الذين أجرينا مقابلات معهم، أو الذين شاركوا في نقاش مجموعات التركيز أو أجابوا على الأسئلة الاستقصائية التي أعدها الفريق. كما نتوجه بالشكر إلى الخبراء الذين تم مقابلتهم على أفكارهم ورؤاهم بشأن الفصل التمهيدي لهذه الدراسة.

كما نشكر مساهمة منظمتي منصتي 30، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني اليمنية، وآر إن دبليو ميديا، المنظمة التابعة لها في هولندا، على المعلومات القيّمة والبيانات النوعية التي قدمتهما وكانت مفيدة لهذه الدراسة إلى حد كبير. أخيرًا، نقدر تعاون منظمة اليونيسيف، التي قدّمت بيانات لهذا البحث، لأن عملها مع مجتمع الممشين وقّـر معلومات مهمة للبرامج القائمة على الأدلة في ممارساتها لتقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أُجريت في تعز (2014)، وأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء (2018 و2020)، وفي عدن (2020).



1. ملخص تنفيذي

المهمّشون، هو مصطلح تعريفي يشير إلى فئة من اليمنيين أُطلق عليهم تقليدياً لقب الأخدام (وتعني حرفياً الخدم).^[1] ينتقل الانتساب إلى هذه الأقلية العرقية عن طريق الوراثة، وترتبط بأنواع معينة من المهن، ويُعتبر أفرادها "ضعفاء" في الهياكل الاجتماعية اليمنية التقليدية، وبلا أصل، وهم بالتالي تحت الحماية القبلية ظاهرياً. وهناك محظورات اجتماعية قوية تمنع زواج الأفراد من فئة المهمشين من الفئات الاجتماعية الأخرى، كما يُمنع أفرادها من حمل الأسلحة أو تملك العقارات. ويُعد هؤلاء الأفراد ذو أصول أفريقية ويوصمون بالعار داخل المجتمع اليمني بطرق تشبه الطبقية. وأصبح مصطلح المهمشين، كبديل للأخدام، شائعاً في الجزء الأول من الألفية الجديدة في الأوساط الإنمائية والإنسانية وفي المجتمع اليمني على نطاق أوسع.

تتباين تقديرات أعداد المهمشين في اليمن تبايناً جذرياً، وتتراوح بين 500 ألف إلى 3.5 مليون نسمة، يتركّزون في الأحياء الفقيرة المحيطة بمدن اليمن الرئيسية. وتُقدّر هذه الدراسة أعداد المهمشين بين 500 و800 ألف نسمة، أي نحو 1.6% إلى 2.6% من سكان اليمن. وهناك العديد من النظريات حول أصول المهمشين. لكن النقاشات حول أصولهم، في نهاية المطاف، تغطّي على حقيقة أن المهمشين هم يمنيون وأن اليمن هو موطنهم.

أثناء الصراع، واجه الأطفال المهمشون مشاكل مماثلة لتلك التي واجهها أطفال اليمن الآخرين، فضلاً عن تحديات إضافية تنشأ عن انتمائهم إلى أقلية عرقية منبوذة تعاني من مستويات عالية من الفقر وتعرض لخطر العنف الجنسي والجنساني. كما يتعرض الأطفال المهمشون لمستويات عالية من التمييز في المدارس من المعلمين والإداريين، فضلاً عن تنمر ومضايقات زملائهم. كما أن العديد من أسر المهمشين تقف على الدخول الذي يكسبه الأطفال، عبر التسوّل في المقام الأول، لتبقى على قيد الحياة. ورغم هذه البيئة القاسية، تهتم أسر المهمشين بالتعليم إذ تدرك أهميتها لتأمين حياة أفضل. ويُعتقد أن حالات العنف الجنسي والجنساني المرتكبة ضد المهمشين آخذة في التزايد، وبين الأطفال أيضاً، وغالباً ما يفلت الجناة من العقاب بسبب عدم حماية المجتمع والدولة لهذه الفئة.

وقد تضرر الشباب من مجتمع المهمشين بصورة خاصة نتيجة اندلاع الصراع مع تقلص فرصهم في التعليم وكسب لقمة العيش وتضاؤل آمالهم في الزواج وتأمين مستقبل أفضل. ومن أهم التحديات التي واجهت شباب المهمشين هي التجنيد للقتال مع أحد أطراف الصراع. ورغم استفادة العائلات من الأموال المكتسبة على المدى القصير، غير أن لهذا التجنيد عواقب تتمثل في الآتي: نقص تأمين العلاج الطبي في حال تعرض الشاب إلى الإصابة، وقلة أو انعدام التعويض في حالة عدم قدرة الشاب على العمل مجدداً، وعدم توفير أي دعم لمشاكل الصحة العقلية أو الصدمات النفسية الناتجة عن أهوال الحرب، وفي حال مقتل الشاب أثناء القتال، تخسر عائلته مرتبه دون تقديم أي دعم لوالديه أو أرملة أو أطفاله. علاوة على ذلك، تصبح عائلة الشاب الموجود في جبهات القتال أكثر عرضة للإساءة والعنف. وقد عبّر رجال المهمشين عن استغلال أطراف الصراع لهم، التي أهملتهم قبل الصراع والتي ستخلى عنهم بعد انتهاء الحرب حسب اعتقادهم.

(1) سيستخدم هذا المصطلح في هذه الدراسة، رغم الافتقار إلى مصطلح مفضل متفق عليه داخل مجتمع المهمشين، انظر للمحق (أ) للاطلاع على مناقشة للمصطلحات المختلفة.

وكان المأوى والسكن من أكثر احتياجات المهمشين أهمية التي حددها هذا البحث. فاقم الصراع من تدهور حال سكان المناطق العشوائية بصورة كبيرة، ولكن السكان المهمشين تأثروا بشكل سلبي أكثر من غيرهم نظراً للتمييز الطبقي والبنوي الذي يتعرضون له. كما تشمل التحديات الاكتظاظ الشديد وقضايا ملكية الأراضي. شكل غياب الخدمات الأساسية في الأحياء الفقيرة مشكلة رئيسية قبل الصراع، وازداد الوضع سوءاً منذ اندلاعه عام 2015.

يرتبط الفقر في مجتمع المهمشين بصورة وثيقة بالتمييز البنوي الذي يتعرض له، ويتجلى بجملة من التحديات، منها: التحديات التعليمية التي تحدّ من إمكانيات كسب لقمة العيش، وضعف خدمات الرعاية الصحية الذي يُسهم في زيادة المديونية وسوء الحالة الصحية ويؤثر في القدرة على العمل، وحرمان مجتمعات المهمشين من المساعدات الإنسانية رغم كونها الأكثر تأثراً في موجة التشريد والانتهاكات والصدمات النفسية، التي كان لها آثار عاطفية ونفسية عميقة وأدت إلى الاكتئاب وقيدت القدرة على العمل وكسب لقمة العيش.

تعمّق العزلة الاجتماعية للمهمشين ووصمهم من مواطني ضعفهم وتحرمهم من الحصول على دعم إخوانهم اليمنيين. فقبل اندلاع الصراع، كان للمهمشين مستويات متفاوتة من الاندماج في المجتمع اليمني في أجزاء مختلفة من البلاد. فعلى سبيل المثال، تقبلهم المجتمع أكثر في عدن والحديدة حيث واجهوا عنصرية أقل صراحة. غير أن هذه العزلة ازدادت في بعض الحالات مع بدء الصراع والأزمة الإنسانية، رغم وجود تقارير عن تعاون مجتمعات المهمشين وغيرها من غير المهمشين في مخيمات أنشئت للمشردين. وفي العقود الأخيرة، أصبح الكثير من المهمشين بعيدين عن أنظمة الحماية القبلية نتيجة التمدن والسعي إلى الهرب من الطبقات الاجتماعية الخائفة في المناطق الريفية عبر الهجرة إلى المدن.

وساهم ظهور منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين في تسليط الضوء على مجتمع المهمشين على الصعيدين الوطني والدولي. تسعى هذه المنظمات إلى تحسين وضع المهمشين عبر النشاطات الصحية والتعليمية، وتوثيق الانتهاكات والتصرفات العنصرية وتقييم احتياجات المهمشين والعمل مع السلطات المحلية لناصر قضايا محددة. أثر الصراع والأزمة الإنسانية الناتجة عنه على المجتمع المدني اليمني، وتواجه منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين تحديات مماثلة التي تواجهها نظيراتها، رغم أن وضعها المهمش يعني أن موظفيها يواجهون مخاطر أكبر من المضايقات والاعتقالات والانتهاكات الموجهة.

وتباينت المشاركة السياسية للمهمشين في مختلف الحقب والمواقع. بعد توحيد اليمن في مايو/أيار 1990، ظهرت إمكانية الديمقراطية وإنشاء الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات، ولكن عدداً قليلاً من المرشحين المهمشين خاضوا الانتخابات السياسية. لطالما كانت اللامبالاة بالسياسة الوطنية والاستخفاف بها أمراً شائعاً بين المهمشين، الذين قلّما استفادوا من النظام، إذ تعرضوا للاضطهاد والتهميش والاستغلال من قبل النخب السياسية. انضم بعض شباب المهمشين إلى الانتفاضة الشعبية اليمنية التي اندلعت في يناير/كانون الثاني 2011 سعياً وراء التغيير السياسي. ورغم ظهورهم الشعبي المتزايد، لم يشارك في مؤتمر الحوار الوطني إلا فرد من مجتمع المهمشين، وهو نعمان الحديفي، رئيس الاتحاد

الوطني للمهمشين. ورغم هذا التمثيل المحدود، تناولت عددٌ من توصيات مؤتمر الحوار الوطني البالغ عددها 1,800 وضع المهمشين. وبعد مؤتمر الحوار الوطني، أدرجت لجنة صياغة الدستور مادة واحدة في الدستور الجديد بشأن وضع المهمشين (المادة 62)، التي تعهدت بتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تواجه النساء في اليمن تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. فالمهمشات هنّ أكثر الفئات الموصومة بين النساء اليمنيات، والأكثر عرضة لسوء المعاملة. يضطرن للخروج إلى الشوارع، التي تكاد تخلو من النساء اليمنيات الأخريات، لكسب لقمة العيش حيث يعملن في التسول وكنس الشوارع والبيع على الطرقات. بالإضافة إلى ذلك، تعرضهن عزلتهن الاجتماعية وافتقارهن إلى السكن اللائق إلى مخاطر وتحرمهن الاحترام والحماية الممنوحين للنساء من طبقات المجتمع الأخرى. وتكثر الصور النمطية عن المهمشات، اللاتي يُتَّهمن بالانحلال الأخلاقي وقلة الشرف والنسب وضعف الالتزام الديني، وترسم هذه الصور النمطية تفاعلهن مع الرجال والنساء اليمنيين الآخرين. وتترتب على هذه المعتقدات المتحيزة عواقب حياتية على المهمشات وتعرضهن إلى المزيد من المضايقات وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني. ونادراً ما يُعاقب مرتكبو أعمال العنف في حق المهمشات.

يلخص الجدول رقم واحد نتائج هذه الدراسة ويقدم توصيات لتحسين وضع المهمشين ومعالجة أوجه اللامساواة الكامنة والتمييز البنيوي في اليمن.

الجدول 1: موجز النتائج والاقتراحات

النتائج	التوصيات
1	تُعد المقاربات التي تراعي ظروف الصراع ضرورة لجميع البرامج في اليمن. هناك تمييز بنيوي يُمارس ضد المهمشين ومقاومة لمحاولات دعمهم من الجهات الفاعلة المحلية.
2	تُعد البرامج المراعية للنوع الاجتماعي ضعيفة في اليمن، لا سيما في مجال التدخلات الإنسانية. وغالباً ما تُهمش المخاوف المتعلقة بالحماية في التدخلات العاجلة لإنقاذ الأرواح، ويفتقر موظفو المساعدات الإنسانية إلى الخبرة الجنسية.
3	يركز العديد من البرامج الخاصة بالمهمشين على نطاق جغرافي أو قطاعي ضيق، ما يحد من تأثيرها.
	تعزيز التنسيق بين المنظمات التي تستهدف المهمشين وغيرهم من الفئات المستضعفة.

التوصيات	النتائج	
تجميع الدروس المستفادة والبحث في أفضل الممارسات من مختلف التدخلات في اليمن، فضلاً عن المبادرات في سياقات أخرى لمكافحة العنصرية والتمييز الطبقي ضد الفئات المهمشة.	تتطلب حالة العزلة التي يعيشها المهمشون بذل جهود مكثفة لتعزيز الاندماج الاجتماعي. وهناك ندرة في المعلومات حول أفضل الممارسات للعمل مع الفئات النبذة والموصومة.	4
الاستثمار في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين ودعمها في تشكيل تحالفات مع منظمات المجتمع المدني اليمنية الأخرى. تطوير آلية تمويل أكثر مرونة للاستجابة السريعة للاحتياجات المتطورة التي تحددها منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين.	تُعد منظمات المجتمع المدني عنصراً أساسياً في بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتوفير الخدمات الأساسية. وتواجه منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين العزلة والتمييز، فضلاً عن معاناتها من مواطن ضعف مماثلة لتلك التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني المحلية.	5
دعم توثيق أثر الصراع على المهمشين، بما في ذلك بناء قدرات نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والباحثين من داخل المجتمع. إشراك المنظمات المحلية والدولية للتخفيف من حدة الانتقام بسبب الجهود التي يقودها من ينتمي إلى فئة المهمشين.	توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهمشين محدود للغاية، ما يقوّض الجهود المستقبلية الرامية إلى محاسبة أطراف الصراع على جرائم الحرب. كما أن هناك عدد قليل من الصحفيين والباحثين والكتّاب من داخل مجتمع المهمشين.	6
إجراء تقييمات مع شباب ونساء المهمشين لبناء التضامن والتماسك الاجتماعي. استخدام الفنون لإعلاء أصواتهم وبناء مهاراتهم في التعبير عن احتياجاتهم ورؤاهم وتطلعاتهم.	يواجه شباب ونساء المهمشين تحديات مماثلة لتلك التي يواجهها أقرانهم، فضلاً عن مشاكل خاصة بهم ومستويات عالية من العزلة والتمييز.	7
دعم فرص التدريب المهني ومنح التعليم العالي للشباب. دعم المدارس لتطوير بيئات التعليم في المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهمشين، وإشراك الآباء والأمهات للتصدي لظاهرة التنمر والعقاب الجسدي.	يُعد التعليم عنصراً أساسياً في الحراك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي. وهناك حاجة إلى فهم أفضل للأسباب التي تجعل التحاق البنين بالمدارس وأداءهم فيها أقل من عدد الفتيات.	8
إطلاق حملة لتوفير بطاقات الهوية الشخصية للجميع، مع تركيز خاص على المهمشين والنساء، وتيسير عملية التسجيل وجعلها بسيطة ومتاحة للجميع.	يشكّل عدم إصدار بطاقات الهوية الشخصية من الحكومة عائقاً كبيراً في وجه المهمشين، والمهمشات خاصة، في حصولهم على الخدمات الأساسية والعون الإنسانية.	9

النتائج	التوصيات
10	في حين يُعدّ تقديم المساعدة النقدية للنساء أمراً أساسياً يجب أن يستمر، لا بد أن تقتزن هذه الجهود بتأمين فرص عمل للنساء والشباب والرجال المهمشين لكسب الدخل وإسهامهم في التمكين الاقتصادي على المدى الطويل.
11	تُعتبر قضية السكن والمأوى، إلى جانب الخدمات الأساسية (الماء والصرف الصحي ووقود الطهي) من أهم الأولويات. وتُسهم مشاكل ملكية الأراضي في انعدام الأمن وتدمير ممتلكات المهمشين على يد الدولة أو السلطات المحلية أو مُلاك الأراضي.
12	ساهمت مشكلة اللامساواة الاجتماعية غير المعالَجة وإقصاء المهمشين بالمنهج من عملية صنع القرار في التمييز البنيوي.
13	تُعَد إمكانية الوصول إلى نظم العدالة والثقة ضعيفة في أوساط المهمشين. يمارس جهاز الشرطة وأنظمة السجن التمييز البنيوي والانتهاكات ضد الأحداث من المهمشين والسجينات من المهمشات وأطفالهن المسجونين معهن.
	دعم التمكين الاقتصادي في مجال الطاقة المتجددة والتدخلات المستدامة مثل الطاقة الشمسية وإعادة التدوير. تحفيز برامج الادخار وإيجاد حلول تجارية مبتكرة للسكن والمأوى في الأحياء الفقيرة. تعزيز الإدماج المالي للشباب المهمشين في مبادرات التمويل الأصغر وريادة الأعمال.
	استكشاف الحلول المبتكرة لمشكلة السكن والمأوى في الأحياء الفقيرة على الصعيد العالمي. دعم الحكومة والسلطات المحلية لتلبية الاحتياجات ودعم قادة مجتمع المهمشين ونسائهم وشبابهم للمساهمة في إيجاد الحلول.
	تعزيز التدخلات الهادفة للدمج الاجتماعي عبر منظور جنساني. تعيين حصة محددة للمهمشين كمستفيدين، وتطوير خطط عمل مفيدة للمهمشين وغيرهم من الفئات المستضعفة لتعزيز مجتمع أكثر شمولية.
	دعم نظم العدالة في المناطق الأكثر استقراراً في البلاد بغية التعامل الأفضل مع النساء والأحداث. ولا بد أن تقتزن هذه الجهود بإصلاح خدمات الأمن والعدالة، وتعزيز الجهود المجتمعية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتلبية احتياجات الأطفال المسجونين مع أمهاتهم.



2. السياق التاريخي والاجتماعي

1.2 مصطلحات

المهمشون،^[2] وهو مصطلح تعريفي يشير إلى فئة من اليمنيين أطلق عليهم تقليدياً لقب الأخدام (وتعني حرفياً الخدم). ينتقل الانتساب إلى هذه الأقلية العرقية عن طريق الوراثة، وترتبط بأنواع معينة من المهن، ويُعتبر أفرادها "ضعفاء" في الهياكل الاجتماعية اليمنية التقليدية وبلا أصل، وهم تحت حماية القبائل في المناطق القبلية. وهناك محظورات ثقافية قوية تمنع زواج أفراد فئة المهمشين من أفراد الفئات الاجتماعية الأخرى، كما يُمنع أفرادها من حمل الأسلحة أو تملك العقارات. ويُعتبر هؤلاء الأفراد ذوي أصول أفريقية ويوصمون داخل المجتمع اليمني بطرق تشبه الطبقة.^[3] تعاني فئات أخرى من المجتمع اليمني من التهميش إلى حد ما أيضاً، ولكن معاملة المجتمع والدولة لهذه الفئات أقل قسوة وصرامة بكثير مقارنة بالمهمشين.

ويعتبر الكثير من أفراد فئة الأخدام أن هذا المصطلح هو لنبذهم وتحقيرهم والخط من قدرهم. استُخدمت العديد من المصطلحات البديلة على مر السنين إذ ألغى سالم ربيع علي، رئيس المجلس الرئاسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في الفترة ما بين 1969 و1978، المصطلح وألقاباً تقليدية أخرى في المرسوم الأول لرئاسته، وجعل استخدامها جريمة يُعاقب عليها بالسجن. ورافق هذا الحظر مجموعة من البرامج الاجتماعية أثناء فترة رئاسته التي سعى خلالها إلى تحقيق المساواة بين الفئات الاجتماعية وبناء قاعدة سياسية له وللحزب الاشتراكي اليمني.^[4] وفي وقت لاحق في اليمن الجنوبي كان المصطلحان أزبود^[5] أو أحجور^[6] أكثر استخداماً.^[7]

ولا تعتمد مكانة الأخدام الاجتماعية على عرقهم فقط، رغم أن التمييز الذي يتعرضون له غالباً ما يُصاغ بلون بشرتهم الأسود. ورغم أن العديد من اليمنيين أصحاب بشرة أداكن لوناً ولا يمكن تمييزهم عن المهمشين من حيث المظهر الخارجي، لكنهم ينتمون إلى فئات اجتماعية غير مهمشة، من رجال القبائل والقضاة والمشايخ والسادة (أحفاد النبي محمد).

(2) المهمشون جمع مذكر. المهمش مفرد مذكر. المهمشات جمع مؤنث. المهمشة مفرد مؤنث.

(3) تحدد إيزابيل ويلكرسون، في كتابها "الطبقة: أصل السخط" الذي صدر عام 2020، الركائز الثمان للطبقة وتعريفها على الشكل الآتي: (1) الإرادة الإلهية: الإيمان بأن الطبقة الاجتماعية خارجة عن سيطرة الإنسان، إما بأمر إلهي أو بقانون طبيعي. (2) التورث: الإيمان بأن للكانة الاجتماعية تُكتسب عند الولادة وهي غير قابلة للتغيير. (3) الاندوجامي (زواج الأقارب): حظر ممارسة الجنس والزواج بين الطبقات. (4) النقاء والتلوث: الإيمان بأن الطبقة المهيمنة "نقية" ويجب حمايتها من تلوث الطبقات الدنيا. (5) الهرمية المهنية: تخصيص الوظائف المرغوبة للطبقات العليا. (6) التجريد من الإنسانية والوصم: إنكار إنسانية وكرامة أفراد الطبقات الدنيا. (7) استخدام الرعب والقسوة: كوسيلة لفرض النظام الطبقي والسيطرة على الطبقات الدنيا. (8) تفوق الطبقات ودونية الطبقات: الإيمان بتفوق أفراد طبقة ما على غيرهم من الطبقات الأخرى.

(4) أشرف جرجه، "الأخدام" من الأقليات المهمشة في عدن"، http://adencollege.info/Al_Akhdam_in_Aden_byAsh_eng.pdf، تم الاطلاع في 11 سبتمبر/أيلول 2020.

(5) مصطلح الأزبود (مفردها زُبود) يشير إلى الأشخاص الذين ينحدر أسلافهم من قبيلة زُبود على ساحل تهامة.

(6) مصطلح الأُحجور (مفردها الحَجْرِي) يشير إلى مجتمع من البدو ذوي البشرة الداكنة، الذين ينحدرون من الأراضي المنخفضة الجنوبية لوادي حجر، والذين كانوا يعملون في الحصاد الزراعي بصورة موسمية.

(7) هيلين لاکتر، "الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية: مركز التنمية الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية"، لندن، دار نشر إيثاكا، 1985، ص. 108.

أصبح مصطلح المهمشين، البديل لمصطلح الأخدام، شائعاً أوائل الألفية الجديدة في الأوساط التنموية والإنسانية، وعلى نطاق أوسع في المجتمع اليمني، للمساعدة في النقاشات بشأن التحديات التي تواجه هذه الفئة. تطرح المصطلحات المتعلقة بالمهمشين تحديات كبيرة، إذ يسعى بعض الناشطين إلى توسيع هذه الفئة لتشمل فئات أخرى تتعرض للتمييز في كفاحهم للمطالبة بحقوقهم والتصدي للوصم الذي يتعرضون له. ويستخدم أفراد هذه الفئة مصطلحات مختلفة منها: الأشد فقراً، والأكثر ضعفاً، والأقل حظاً، أو حتى مصطلح الأخدام التقليدي.^[8] ويُدرج مصطلح آخر الآن في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثيين المسلحة وهو أحفاد بلال.^[9] وفي حضرموت وشبوة ومهرة، يُشار إلى المهمشين والفئات العرقية اليمنية الأخرى ذات الأصل الإفريقي بصفة جماعية باسم العبيد. ويفضّل بعض النشطاء الشباب من المجتمع استخدام مصطلح ذوي الفئة السمرء. لأغراض هذه الدراسة، يُستخدم مصطلح المهمشين للتركيز على هذه الفئة من المجتمع اليمني، إلا إذا تمت الإشارة إلى بحث آخر أو أمثال المهمشين أو كلامهم الذي قد يستخدمون فيه مصطلح الأخدام.

ونظراً لغياب التوافق داخل مجتمع المهمشين نفسه حول المصطلح الأفضل الذي يجب استخدامه لهذه الفئة التي تعرف تقليدياً بالأخدام، سنستخدم مصطلح المهمشين في هذا التقرير مع إدراكنا لمحدادته ومخاوف بعض أفراد هذا المجتمع من أنه قد يشمل عدة طبقات مهمشة تحت مصطلح واحد، ما يؤدي إلى إضعاف المظالم التاريخية والحالية للأخدام الذين يعانون من التمييز الهيكلي المنهجي الشبيه بالطبقية.

(انظر للملحق أ لمزيد من المعلومات حول المصطلحات).

(8) يفضل بعض أفراد المجتمع هذا المصطلح كطريقة لاعتناق تقاليدهم الخاصة وتحويل الوصم إلى فخر.

(9) كان بلال بن رباح عبداً من أصول إفريقية وأصبح فيما بعد أحد أكثر صحابة النبي محمد المؤتمنين وأول مؤذن للمسلمين.

الجدول 2: الهرمية الاجتماعية التاريخية في المرتفعات الشمالية لليمن^[10]

- السادة (مفردها السيد)، العائلات التي تتبع نسبها إلى بني هاشم والنبي محمد، وتبنت ذلك اللقب.^[11]
- القضاة (مفردها القاضي)، قضاة وعلماء الشريعة الذين مُنحوا الحماية من القبائل المحيطة.
- المشايخ (مفردها الشيخ)، زعماء القبائل المنتخبون من رجال القبائل، رغم تنوع أدوارهم وحقوقهم في أجزاء مختلفة من البلاد.
- رجال القبائل (مفردها قبلي)، رجال القبائل الذين حملوا الأسلحة وكانوا مسؤولين عن الحفاظ على شرف قبيلتهم، فضلاً عن عملهم كمزارعين على نطاق ضيق. يتبع رجال القبائل نسبهم إلى مؤسسي القبيلة التي ينتمون إليها. حُدّدت هوياتهم تقليدياً بصورة جزئية بالمهن التي امتنعوا عن ممارستها، كتلك المتعلقة بالتجارة والخدمات المقدّمة في البلدات.
- المزانية (مفردها مُزّين)، كما يُعرفون باسم بني الخمس أو خدم (لكنهم يختلفون عن الأخدام)، وهي فئة من الفئات المهنية "الضعيفة" تقع تحت الحماية القبلية، وهم يُعتبرون ناقصي الأصل حسب الهرمية التاريخية في شمالي اليمن، ويعملون في الجزارة والحلاقة والدباغة والحمامات وكبائعي خضار ومطهّرين، بالإضافة إلى عدد من المهن الأخرى التي وُفرت الخدمات تقليدياً لرجال القبائل. وكان من غير المعتاد أن يتزوجوا من أفراد الفئات الاجتماعية "الأعلى".
- الأخدام (مفردها خادم)، وتعني حرفياً الخدم، وهي أدنى مستوى في الهرمية الاجتماعية.

يقدم الجدول 2 لمحة عن الهرمية الاجتماعية التقليدية لليمن في المرتفعات الشمالية للبلاد،^[12] مع وجود تباينات إقليمية في مسميات هذه الهرمية وهيكلتها. ولكن عند تناول هذه الهرمية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التوصيفات مثالية ومرنة نسبياً، لا سيما في العقود الماضية حين فقدت هذه التقسيمات بعضاً من معناها. على سبيل المثال، منذ ثورة عام 1962، ظهرت شخصيات سياسية ورجال أعمال بارزين من طبقة المزانية الاجتماعية.^[13] لكن الأخدام مستثنون من هذا؛ إذ بقيت مكانتهم الطبقية في العموم على وضعها الحالي حتى يومنا هذا في جميع أرجاء اليمن.

(10) توماس غرهولم، "السوق والمسجد والفرج: اللامساواة الاجتماعية في مدينة يمنية"، قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، جامعة ستوكهولم، 1977.

(11) هذه الفئة موجودة بأسماء مختلفة في التقاليد الزيدية والشافعية (أي عند الشيعة والسنة) في اليمن.

(12) قدّم العديد من الباحثين إصدارات مختلفة حول الهرمية الاجتماعية اليمنية، كما تختلف للصلحات والفئات بين المواقع. للمقارنة بين عدد من التوصيفات، انظر توماس غرهولم، "السوق والمسجد والفرج: اللامساواة الاجتماعية في مدينة يمنية"، قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، جامعة ستوكهولم، 1977، ص. 105. بحسب كينيدي (1987)، "هناك بعض الالتباس في التوصيفات المستخدمة للهيكل الاجتماعي التقليدي باليمن. هذا يعكس جزئياً الاختلاف الناطقي، حيث يميل كل مؤلف إلى تقديم الهيكل الذي توصل إليه على أنه الهيكل اليمني [...] ولكن جميع التوصيفات تتفق على الطبقات العليا والسفلى في التقسيم الطبقي. هذا يشير إلى أنه بالرغم من الاختلاف الناطقي، فإن الطبقات العليا والسفلى كانت على الأرجح هي نفسها في مختلف أرجاء اليمن." جون جي كينيدي، "زهرة الفردوس: الاستخدام المنهج لبنية القات في اليمن الشمالي"، دار نشر ريدل، 1987، ص. 47.

(13) جون جي كينيدي، "زهرة الفردوس: الاستخدام المنهج لبنية القات في اليمن الشمالي"، دار نشر ريدل، 1987، ص. 52.

2.2 الديموغرافيا والهجرة

تتباين تقديرات أعداد المهمشين في اليمن تبايناً جذرياً، وتتراوح بين 500 ألف إلى 3.5 مليون نسمة. وقد وجد آخر إحصاء سكاني أجري عام 2004 أن عدد الأخدام في البلاد هو 153,133 نسمة.^[14] لكن بحسب الباحث نعمان الحكمي الذي شارك في إجراء عملية جدولة دقيقة موازية بعد إجراء التعداد السكاني، هناك 270,127 فرداً من هذه الفئة الطبقية^[15] (أي نحو 1.38% من سكان اليمن عام 2004 والبالغ عددهم 19 مليون و540 ألف نسمة).^[16] ولأغراض هذه الدراسة، يُقدّر عدد المهمشين بين 427 ألف نسمة^[17] إلى 800 ألف نسمة،^[18] وهو ما يشكّل نحو 1.4% إلى 2.6% من سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليون و500 ألف نسمة.^[19] مع ذلك، إذا حسبنا مجموع السكان المقيمين في الأحياء الفقيرة داخل البلاد، بالإضافة إلى مَنْ هم من غير المهمشين، يكون العدد أعلى بكثير، لكنه لا يصل على الأرجح إلى 3 أو 3.5 مليون نسمة، وهو الحد التقديري الأعلى لأعداد المهمشين (أي نحو 10% من سكان اليمن).

سبقت حركة العمالة داخل اليمن، من المهمشين وغير المهمشين على حد سواء، من المناطق الريفية إلى المدن بصورة عامة، ثورات الستينيات في شمال وجنوب البلاد.^[20] وفي الوقت الذي اندلعت فيه ثورة عام 1962 في اليمن الشمالي ونشوء الجمهورية العربية اليمنية، تواجد عدد قليل من المهمشين في محافظة صنعاء أو في غيرها من مناطق المرتفعات. وكان معظم المهمشين يسكنون المناطق الريفية في غرب وجنوب اليمن، مع تجمعات كبيرة في مرتفعات تهامة بمحافظة الحديدة، لا سيما داخل وحول مدينة زبيد، وفي محافظة حجة الساحلية، فضلاً عن مجتمعات صغيرة في حضرموت وعدن.^[21] وفي أواسط السبعينيات وفي ظل حكم الرئيس إبراهيم الحمدي (1974 - 1977)، بدأت الجمهورية العربية اليمنية بإرسال المهمشين إلى صنعاء ومدن أخرى للعمل في قطاعي النظافة والصرف الصحي تحت رعاية وزارة البلديات.^[22]

(14) بحسب بيانات إحصاء عام 2004، كان التوزيع الجغرافي للمهمشين على النحو التالي، 35 بالمائة منهم في محافظة الحديدة و13 بالمائة في محافظة حجة و10 بالمائة في محافظة ذمار و8 بالمائة في محافظة عدن و5 بالمائة في محافظتي تعز وصعدة و4 بالمائة في أمانة العاصمة و3 بالمائة في محافظتي شبوة وإب و2 بالمائة في محافظات لحج والبيضاء وحضرموت والضالع و1 بالمائة في محافظات ريمة وصنعاء وأبين ومارب وعمران والجوف، وبضعة مئات في محافظتي المحويت والمهرة. وهذا يعني أن نحو 81 بالمائة كانوا يعيشون في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً (اليمن الشمالي) و19 بالمائة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي). الجمهورية اليمنية، "إحصاء عام 2004"، <http://yemen-cso.microdatahub.com/en/index.php/catalog/2>، تم الاطلاع في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ولكن البيانات التي استشهد بها حكمي لم يتم العثور عليها في بيانات التعداد المنشورة على الإنترنت.

(15) نعمان عبد الله حكمي، "فئة الأخدام في اليمن"، دار نشر لاب لامبرت أكاديميك، 2017.

(16) المصدر نفسه.

(17) حُسبت بضرب أرقام حكمي المعدلة من تعداد عام 2004، 270,127 نسمة بـ 3 بالمائة (معدل النمو السكاني السنوي في اليمن).

(18) قدر الحد الأعلى خبراء مطلعون لأغراض البحث استناداً إلى الفرضيات التالية: معدلات الخصوبة الأعلى بين المهمشين، التجمعات الريفية للمهمشين التي تم تجاهلها في تعداد عام 2004، المزيد من العائدين من دول مجلس التعاون الخليجي، وتوسع فئة الأخدام التقليدية لتشمل السكان المهمشين والذين يسكنون في الأحياء الفقيرة أو مدن الصفيح في اليمن.

(19) "آخر المستجدات الإنسانية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مايو / أيار 2020، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-issue-5-may-2020>، تم الاطلاع في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(20) في منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأ البريطانيون بتوظيف المهمشين من مدينة زبيد وضواحيها للعمل في محافظة عدن في كنس الشوارع وجمع القمامة ونقل الخلفات البشرية إلى خارج المدينة، وبناء المستوطنات في مديريات التواهي والعلا والشيخ عثمان وكريتر في وادي الخساف. سكوت إس. ريس، "السلطان الإمبرياليون: الإسلام والمجتمع والسلطة في المحيط الهندي"، 1839-1937، دار نشر جامعة إدنبرة، 2018، ص. 114-112. خلق بناء البريطانيين لمخطط أبين للري أواخر الثلاثينيات فرصة كبيرة لليمنيين في مختلف أنحاء البلاد للعمل في قطاع الزراعة، بمن فيهم المهمشون.

(21) يشير برج إلى أن 20.8 بالمائة من سكان بلدة حريضة، الواقعة في وادي عمد المتفرع من وادي حضرموت، والبالغ عددهم ألفاً نسمة كانوا من الأخدام. عبد الله س. برجا، "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة حول التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية"، دار نشر جامعة أكسفورد، 1971، ص. 14.

(22) أفراح الأميدي وشارون بيتي، "مسح لاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التشاركية لسكان المدن في محافظة صنعاء مع إشارة خاصة إلى النساء"، منظمة أوكسفام في اليمن، أبريل/نيسان 1997، ص. 33.

إلى جانب اليمنيين الآخرين، وجد أفراد من مجتمع المهمشين أيضاً فرص عمل في دول الخليج في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وتمكن العديد منهم في نهاية المطاف من اصطحاب زوجاتهم وأولادهم معهم.^[23] في هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أن 30% من الرجال اليمنيين استغلوا فرص العمل الوفيرة الناتجة عن وقف تصدير النفط^[24] من منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وما تلاه من ازدهار كبير في البنية التحتية للخليج. وأرسل العمال اليمنيون المغتربون الحوالات المالية إلى عائلاتهم^[25] وساهموا في استثمارات المواطنين في المدارس وأنظمة شبكات المياه والسكن في جميع أنحاء البلاد. كما ساهمت موجة الاغتراب هذه والحوالات المالية الناتجة عنها في تغيير الأنماط الاجتماعية في البلاد. غير أن المهمشين، كما تبين في دراسة أجريت في محافظة حضرموت في ستينيات القرن الماضي، حُرِّموا من الهجرة للعمل، التي كانت سبيلاً للارتقاء الاجتماعي. وكان للفئات الأكثر ثراءً والأعلى مكانة تاريخ طويل في الهجرة إلى دول الخليج حيث أنشأوا شبكات التواصل وحصلوا على تعليم أفضل، وتمكنوا من الحصول على عمل يؤمن أجراً عالياً.^[26]

ومن الصعب تقدير أعداد المهمشين الذين عملوا في دول الخليج، لكن نسبة كبيرة من العائدين إلى اليمن عام 1990 شملت أفراداً وعائلات من الفئات المهمشة.^[27] طردت السعودية ما بين 800 ألف ومليون يمني مع اندلاع حرب الخليج الثانية في أعقاب توحيد اليمن في مايو/أيار 1990. وكان العديد من المهمشين قد اغتربوا للهروب من الإجحاف والإقصاء الاجتماعي، واختاروا عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية التي لا يملكون فيها الأراضي، بل الاستقرار في مدن الصفيح على مقربة من المدن الرئيسية.^[28] إلى جانب فقدان مساعدات التنمية من دول الخليج والولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى،^[29] واجه اليمن سلسلة من التحديات الاقتصادية أوائل التسعينيات ولم تتمكن الحكومة المشكلة حديثاً من تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وقدّر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي أن مستويات الفقر ارتفعت من نحو 15% قبل عام 1990 إلى 35% في يومنا الحالي.^[30] كما ساهم الفرض النهائي من صندوق النقد الدولي للتعديلات الهيكلية أواسط التسعينيات في إفقار العديد من اليمنيين،^[31] ومنهم الفئات المهمشة كالمهمشين.

(23) عام 1990، أشارت التقديرات إلى أن ما يصل إلى ثلث اليمنيين العاملين في السعودية ودول الخليج كانت عائلاتهم معهم في الهجر. توماس ستيفنسون، "العمال اليمنيون يعودون إلى وطنهم: إعادة استيعاب مليون مغترب"، مشروع الشرق الأوسط للبحوث والعلوم، 181، مارس/آذار-أبريل/نيسان 1993، ص. 16، <https://merip.org/1993/03/yemeni-workers-come-home>. تم الاطلاع في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(24) كان الدافع وراء حظر تصدير النفط من قبل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط هو استهداف الدول التي كانت تدعم إسرائيل في حرب أكتوبر عام 1973، ما أدى إلى زيادة دراماتيكية في أسعار النفط في السوق العالمية وصلت إلى 300 بالنتة.

(25) في ذروة ازدهار الحوالات المالية في ثمانينيات القرن العشرين، أشارت التقديرات إلى إرسال 2 مليار دولار إلى الجمهورية العربية اليمنية من السعودية ودول الخليج. محمد الميثمي، "جهود البرنامج الاقتصادي والتكيف البنيوي"، قُدِّم في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون بواشنطن، 1 أكتوبر/تشرين الأول 1998، <https://al-bab.com/efforts-economic-programme-and-structural-adjustment>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(26) عبد الله سعيد برجا، "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة حول التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية"، دار نشر جامعة أوكسفورد، 1971، ص. 192.

(27) توماس ستيفنسون، "العمال اليمنيون يعودون إلى وطنهم: إعادة استيعاب مليون مغترب"، مشروع الشرق الأوسط للبحوث والعلوم، 181، مارس/آذار-أبريل/نيسان 1993.

(28) المصدر نفسه.

(29) كانت الإجراءات المتخذة رداً على دعم اليمن للتصور لغزو صدام حسين للكويت في أغسطس/آب 1990.

(30) المصدر نفسه.

(31) محمد الميثمي، "جهود البرنامج الاقتصادي والتكيف البنيوي"، قُدِّم في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون بواشنطن، 1 أكتوبر/تشرين الأول 1998، <https://al-bab.com/efforts-economic-programme-and-structural-adjustment>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وبشكل عام، واجه العديد من العائدين تحديات كبيرة في عملية إعادة الاندماج داخل وطنهم الأم. فبعد عودة المهمشين إلى بلدهم من دول الخليج التي اكتسبوا فيها مهارات قليلة، حيث توظف معظمهم في الأعمال اليدوية أو المطاعم أو متاجر البقالة،^[32] لم تُتَح أمامهم فرص عمل كثيرة.^[33] وسرعان ما استنزفت مدخرات البعض وتدهورت حياتهم في هذه التجمعات السكنية المحرومة. علاوة على ذلك، تعرضوا للتمييز في بلدهم: "تعرّض (اليمنيون) للتمييز في السعودية وعانوا منه، فهذا هو التمييز الذي يمارسه السعوديون ضد غالبية الشعب اليمني. ولكن التمييز الذي تعرض له (المهمشون حسبما قالوا)، كان مختلفاً، بعد التعاطف والتضامن الأوليين اللذين شعروا بهما لدى وصولهم إلى اليمن".^[34]

3.2 نظريات حول أصل المهمشين^[35]

عام 1850، اقترحت أولى نقاشات البحوث الغربية عن المهمشين صلتهم بطائفة الداليت أو "المنبوذين" الموجودة في المجتمع الهندي جنوب آسيا.^[36] وافترض الباحث البريطاني روبرت بيرترام سيرجانت (1916 - 1993) أن المهمشين (الأخدام) قد يكونوا السكان الأصليين لجنوب شبه الجزيرة العربية، أو ربما أحفاد الحبشيين في العصور القديمة.^[37] وتقول نظرية منتشرة بصورة واسعة في اليمن إن المهمشين ينحدرون من الجنود الحبشيين أو الأثيوبيين الذين كانوا في جيش أبرهة الأشرم، النائب المسيحي للملك مملكة أكسوم التي حكمت اليمن في القرن السادس ميلادي.^[38] وتكتسب هذه النظرية أهميتها من التقاليد الإسلامية، "إذ يُذكر جيش أبرهة في القرآن الكريم في سورة الفيل، التي تصف تدمير الله للجيش قبل تمكنه من الهجوم على مكة".^[39] وفقاً لهذه النظرية، فإن المهمشين هم من سلالة جنود أبرهة الأثيوبيين أو السودانيين النيليين الذين استُعبدوا وعوقبوا بالقيام بمهام مذلة بعد دحر الله لهم. وقد يفسر تهديد أبرهة المزعوم هذا سبب "شدة الأعمال الانتقامية والكراهية طويلة الأمد في حق الأثيوبيين المهزومين"، لأن شدة ومدة هذه التداعيات لا تنطبق على الغزاة الأجانب الآخرين أو الحكام

(32) أفرح الأحمدى وشارون بيتي، "مسح للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التشاركية لسكان المدن في محافظة صنعاء مع إشارة خاصة إلى النساء"، منظمة أوكسفام في اليمن، أبريل/نيسان 1997، ص. 46.

(33) أثناء سنوات الهجرة الكبيرة للبد العاملة في السبعينيات والثمانينيات، أصبح هناك نقص حاد في اليد العاملة داخل اليمن، لا سيما في قطاع الزراعة. ولكن مع أزمة عام 1990، تغيرت الحال بصورة دراماتيكية. "حلّ العائدون المهرة محل العاملين الأقل مهارة. ورفع تدفق العائدين نسبة البطالة من 4 إلى 25 بالمئة، مع نسبة بطالة بلغت 40 بالمئة بين صفوف المهاجرين السابقين". مرجع سابق.

(34) الجمهورية اليمنية ومنظمة اليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة أنقذوا الأطفال في السويد، "الأطفال والنساء في اليمن، تحليل حالة: أن تُرى وتُسمع: الأطفال في ظل ظروف صعبة للغاية"، للجلد الرابع، صنعاء، عام 1998، ص. 57.

(35) تدين الفقرة التالية بالكثير لمساهمة ديلوريس وولترز، عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية ذات الأصول الإفريقية، التي أجرت بحث أطروحتها في الدكتوراة بين الأخدام في اليمن أوائل الثمانينيات.

(36) Arnaud and Vassiere, "Les Akhdam de l'Yemen, Leur Origine Probable Leur Mœurs, Journal Asiatique, 4. Ser, V. 15, Paris, 1850, كما ورد في أطروحة رسالة الدكتوراة لديلوريس وولترز بعنوان "تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية"، جامعة نيويورك، 1987، ص. 86.

(37) ديلوريس وولترز، "تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية"، أطروحة رسالة الدكتوراة، جامعة نيويورك، 1987، ص. 90.

(38) المصدر نفسه، ص. 222.

(39) إليسا كي بورتون، "الهلال الأحمر: العرق والوراثة ومرض فقر الدم المنجلي في الشرق الأوسط"، معهد العلوم والأمن الدولي، 110 (2)، دار نشر جامعة شيكاغو، 2019، ص. 11، <https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/288399>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/نشرين الثاني 2020.

في اليمن.^[40] هناك بعض المعلومات الجينية التي تشير إلى صلتهم بشعوب أفريقية وهنود جنوب آسيا.^[41] وقد يرجع تاريخ تواجد المهمشين في اليمن إلى القرن السادس الميلادي، أو ربما قبل ذلك.

ورغم أن هذه النقاشات مثيرة للاهتمام، إلا أنها لا تساعد في فهم جذور التمييز البنيوي الطبقي الذي يواجهه المهمشون. في نهاية المطاف، من شأن هذه النقاشات حول أصل المهمشين أن تزيد من إضفاء الهوية العرقية على مجتمعهم وتمييزه عن باقي اليمنيين الذين لا يُشكك بأصولهم وانتمائهم الوطني، ما يغيم على حقيقة أن المهمشين هم يمنيون، عاشوا وساهموا في بناء وطنهم الأم لقرون.

يشمل الملحق (ب) معلومات حول مختلف المبررات الاجتماعية التحيزية لإقصاء المهمشين. يوضح الملحق (ج) الاختلافات بين الوضع القانوني للمهمشين في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كما يورد عدداً من التزامات المعاهدات الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المهمشين التي وافقت عليها اليمن.

(40) ديلوريس وولترز، "تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية"، أطروحة رسالة الدكتوراة، جامعة نيويورك، 1987، ص. 222.

(41) في بحث لعالم يمني من صنعاء نُشر عام 2017، أُخذت عينات دم من 838 من رجال قبائل يمينيين و818 من المهمشين لفحص تعدد البدائل الوراثية لمجاميع الدم وعامل ريزوس. وأشار البحث إلى أن الأنماط الظاهرية في العينات المأخوذة من المهمشين كانت مماثلة لتلك في مناطق جنوب الهند وجنوب شرق آسيا. أشرف محمد النهاري، "التباين الجيني وتعدد الأشكال الوراثية لمجاميع الدم وعامل ريزوس بين المهمشين وأفراد القبائل في العاصمة صنعاء في اليمن"، مجلة العلوم الطبيعية في جامعة الخليل، المجلد السابع، 2017، ص. 1-41. <https://www.hebron.edu/docs/journal/A-Natural%20Sciences/v7/v7-1-14.pdf>. تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2020.



3. نتائج البحث الرئيسية: أثر الصراع على المهجرين

يركّز الفصل التالي على أثر الصراع في المهمشين على مستويات متعددة، الفردي، والأسري، والمجتمعي، والوطني. ويتضمن القسم الفرعي الأخير معلومات حول التحديات المعينة التي تواجه النساء والفتيات المهمشات. وتم إدراج بعض المعلومات من مرحلة قبل الصراع عند الحاجة، لكن الإطار الزمني الأولي من عام 2015 حتى الوقت الحاضر يعتمد على بيانات أولية جُمعت لهذه الدراسة.

1.3 المنهجية

يُعد توفر معلومات موثوقة ومحدثة ومتعلقة بموضوع هذه الدراسة مشكلة دائمة في اليمن. ويتسم الوضع بالتعقيد البالغ منذ عام 2015، لا سيما في الأجزاء التي تشهد قتالاً نشطاً. كما واجهتنا صعوبات إضافية عند سعيها إلى فهم الاحتياجات ومواطن الضعف والتحديات التي تواجه مجتمعاً مستضعفاً وموصوماً للغاية كمجتمع المهمشين. أمر آخر يجب أخذه أيضاً بعين الاعتبار هو أنه كان للسياق المُسيّس في اليمن أثر كبير على المهمشين. ولهذا كان على فريق البحث التقدّم بحذر نظراً لإدراكه القيود وضرورة الاعتماد على مقاربات تراعي الصراع خلال عمله. وبالتالي، حُجبت أسماء مقدمي المعلومات الرئيسيين، في حين تم ذكر المواقع العامة، وأوصاف النوع الاجتماعي وفي بعض الحالات الانتماء العام للمنظمات غير الحكومية المحلية.

أجرى فريق البحث البحوث الأساسية التالية:

- 39 مقابلة (مع 20 رجلاً و19 امرأة، بما في ذلك سبع مقابلات مع أفراد خارج البلاد).
- نقاشين في مجموعتي تركيز مع أفراد من مجتمع المهمشين، تألفت الأولى من ثمانية رجال من عدن والثانية من ثمان نساء من أبين.
- مسح مصغّر على المهمشين، على 20 رجلاً مسجلين على قوائم الانتخاب ويحملون الهويات الشخصية و20 امرأة يعملن لتأمين الدخل.

ومن الأولويات الرئيسية لهذه الدراسة الاعتماد على أصوات المهمشين في كافة جهود جمع البيانات. وبالتالي، كان بعض الباحثين المختارين من داخل هذا المجتمع وكانت الغالبية العظمى من المشاركين في البحث من المهمشين.

2.3 المستوى الفردي للتحليل

يبحث هذا الفصل في مجموعة من القضايا التي تؤثر على الأطفال والشباب المهمشين (انظر الملحق (د) للاطلاع على موجز لآخر إحصاءات منظمة اليونيسيف عن الأطفال المهمشين، والملحق (هـ) للاطلاع على موجز مسح أُجري عام 2017 حول موضوع المهمشين). وسيتناول الفصل 3.6 أدناه القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات.

التعليم



"خلال زيارتي لأحد المدارس، رأيت طفلاً يبكي فسألته ما الخطب. قال لي أن رجلاً كبيراً بالعمر لكمه لأنه تشاجر مع حفيده. اتصلنا بإدارة المدرسة وعقيل الحي، ثم إعتذر والد الفتاة التي تشاجر معها الصبي، وأعاد له إعتباره."

مهمش اجرينا مقابلة معه، تعز

يواجه مجتمع المهمشين تحديات كبيرة في حصول أطفاله على التعليم. ويرى الكثيرون من داخل المجتمع أن التعليم عنصر أساسي لكسر حلقة الفقر والتمييز وسوء المعاملة والعزلة التي يعاني منها المهمشون في اليمن. نظراً لانتشار المفاهيم الخاطئة والصور النمطية السائدة، يرى المجتمع اليمني بشكل عام أن المهمشين لا يهتمون بالتعليم، كما أنه لا يفهم التحديات التي يواجهها المهمشون بشكل تام. وكما أشار أحد المستجيبين من عدن، "يتسرب معظم الأطفال المهمشين من المدرسة ويذهبون إلى التسول. وحتى لو قُدمت لهم وجبات الطعام في المدارس، فكيف تتمكن هذه الأسر الفقيرة من توفير بقية الاحتياجات المطلوبة، كالزني الرسمي وأشياء أخرى؟".^[42] ورغم هذه التحديات الكبيرة، يرى العديد من المهمشين أن التعليم هو حجر الأساس لبناء مستقبل أفضل.

حتى قبل الحرب، كان الأطفال المهمشون يواجهون تحديات في المدارس بسبب مجموعة من العوامل، منها: التمييز وقسوة العقوبة الجسدية من المعلمين مقارنة بغيرهم من التلاميذ،^[43] وتنمر ومضايقات التلاميذ الآخرين، وصعوبات إضافية تتعلق بالنظافة الشخصية نظراً لصعوبة تأمين المياه، ما أدى إلى ازدياد المضايقات والعنف اللفظي الذي يتعرضون له من قبل المعلمين والتلاميذ. كما أجبرت مستويات الفقر المدقع الأطفال المهمشين على التسول للمساهمة في تأمين لقمة العيش. ومع اندلاع الصراع، تدهورت أحوال جميع الأطفال الدراسية في اليمن، لكن العوامل المتعلقة بالصراع أثرت بصورة أكبر على الأطفال المهمشين بسبب التمييز البنيوي الذي يواجهونه. كما أثر النزوح الداخلي على الأطفال المهمشين بصورة أكثر دراماتيكية لأن أسرهم في كثير من الأحيان تُحرم من السكن مع النازحين الآخرين

(42) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في مجال حقوق الإنسان ومديرة منظمة غير حكومية محلية (المرأة 1#)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(43) مُنعت العقوبة الجسدية في مدارس اليمن بموجب مرسوم وزارة التربية والتعليم عام 2001. مع ذلك، وجدت عدد من الدراسات أن حالات العقوبة الجسدية مرتفعة في البلاد. "في اليمن، تتخذ العقوبة الجسدية في المدارس أشكالاً متعددة، كالضرب وربط القدمين والقرص والعض وشد الشعر أو الأذن، والضرب على الرأس أو إرغام الأطفال على الوقوف تحت أشعة شمس الظهيرة". شارمين سيتز، "اللامح القطرية لليمن: مراجعة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، 2011، ص. 17، <https://resourcecentre.savethechildren.net/library/country-profile-yemen-review-implementation-un-convention-rights-child-2011?embed=1>. تم الاطلاع في 11 ديسمبر/كانون الأول 2020.

"نحن، كمجموعة، لا نفرّق بين صبي وفتاة. ولدنا، في الواقع، فرص متاحة للجميع، للنساء والرجال. وفي كثير من الحالات، تكون نسبة الملتحقين بالتعليم أعلى عند النساء، اللاتي يكافحن ويعملن بجد ويتفوقن بغية بناء مستقبل أفضل لهنّ ولأسرهنّ".
ناشط في المجتمع ومحامي، صنعاء

وتواجه عقبات إضافية في الحصول على الخدمات. علاوة على ذلك، ورغم عمل الأطفال المهمشين في بعض الأحيان قبل اندلاع الصراع، إلا أن الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الحرب دفعت الأطفال إلى المساهمة في تأمين لقمة العيش. وكان لهذه التحديات تأثير سلبي مضاعف على تعليم الأطفال المهمشين. وبحسب قول أحد المستجيبين في عدن، فإن الحرب "عكست للأسف الوضع بالنسبة للمهمشين، فأصبحنا نرى أباً متعلماً لديه ابن أمّي".^[44]

ويواجه الأطفال المهمشون مستويات متزايدة من العنف والتنمر في المدارس من المعلمين والإداريين والتلاميذ الآخرين، بحسب ما قاله المستجيبون لهذا البحث. قال ناشط من المهمشين إن الآباء أصبحوا مترددين في إرسال أطفالهم إلى المدارس بسبب تعرضهم في كثير من الأحيان للاستهزاء أو الإهانة أو الضرب أو حتى أسوأ من ذلك، في حين يراقب المعلمون ومدرّاء المدارس ذلك بلا مبالاة.^[45] ولاحظ المستجيبون أن تفاعل الأطفال غير المهمشين، منذ اندلاع الصراع، بدأ بالتناقص مع أقرانهم من المهمشين ولم يعودوا يدافعوا عنهم حين يتعرضوا للإساءات. وقالت إحدى الأمهات، "ذهبتُ إلى المدرسة وقابلتُ المدير وأخبرته أن ضرب الأطفال محظور دولياً وأن الوكيل في المدرسة قد ضرب ابني على ظهره بسلك كهربائي لأنه تفوّه بكلمات بذيئة. وحين سألت طفلي عن السبب، أخبرني بأن أحد الأطفال آذاه جسدياً، فتفوه بالكلمات البذيئة كردة فعل. ووجدتُ لاحقاً أن المدرسة قد عيّنت تلميذاً آخر ليكون 'رئيس الفصل' لمساعدة المعلم وأن هذا التلميذ قد ضرب ابني وتلاميذ آخرين، فانتشرت الكراهية والتعصب في الصف".^[46]

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالتعليم، وهي أن العديد من الأطفال المهمشين لا يملكون شهادات ميلاد ولا تملك أسرهم بطاقات الهوية الشخصية. ويعيق هذا النقص في الوثائق المدنية عملية تسجيل الأطفال المهمشين في المدارس. ومن المسائل الأخرى المثيرة للاهتمام عدم التوازن الجنساني في تعليم الفتيات في صفوف المهمشين، حيث ترتفع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس عن معدلات الفتيان، وهذا عكس القاعدة السائدة في الأوساط السكانية الأوسع في اليمن.^[47] وثمة عوامل عديدة قد تسهم في ذلك، منها: حاجة الأسرة إلى مساهمة الفتيان في كسب الدخل اليومي، وانخفاض مستوى اهتمام الفتيان في المدرسة، والمعاملة السيئة من التلاميذ والمعلمين، وهو العامل الأكثر شيوعاً بين الفتيان.

كما ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الصراع في انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس بين المهمشين. وفرضت عدة مدارس حكومية، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، رسوماً شهرية على

44 مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

45 مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

46 مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

47 أظهرت بيانات منظمة اليونسيف لعام 2020 استمرار الفجوة بين الجنسين لصالح الفتيات، وبلغت النسبة في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء 7 بالمائة (نسبة الذكور 81 بالمائة ونسبة الإناث 88 بالمائة)، بينما لم تبلغ النسبة في عدن سوى 1 بالمائة بين السكان (نسبة الذكور 64 بالمائة ونسبة الإناث 65 بالمائة)، وارتفعت إلى نسبة 9 بالمائة بين الأسر النازحة (نسبة الذكور 51 بالمائة ونسبة الإناث 60 بالمائة). وهذه الفجوة هي عكس المتوسط الوطني لعام 2016، إذ كانت 10.7 بالمائة لصالح الفتيان (بلغت نسبة الذكور 89.4 بالمائة ونسبة الإناث 78.7 بالمائة). "بيانات عن أهداف التنمية المستدامة، اليمن"، منظمة اليونسكو، <http://uis.unesco.org/en/country/ye> تم الاطلاع في 12 فبراير/شباط 2020.

"التقيتُ بشخص أدبرني عن رغبته في الالتحاق بالجامعة، لكنه لم يتمكن من الحصول على هذه الفرصة. إذ قالوا له 'أنت شخص مهمّش. عد إلى بلدك وادرس هناك في جامعاتها ومدارسها'."

مشاركة في نقاشات مجموعات التركيز،
أبين

الطلاب رغم حق التعليم المجاني في اليمن.^[48] وتختلف هذه الرسوم باختلاف المناطق، لكنها تمثّل تحدياً كبيراً للعديد من أسر المهمشين، التي غالباً ما يكون لديها أكثر من طفل واحد وتكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء والمأوى. وغالباً ما تضطر الأسر إلى إرسال أطفالها للعمل ليساهموا بأجرهم اليومي أو بتسوّلهم في تأمين نفقات المعيشة. كما أن التكلفة الإضافية للوالم المدرسية تجعل فرص التعليم غير متاحة لأسر المهمشين الفقيرة.

ورغم العقبات الكبيرة، وصل بعض الطلاب من المهمشين إلى الجامعات.^[49] ولكن عام 2020، حُرم المهمشون من المقاعد المجانية المخصصة لهم في جامعة صنعاء.^[50] ورفضت لجنة الجامعة المسؤولية مقابلة طلاب المهمشين الذين جاؤوا من عدة محافظات لحضور المقابلات وخوض امتحانات القبول. أصدر الاتحاد الوطني للمهمشين والنقابة العامة لعمال البلديات والإسكان بياناً يصف هذه الحادثة بأنها فعل عنصري، ودعا السلطات المعنية إلى معالجة هذه المسألة.^[51]

عمالة الأطفال

كان العديد من الأطفال المهمشين يعملون في الشوارع قبل الأزمة للمساهمة في دخل الأسرة، لكن الحرب فاقمت من هذه المشكلة ودفععت الأطفال الأصغر سناً إلى الشوارع، ووضعتهم في بيئة محفوفة بالمخاطر وعرضتهم لخطر الاستغلال الجسدي والجنسي. يعمل الأطفال المهمشون في إصلاح الأحذية وجمع الصناديق والزجاجات الفارغة وغسل السيارات والتسوّل. وبحسب سلسلة من عمليات تقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف عام 2020، بلغت نسبة الأطفال المهمشين العاملين الذين لم يبلغوا سن 15 عاماً، 62% في أمانة العاصمة، و49% في محافظة صنعاء،^[52] و10% في محافظة عدن،^[53] مقارنة بـ 17% بين عموم أطفال اليمن عام 2012

(48) ينص القانون العام للتعليم (رقم 45) لعام 1992 على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان تكفله الدولة لجميع اليمنيين (المادة 6) وأنه مجاني (المادة 8). منظمة اليونسكو، "البيانات العالمية حول التعليم"، النسخة السابعة للعام الدراسي 2010-2011، <http://www.ibe.unesco.org/sites/default/files/>، تم الأطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2021.

(49) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في مجتمع المهمشين ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(50) عبر نشاطهم السياسي، تحضّل المهمشون على عدد من المكاسب، منها: إنشاء مراكز مجتمعية حكومية في صنعاء وعدن تقدّم خدمات تعليمية وتدريبية، وتوفير رعاية صحية مجانية في اثنتين من مستشفيات صنعاء للأسر الفقيرة عموماً، والمهمشين خصوصاً، وتقديم المنح الدراسية للمهمشين في جامعة تعز (150 منحة) وجامعة صنعاء (30 منحة)، وتخصيص 1500 وظيفة في القوات المسلحة في الفترة ما بين 2009 و2010، ونقل ملكية المنازل في بعض مناطق صنعاء وتعز وعدن والحديدة إلى أعضاء من المجتمع. "من ليل حالك إلى ليل أحلك: التصدي للتمييز واللامساواة في اليمن"، سلسلة تقارير الصندوق الائتماني لحقوق المتساوية عن البلدان، 9 لندن، 2018، ص. 87، https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_online%20version.pdf، تم الأطلاع في 14 سبتمبر/أيلول 2020.

(51) صحيفة يمن بوست، "جماعة الحوثيين تحرم الطلاب المهمشين من مقاعدهم المجانية في الجامعات"، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، <http://yemenpost.news/archives/12257>، تم الأطلاع في 2 يناير/كانون الثاني 2021.

(52) منظمة اليونيسيف، "تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء"، النموذج التكاملي للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، أبريل/نيسان 2020.

(53) منظمة اليونيسيف، "تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في محافظة عدن"، النموذج التكاملي للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، مايو/أيار 2020.

كأداة للمقارنة على المستوى الوطني.^[54] وبحسب دراسة اليونيسيف، فإن نسبة عمالة الأطفال من المهمشين ارتفعت مقارنة بالدراسة التي أجرتها منظمة المجتمع المدني سول عام 2008، والتي تركز على التنمية، وخلصت إلى أن 15.5% من الأطفال المهمشين في سن الدراسة الذين أُجريت مقابلات معهم كانوا يعملون في سوق العمل غير الرسمي، وكان نصفهم تقريباً يعملون في التسول.^[55]

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد الأطفال المهمشين الذين يتسولون في الشوارع في جميع أنحاء اليمن. تنسجم هذه الظاهرة مع تدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد، ووقف دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية منذ عام 2016، ونزوح واسع للسكان أثناء الصراع. وفي كثير من الحالات، أصبح الأطفال المهمشون المعيلين الوحيدين لأسرهم.^[56]

ومن القصص التي سمعها فريق البحث قصة ثلاث فتيات قُتلن أمهن في قصف خلال النزاع وتوفي أباهن بالحمى. أمست الفتيات في وضع مالي صعب للغاية، ولم تتمكن الأخت الكبرى، ذات الـ 19 ربيعاً، من العثور على عمل، ما أجبر الفتيات على التسول. فكانت الأخوات يتسولن في الصباح ويدرسن مساءً في أحد المساجد؛ وكان التسول يعرضهن إلى التحرش والعنف اللفظي والإهانات.^[57]

العنف الجنسي والجنساني

لم يحظَ العنف الجنسي الذي عانى منه أطفال اليمن في الحرب إلا على القليل من الاهتمام. ويتعرض الأطفال المهمشون عادة لمستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني مقارنة بغيرهم من الأطفال اليمنيين بسبب أوضاعهم المعيشية المزرية وفقيرهم وتفكك أسرهم وخروجهم المكثف إلى الشوارع للعمل أو التسول. وتتفاقم المسألة أكثر بسبب الممارسات المقبولة في اليمن، كمسألة الزواج المبكر.

وروى العديد من المهمشين والنشطاء المستجيبين لهذا البحث قصصاً مروّعة عن أطفال من مجتمع المهمشين تعرضوا للعنف الجنسي والجنساني في الزواج المبكر والتحرش الجنسي والاغتصاب من أفراد العائلة أو المشرفين على العمل أو آخرين استغلوا ضعفهم. وفيما يلي مقتطفات من هذه القصص التي رووها:

- عام 2017 في أبين، طفلة مهمشة تبلغ من العمر 13 عاماً من أسرة فقيرة أخرجها والدها من المدرسة وزوّجها لرجل يكبرها سناً بكثير. وفي ليلة الزفاف، أصيبت الطفلة بسبب وحشية الزوج. ونُقلت إلى المستشفى بعد أن عانت من نزيف حاد وصدمة كادت أن تؤدي بحياتها.^[58]
- عام 2011 في أبين، مات أب فتاة مهمشة تبلغ من العمر 14 عاماً فطلبت أمها منها أن تبدأ بالعمل. اغتصب صاحب متجر للبقالة الطفلة وأعطاه بعض النقود. وحين حملت الطفلة غادر الرجل المنطقة، فهربت من قريتها إلى مصير مجهول.^[59]

(54) منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

(55) منظمة سول لتنمية المرأة والطفل، "دراسة الوضع التعليمي للفئات المهمشة"، ديسمبر/كانون الأول 2008، ص. 7.

(56) مقابلة أجراها فريق البحث مع صحفي مهمش (الرجل #3)، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(57) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(58) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(59) المصدر نفسه.

- عام 2019 في أبين، أُدخل عدد من الأطفال المهمشين إلى مستشفى الرازي في مديرية خنفر للعلاج من العنف الجنسي والجنساني. تقصّت منظمة بقيادة المهمشين عن الأمر واكتشفت عدم توجيه أي تهمة ضد الجناة.^[60]
- كثيراً ما يتعرض الأطفال المهمشون إلى التحرش والاعتداء الجنسي في الشوارع أثناء عملهم لكسب قوتهم اليومي. ويتلقون أحياناً المال مقابل ممارسة الجنس معهم. مؤخراً في عدن، تعرض خمسة أطفال مهمشين للاغتصاب من شبان من أسر معروفة. لم يتمكن الأطفال من التحدث عن الأمر ولم تبلغ أسرهم عن الجرائم في محاولة لحماية الأطفال، اعتقاداً منها بأن العدالة لن تتحقق.^[61]
- عام 2018 في عدن، تعرضت طفلة مهمشة تبلغ من العمر 7 أعوام إلى الاعتداء الجنسي من ابن خالها، الذي كان يسكن معها وأمها (كان الوالد قد هجر العائلة). اعتدى ابن الخال على الطفلة جنسياً، تحت تأثير المخدرات حسبما زعم. أخذ الشاب إلى الشرطة التي ضغطت على الأم للتنازل عن القضية بناء على طلب إخوتها. ونظراً لحالتها المادية المترعزة وحاجتها إلى دعم أسرتها، أسقطت في نهاية المطاف القضية ضد ابن شقيقها.^[62]
- عام 2020، اغتصب ستة فتيان تتراوح أعمارهم بين 11 و16 عاماً طفلاً مهمشاً يبلغ من العمر 7 سنوات في دار سعد بعدن. أخذوه من منزله وقالوا له إنهم سيذهبون للعب ثم اقتادوه إلى منطقة نائية معزولة واغتصبوه. لحسن الحظ، تواجد رجل في المنطقة كان يجمع البلاستيك، وسمع صراخ الطفل وأنقذه. وسُجن المعتدون. تدهورت حال الطفل المهمش النفسية واضطر والداه إلى مرافقته عندما يذهب للمدرسة، كما أنكرت الأسرة قصة الاغتصاب لحماية الطفل.^[63]
- عام 2016 في عدن، اعتدى رجل جنسياً على طفل مهمش من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي أعقاب الحادثة، عانى الطفل من آثار جسدية ونفسية عميقة، وتدهورت حالته النفسية. تعمل أمه خادمة في إحدى المنازل ولا يستطيع أبوه العمل بسبب مرضه. ولم يتأكدوا من هوية المعتصب لأنه لم يكن من سكان المنطقة.^[64]
- في أبين، وظّف مزارع أطفالاً مهمشين للعمل في الأرض واستغلهم جنسياً، وكان منهم شاب يبلغ من العمر 16 عاماً اغتصبه ثم قتله. اعترف المزارع لاحقاً باغتصاب وقتل ابن عم الشاب، الذي حاول اغتصابه أيضاً. تمكن ابن العم من الهرب وأبلغت قوات الحزام الأمني بجريمة القتل. استجوبت السلطات الأمنية المزارع عام 2020، واعترف بجريمته وبجرائم أخرى على مر السنوات الـ 25 الماضية. ورغم الاحتجاجات العامة ومناصرة منظمات المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك اتحاد نساء اليمن، أدين الجاني في ديسمبر/كانون الأول 2020 بجريمة القتل لكنه لم يُدّن بجريمة الاغتصاب، وأثارت الحادثة استياءً كبيراً في المجتمع.^[65]

(60) مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد الناشطات في مجتمع المهمشين (المرأة #4)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(61) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(62) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في مجال حقوق الإنسان ومديرة منظمة غير حكومية محلية (المرأة #1)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(63) المصدر نفسه.

(64) المصدر نفسه.

(65) مقابلة أجراها فريق البحث مع إحدى الناشطات في مجتمع المهمشين (المرأة #4)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، <https://aden24.net/news/70209>، <https://www.alwattan.net/news/134477> "الكشف عن مقتل شاب بأبين ودفعه من قبل صاحب مزرعة بعمل بها"، صحيفة الأيام، 28 سبتمبر/أيلول 2020، <https://www.alayyam.info/news/8COMWLP8-3RT64B-C33D>، تم الاطلاع في 5 يناير/كانون الثاني 2021.

الشباب والتجنيد

منذ اندلاع الحرب عام 2015، بذلت كافة الأطراف جهوداً مكثفة لتجنيد المهمشين، ولكن لا تتوفر بيانات دقيقة بأعدادهم. ومن المغريات الأساسية للمهمشين أن راتب الجنود يوفر استقراراً مالياً لعائلاتهم الفقيرة.

أعرب العديد من المهمشين المستجيبين لهذه الدراسة عن اعتقادهم بأن حركة^[66] أحفاد بلال،^[67] التي تزعم أنها تهدف إلى إشراك المهمشين في المجتمع اليمني الواسع، قد أنشئت في حقيقة الأمر لتسهيل تعبئة المهمشين للقتال. ووفقاً لما قاله ممثل عن الاتحاد العام للمهمشين، "لا يمثل المهمشون أي حزب سياسي أو ديني أو وطني، لأنهم يعيشون على هوامش المجتمع"، وهذا ما سمح، بحسب قوله، لتجنيد الكثير منهم ليقاتلوا ويموتوا على الجبهات، بما في ذلك جبهات القتال في مأرب والجوف والبيضاء.^[68] وتفيد التقارير بأن تجنيد الشباب المهمشين للقتال لصالح مختلف الأطراف المتنازعة يُعد مسألة هامة في المناطق الجنوبية للبلاد.^[69]

"يتحول شباب المهمشين في هذه الأيام إلى تعاطي المخدرات وتشكيل عصابات مسلحة. ومنذ نحو شهر، أقيم حفل زفاف في الحري الذي أسكن في ه، وانزعج أحد الجيران من الأصوات الصادرة عنه. فحمل سلاحه وأطلق النار باتجاه الحفل، ما أدى إلى إصابة أربعة من الحاضرين. أصبح للسلاح في أيادي الشباب المتهور الكلمة العليا. إذ قد يُحْدل أي نزاع بسيط بين جارين في وقتنا الحاضر بالسلاح".

مشارك في نقاشات مجموعة التركيز في عدن

ولا توجد بيانات دقيقة حول أعداد الأطفال الذين جُنِّدوا للقتال بوجه عام وأعداد المهمشين بوجه خاص. لكن يمكن رؤية ملصقات ضخمة في جميع أنحاء مدينة صنعاء تُظهر أطفالاً يُوصفون بأنهم "شهداء أحفاد بلال"، ما يؤكد تجنيد الحوثيين للأطفال.^[70] وفي المناطق الواقعة شكلياً تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، انضم الأطفال المهمشون إلى جبهات القتال، بهدف الحصول على راتب شهري يُقدَّر بألف ريال سعودي.^[71] ووفقاً لأحد الناشطين من المجتمع في لحج، انضم بعض الأطفال المهمشين إلى صفوف تنظيم القاعدة في لحج عام 2016،^[72] الأمر الذي دفعهم إلى اعتناق أفكار عقائدية متطرفة.

(66) كان بلال بن رباح عبداً من أصول إفريقية وأصبح فيما بعد أحد أكثر صحابة النبي محمد المؤمنين وأول مؤذن للمسلمين.

(67) تأسست حركة أحفاد بلال عام 2014 في تعز على يد محمد القيوعي كوسيلة لبناء روابط بين المهمشين والسلفيين التدينين في تعز. ومنذ عام 2015، احتكرت جماعة الحوثيين اسم الحركة وسعت لاستخدامه لأغراض سياسية، لا سيما في جهودها لتجنيد الشباب المهمشين.

(68) مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثل عن الاتحاد الوطني للمهمشين (الرجل #4)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(69) مقابلة أجراها فريق البحث مع إحدى الناشطات في مجتمع المهمشين (المرأة #4)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(70) زكريا أحمد، "أطفال مقاتلون... طرفاً حرب اليمن يستغلان الصغار على الجبهات"، العربي الجديد، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020، <https://www.alaraby.co.uk/society/أطفال-مقاتلون-طرفا-حرب-اليمن-يستغلان-الصغار-على-الجبهات>، تم الاطلاع في 2 يناير/كانون الثاني 2021.

(71) مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثلة عن منظمة غير حكومية محلية (المرأة #5)، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(72) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من الاتحاد الوطني للمهمشين في لحج (المرأة #6)، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وأعرب المستجيبون لهذا البحث عن الشعور الذي يعتريهم باستغلال أطراف الصراع لهم بسبب ضعفهم الناتج عن حالة الفقر التي يعيشون بها والأمية المنتشرة في صفوفهم والخيارات المحدودة أمامهم لكسب الدخل.^[73] ويتجلى هذا الاستغلال في مجتمع يرفضهم كمواطنين فيه، لكنه يسعى إلى الاستفادة منهم في الحرب. في حين أعرب مستجيبون آخرون، رغم إدراكهم لهذا الاستغلال، عن اختيارهم للقتال باعتباره أفضل من الوظائف "الأدنى منزلة" المتاحة عادة للمهمشين (مثل تنظيف الشوارع وجمع القمامة والتسول). ويعتبر بعض الشباب المهمشين التجنيد العسكري وسيلة للاندماج في مجتمع أوسع، على النقيض من الحظر التقليدي المفروض على المهمشين بحمل السلاح واعتبارهم الفئة "الضعيفة" من المجتمع اليمني.

وأدى التجنيد العسكري وتزايد انتشار السلاح بسبب الصراع في اليمن إلى زيادة في أعداد المهمشين الحاملين للسلاح، ما أدى إلى مزيد من أعمال العنف والصراعات الشخصية، بما في ذلك القتل، داخل مجتمعهم،^[74] الأمر الذي يهدد الاستقرار في مجتمع المهمشين ويزرع بذور الشك فيما بينهم.

(73) منهم مقابلات أجراها فريق البحث مع خبيرة وأكاديمية يمنية (المرأة #7)، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، ومع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020، ومهمش ناشط بحقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(74) نقاش مجموعة التركيز مع رجال من مدينة عدن، يسرها فريق البحث، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

3.3 المستوى الأسري للتحليل

يبحث هذا الفصل في مجموعة من المسائل تشمل التحديات التي تواجه المهمشين في السكن والمأوى ودخل الأسرة والحصول على المساعدات. انظر الملحق (و) للاطلاع على موجز للمعلومات المتعلقة بأسر المهمشين من الدراسات الأخيرة التي أجرتها منظمة اليونيسيف عن تقييم مواطن الضعف والاحتياجات.

السكن والمأوى

شكّل السكن تحدياً كبيراً للمهمشين قبل اندلاع الصراع، وساهم في عزلتهم الاجتماعية. يسكن الكثير من المهمشين في مدن الصفيح والتي تُسمى بالعامية "محاوي"، وهو مصطلح ازدرائي يصف في العادة مأوى الكلاب.^[75] وغالباً ما تنتشر التجمعات السكنية العشوائية هذه في ضواحي المدن الكبيرة أو المراكز الحضرية، وقد تأوي أيضاً اللاجئين الأفارقة (الصوماليين في المقام الأول)، إضافة إلى المهاجرين واليمنيين المُعدمين، بمن فيهم الذين شرّدهم الصراع. العديد من هياكل المنازل مصنوعة من الصفائح الحديدية الموجهة، بينما يعيش أفقر الناس في خيم من القماش أو ملاجئ مؤقتة مصنوعة من الورق المقوى والخرق وبقايا الخشب والمواد المعاد تدويرها. وعادة ما تكون هذه الأحياء السكنية العشوائية مزدحمة ومكتظة وتفتقر غالباً إلى المياه أو مرافق الصرف الصحي. وتجعل الظروف المتدنية للمعيشة في هذه الأحياء الفقيرة سكانها أكثر عرضة للأمراض المعدية والأوبئة. كما تعاني هذه الأحياء من نقص الخدمات البلدية أو الكهرباء أو المدارس.

"المشكلة الرئيسية هي أن مجتمع المهمشين غير قادر على العثور على سكن آمن، ولذلك تراههم في الشوارع وفي أماكن معزولة عن المجتمع الآخر. ومنزلهم مصنوعة من الورق المقوى والخرق ويتنقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن لقمة العيش. كما ظهرت المزيد من التحديات أثناء موجة النزوح، حيث لا تعتبرهم المنظمات نازحين، إذ لطالما اعتُبر المهمشون نازحين طيلة حياتهم. لذا يستفيدون من الاستفادة من المساعدات الإنسانية".

مقابلة مع ناشط مهمش في مأرب

تختلف مواسم الأمطار في مناطق اليمن المختلفة، لكن الرياح الموسمية والعواصف التي تضرب جميع أنحاء البلاد تؤثر سلباً وبدرجات مختلفة على جميع المنازل ضعيفة الأساسات في مدن الصفيح.^[76] تقول ناشطة من مجتمع المهمشين^[77] في تعز إنه بعد حدوث الفيضانات، اضطرت أسر المهمشين إلى فرش البطانيات على الأرض الموحلة بالطين للنوم عليها، حيث لم يكن لديها أي خيار آخر.^[78] كما تتدفق أسر المهمشين عن طريق حرق النفايات التي تتجمع في الأحياء نظراً لافتقارها لخدمات جمع القمامة. ويصف ناشط مهمش الظروف المعيشية في مدن الصفيح، قائلاً: "نسكن في خيم تبلغ مساحتها 24 م² ونطهو الطعام على لهيب

(75) لوكا نيقولا، "الأناس السود ذوو القلوب البيضاء: أصلهم وعرقهم ولونهم في اليمن المعاصر"، أنثروبولوجيا، 2020، المجلد السابع، العدد الأول، ص. 95، <https://www.ledijournals.com/ojs/index.php/antropologia/article/view/1626/1526> تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

(76) للاطلاع على سلسلة الفيضانات والأعاصير التي ضربت اليمن في السنوات الخمس الماضية، انظر "اليمن"، قائمة الفيضانات"، <http://floodlist.com/tag/yemen> تم الاطلاع في 12 فبراير/شباط 2021.

(77) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (الرأية #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(78) روبرت إف وورث، "قابعون في أسفل السلم اليمني"، صحيفة نيويورك تايمز، 27 فبراير/شباط 2008، <https://www.nytimes.com/2008/02/27/world/middleeast/27yemen.html?ref=todayspaper> تم الاطلاع في 10 سبتمبر/أيلول 2020.

الورق المقوى والأكياس والملابس، إذ نحرق كل ما نجده على الطرقات لإعداد وجباتنا".^[79]

ومنذ عام 2015، اضطرت مجموعة من أسر المهمشين إلى الفرار من بيوتها لأنها لا توفر الحماية لها من الرصاص أو القصف أو الغارات الجوية. واضطرت أسر أخرى إلى المغادرة بحثاً عن فرص لكسب لقمة العيش، بسبب آثار الحرب المدمرة على نشاطاتها الاقتصادية التقليدية. وحين حاولت بعض العائلات العودة إلى منازلها بعد نزوحها عنها، منعها مَلّاك ومؤجرو الأراضي من دخولها، وبالتالي اضطرت إلى خوض موجات جديدة من النزوح.^[80] وخسرت أسر المهمشين ممتلكاتها أثناء موجات النزوح.^[81]

وقال المستجيبون لهذا التقرير إن مضايقات مَلّاك الأراضي ومؤجريها أو سوء معاملتهم كان التحدي الأكبر الذي واجه المهمشين في موضوع السكن. ففي حين لا يوجد قانون يمنع المهمشين من تملك الأراضي، إلا أن الحظر العرفي لتملك المهمشين للأراضي يبقى قائماً، ويعززه الوصم والتمييز.^[82] وتشمل مضايقات مَلّاك الأراضي للمهمشين التهديدات والتدخلات المستمرة بشؤونهم ورفع قيمة الإيجار بشكل متواصل، والطرد بوسائل عنيفة في بعض الأحيان قد تصل إلى إضرار النيران في المنازل واستخدام الجرافات.^[83] روى ناشط مهمش محلي حادثة وقعت في مديرية المعافر بمحافظة تعز حيث هددت مالكة الأرض مجموعة من أسر المهمشين النازحة بطردها إذا لم يُدرج اسمها لدى منظمة دولية لتحصل على المعونة الغذائية المرسلة إلى الأسر. ورغم إبلاغ السلطات المحلية عدة مرات، لم يُمنح المهمشون أرضاً بديلة أبداً.^[84]

"لا قيمة للمهمشين في هذا البلد، وقد أثرت الحرب علينا. بإمكان أي أحد قتلنا، وكأننا لسنا بشراً مثل غيرنا. فنحن نتعرض للذل حتى في موتنا".
مشاركة في نقاشات مجموعة التركيز في أبين

وفي حادثة أخرى تسلط الضوء على العنف الذي يتعرض له المهمشون، أُجبرت 35 أسرة من أسر المهمشين في مديرية لودر بمحافظة أبين عام 2019 على هجر منازلها التي سكنتها لمدة 30 عاماً حين ظهر رجل أعمال وادعى ملكيته للأرض. أراد الرجل بناء مصنع للجلود على الأرض، وطرد أسر المهمشين بالقوة، وأصيب طفل في هذه الحادثة وجُرحت امرأة بطلق ناري. وأظهر تعاون أفراد الأمن الحكومي مع رجل الأعمال الحماية الضئيلة التي توفرها أجهزة تطبيق القانون للمهمشين. وشردت الأسر إلى مدينة زنجبار، عاصمة أبين، حيث افترشوا الشوارع لمدة 15 يوماً قبل أن يخصص محافظ أبين أرضاً لهم في منطقة أخرى.^[85]

(79) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط من مجتمع المهمشين (الرجل #5)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(80) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(81) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً في تعز (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(82) لكن تملك المهمشين للأراضي لا يزال ممنوعاً، بموجب القانون العرفي أو العرف.

(83) "من ليل حالك إلى ليل أحلك: التصدي للتمييز واللامساواة في اليمن"، سلسلة تقارير الصندوق الائتماني لحقوق التساوية عن البلدان، 9 لندن، 2018، ص. 206، https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_online%20version.pdf. تم الاطلاع في 14 سبتمبر/أيلول 2020.

(84) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(85) مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثلة عن منظمة غير حكومية (المرأة #5)، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

بالإضافة إلى الاكتظاظ الشديد وعدم وجود مأوى دائم، تواجه أسر المهمشين تحديات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية كميّاء الشرب النظيفة وميّا الاستحمام والمراحيض والصرف الصحي وجمع القمامة والكهرباء والوقود الآمن للطبخ والتهوية المناسبة.

ومنذ عام 2015، أصبح الحصول على الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين يمثل إشكالية للجميع، ولكن بسبب الفقر، لم يتمكن سوى بعض سكان مدن الصفيح من الحصول على بدائل (إما الشبكات التي يديرها القطاع الخاص أو الطاقة الشمسية).^[86] وفي المناطق الجنوبية، التي تقع شكلياً تحت سيطرة الحكومة، توفر الدولة الكهرباء بصورة غير ثابتة، لكن مجتمعات المهمشين لا يستفيدون كثيراً منها، رغم الحرارة الشديدة في الصيف في عدة مناطق، حيث تفيد التقارير بعدم وصول الكهرباء إلى أي من مخيمات المهمشين في محافظة الضالع.^[87]

"الوظائف التي يشغلها المهمشون هي في نظافة الشوارع أو العتالة أو إصلاح الأذية أو التسول. بينما حين يتقدم يمني آخر للتسجيل كعمال للنظافة، يصبح مشرفاً أو سائقاً أو حتى مسؤولاً في صندوق النظافة وتحسين الحكومي. ويصبح موظفاً رسمياً ويستفيد من مزايا هذا المنصب. لكن أن يحمل مكنسة ويكنس الشوارع، هذا أمر مستحيل!".

مقابلة مع ناشط مهمش من ذمار

أما بالنسبة إلى المياه، فتفتقر مدن الصفيح في مختلف أنحاء البلاد إلى المياه النظيفة، والتي تتوفر بصورة رئيسية من صهاريج المياه التي تقدمها منظمات الإغاثة أو الجهات الخيرية المحلية.^[88] وأفاد بعض المهمشين أنهم اضطروا للذهاب إلى مواقع نائية للوصول إلى صهاريج المياه،^[89] أو الوقوف في طابور لمدة ساعة أو ساعتين للحصول على وعاء بسعة 20 لتراً من المياه غير الصالحة للشرب بل للاستخدام المنزلي (كالتنظيف والاستحمام).^[90] وفيما يتعلق بوقود الطهي، غالباً ما تعتمد أسر المهمشين النازحة على إشعال الحطب والورق المقوى للطبخ عليها، فيما تعتمد أسر قليلة على أسطوانات الغاز، نظراً لصعوبة الحصول عليها (إذ تتطلب بطاقة الهوية الشخصية للحصول عليها بالسعر الرسمي)^[91] ولغلائها حيث

يبلغ سعرها الرسمي نحو 4 آلاف ريال يمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين (تقريباً 6.67 دولار أمريكي بمتوسط سعر صرف الدولار في المناطق الشمالية الواقعة تحت سيطرة الحوثي عام 2020).^[92]

86) مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد الناشطين المهمشين في حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

87) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

88) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

89) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط من مجتمع المهمشين ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

90) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (للرأة #8)، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

91) في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ينظم "عائل الحارة" (زعيم الحي) عملية توزيع أسطوانات الغاز بالسعر الرسمي. الحصول عليها في السوق السوداء أصعب وأعلى بكثير.

92) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة (للرأة #9)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

دخل الأسرة

منذ السبعينيات، كان المهمشون في المدن اليمنية موظفين في البلدية ويعملون في كنس الشوارع وجمع القمامة.^[93] وضمنت هذه الوظائف، رغم رواتبها الضئيلة وغير المنتظمة مستوى معقولاً من الاستقرار المالي. وفي تعز وغيرها من المناطق الريفية، عمل أغلب المهمشين في الزراعة بأجر يومي.^[94] واعتمد آخرون على أعمال غير رسمية كالعمل في إصلاح الأحذية، أو كحمالين، أو في غسل السيارات، أو كباعة متجولين في الشوارع أو كنادلين في المطاعم. وعملت النساء المهمشات في كنس الشوارع والخدمة المنزلية والتسوّل، وهي ظاهرة انتشرت كثيراً بعد اندلاع الحرب. ولكن مع اندلاع الصراع، انخفضت دخول المهمشين كما حدث مع غيرهم من اليمنيين.^[95] وارتفعت مستويات البطالة وتوقفت البلديات عن دفع رواتب موظفيها بصورة ثابتة، رغم إجبار المهمشين، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، على مواصلة عملهم.

ومن النتائج الرئيسية للحرب تجنيد أطراف الصراع لرجال وشباب وحتى أطفال المهمشين. خفف ذلك الأعباء المالية على المدى القصير إلى أن يُقتل هؤلاء المجنّدون. عندئذ، وفي حالات عديدة، خسرت الأسر هذا الدخل ولم يحصل سوى عدد قليل من هذه الأسر على تعويض.^[96] ومن الجدير بالذكر أن الظروف الاقتصادية القاسية الناتجة عن الحرب طالت جميع اليمنيين، لكن الانهيار الاقتصادي أثر على المهمشين على نحو أشد، حيث دفعت الحرب الرجال من غير المهمشين إلى التنافس على مهن كان المهمشون يشغلونها عادة.^[97]

93 وفقاً لبيانات تقييم مواطن الضعف والاحتياجات الذي أجرته منظمة اليونيسيف في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، اعتمد 17 بالمئة من الأسر على الأعمال للأجورة، وكانت الغالبية العظمى من هذه الأعمال في كنس الشوارع وجمع القمامة، وبلغت النسبة في عدن 21 بالمئة، وفي تعز (عام 2014) 10.4 بالمئة.

94 مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

95 مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

96 ذكر أحد المستجيبين أنه إذا قُتل رجل أثناء القتال، قد تحصل أسرته على سلة غذائية من حين لآخر. مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط من مجتمع المهمشين ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

97 مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

الحصول على المساعدات

استفاد قسم من مجتمع المهمشين من المعونات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية، لا سيما المعونات الغذائية، لكن العديد من الناشطين المهمشين والمحليين المستجيبين لهذا التقرير اشتكوا من استبعاد السلطات اليمنية التي أشرفت على عمليات اختيار المستفيدين من المساعدات للمهمشين.^[98] وقال رئيس منظمة غير حكومية محلية وناشط في مجال حقوق الإنسان إن الوضع في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة كان أفضل نسبياً، حيث لم تفرّق عملية توزيع المعونات الإنسانية بين المهمشين المشردين والمستقرين في مساكنهم.^[99] لكن وفقاً لمنظمة اليونيسيف، فإن نسبة المهمشين في برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية منخفضة.^[100]

"لم يحصل بعض المهمشين على سلال غذائية، لأن المنظمات التي تقيّم الاحتياجات لم تسمح إلا بسلة واحدة لكل منزل، حتى حين تشترك أكثر من أسرة واحدة في هذا المنزل. وسببت هذه القضية مشكلة كبيرة بالنسبة لنا، لأن مكوث أكثر من أسرة في منزل واحد كان في بعض الأحيان إجراءً مؤقتاً، وحين انتقلت الأسر للعيش في منزلها الخاص لم تتمكن من الحصول على المعونات الغذائية".

مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني
مقيم بأمانة العاصمة

ويشكّل افتقار العديد من المهمشين إلى بطاقات الهوية الشخصية عقبة أساسية أمام الحصول على المعونات.^[101] ويُعزى ذلك جزئياً إلى التصوّر السائد بأن الحصول عليها مكلف للغاية.^[102] بالإضافة إلى ذلك، تُعد العملية بحد ذاتها في غاية البيروقراطية، وبعاني المهمشون من تمييز موظفي السجل المدني ضدهم. تقول إحدى المستجيبات، "حين تدخل مهمشة إلى مكتب حكومي طلباً للمساعدة أو المعونة الغذائية، لا تتلقى أي اهتمام من العاملين فيه، بل تشعر بالذل والإهانة منهم. فحتى قبل دخولها إلى المكتب توقفها السكرتيرة وتغلق الباب في وجهها، ما يشعرها بالدونية. لماذا يعاملونها بهذه الطريقة المهينة؟"^[103]

ونتيجة لغياب بطاقات الهوية الوطنية، تعتمد المنظمات الدولية على عملية تحقق يشارك فيها مدير المديرية أو الشيخ أو رئيس الحي المعروف باسم عاقل الحارة.^[104] ووفقاً لأقوال المستجيبين، فإن هذا الاعتماد على العاقل يستبعد أصلاً المهمشين حتى حين تكون المعونات مخصصة لهم بصورة علنية، بسبب التحيز والتمييز المنهج ضد المهمشين. وأنتجت الظروف الصعبة التي تواجه العديد من اليمنيين منافسة ضروساً على الأسماء المدرجة في قائمة المستفيدين من المعونات. وهذه العملية مثيرة للشقاق في الأوساط اليمنية وتجعل المجتمع المحلي أحياناً متحاملاً على المهمشين، حيث يعتبر اليمنيون الآخرون أنه ليس من حق المهمشين الحصول على المعونات.^[105]

(98) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(99) المصدر نفسه.

(100) وفقاً لمنظمة اليونيسيف، بلغت النسبة الأعلى عام 2014 في تعز 25.7 بالمئة، وفي عدن عام 2020 بلغت 9 بالمئة، وفي 2020 في أمانة العاصمة 6 بالمئة، وفي محافظة صنعاء 4 بالمئة (زيادة عن تقييم مواطني الضعف والاحتياجات الذي أجرته منظمة اليونيسيف عام 2018 في صنعاء، حيث لم يستفد سوى 2 بالمئة من المهمشين الذين شملهم الاستطلاع من تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية النقدية). وبما أن برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية مصمم لإفادة اليمنيين الأكثر حاجة، لذلك يجب أن تكون نسبة المهمشين أعلى من ذلك بكثير، وهو وضع تسعى منظمة اليونيسيف إلى معالجته. منظمة اليونيسيف، "النموذج للتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي"، مارس/آذار 2020، ص. 11، <https://www.unicef.org/yemen/media/3861/file/IMSEA%20Booklet%20English%20.pdf> تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(101) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(102) المصدر نفسه.

(103) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة في أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(104) رجل تعينه الحكومة وتمنحه النفوذ ليؤدي مهامه الرئيسية التي تتمثل في الحفاظ على الأمن والسلام في الحي، والتواصل مع الشرطة في حال وقوع أي جريمة، فضلاً عن تنسيق أوراق الزيجات وشهادات الولادات والوفيات مع السلطات الحكومية المعنية.

(105) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

4.3 المستوى المجتمعي للتحليل

يبحث هذا الفصل في قضايا مجتمع المهمشين، ومنها الفقر والعنف المرتبط بالصراع وقدرة المجتمع على الصمود والتميز والإقصاء وانعدام الحماية الاجتماعية.

العنف المرتبط بالصراع

في حين طالت أهوال الحرب جميع اليمنيين تقريباً، إلا أن أثر الصراع على المهمشين كان هائلاً بسبب حالتهم الاجتماعية والاقتصادية المزرية. كان المهمشون ضحايا الغارات الجوية التي شنّها التحالف بقيادة السعودية وقصف الحوثيين، كما دُمّرت منازلهم أو تضررت جراء هذه العمليات. ورغم عدم توفر أرقام دقيقة عن أعداد المهمشين النازحين، تشير الأدلة المروية إلى اضطراب الآلاف منهم إلى الفرار بسبب العنف المرتبط بالصراع والخوف على حياتهم.

"نتيجة الصراع أصبح المهمشون أقرب إلى جيرانهم من غير المهمشين، لأنّ تشردهم جعلهم سواسية، ولم تعد هناك فروق بينهم. واختفت الاختلافات في الامتيازات التي كان المجتمع الآخر يشعر بها. أما في ما يتعلق بالمنافسة على الوظائف، فالمهمشون لا يشغلون سوى وظيفة عمال النظافة، ولا توجد منافسة عليها".

أحد الناشطين المهمشين من مأرب

وتقدّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أعداد النازحين اليمنيين، منذ بداية عام 2019، بنحو 3.6 مليون نازح.^[106] ويواجه المهمشون صعوبات إضافية في موجات النزوح، فخلافاً للعديد من اليمنيين النازحين الذين يقيمون مع أسرهم، لا يمكن للمهمشين أن يشاركوا أقرباءهم في سكنهم،^[107] لأن منازلهم في مدن الصفيح مكتظة أصلاً.^[108] كما عانى المهمشون في موجات النزوح من الرفض المجتمعي لهم. فبحسب الكثير من المستجيبين، غالباً ما هدد مَلّاك الأراضي أو مؤجروها المهمشين بطردهم من المواقع المخصصة للنازحين أو طردوهم بالفعل.^[109] وقال عضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً في تعز إن البحث الذي أجراه الاتحاد في احتياجات المهمشين النازحين في تعز أوضح العديد من القضايا، منها: رفض المجتمع المحلي للمهمشين النازحين، وحالة التعايش السيئة بين الأفراد من مجتمع المهمشين والمجتمعات المحلية الأخرى، وارتفاع مستوى التحرش والعنف الجنسي والجنساني ضد الفتيات والنساء، والسكن غير الآمن. ووجد الاتحاد أن هذه التحديات نتيجة لتحيز المجتمع اليمني الواسع ضد المهمشين وتعامله الطبقي معهم وانعدام حماية الدولة لهم.^[110]

(106) "أرقام التخطيط لعام 2021"، للفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 29 ديسمبر/كانون الأول 2020، <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/pdfsummaries/GA2021-Yemen-eng.pdf>، تم الاطلاع في 1 يناير/كانون الثاني 2021.

(107) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(108) وفقاً لدراسات تقييم مواطني الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف، بلغت نسبة المنازل المكتظة (أكثر من 3 أشخاص في غرفة واحدة) 62 بالمئة في أمانة العاصمة، و52 بالمئة في عدن، و79.1 بالمئة في تعز، و50 بالمئة في محافظة صنعاء، مقابل نسبة 38.8 بالمئة على الصعيد الوطني.

(109) بما في ذلك المقابلات التي أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020، ومع مديرة منظمة محلية وعضوة الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020، ومع ممثلة عن منظمة غير حكومية (المرأة #5)، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(110) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

من المرجح أن رفض المهمشين في المجتمعات الأوسع يرتبط بمجموعة من الصور النمطية والتمييز السائد فيها (انظر الملحق (ب) للاطلاع على مصادر التمييز الشائعة). مع ذلك، ثمة حالات قُرّبت فيها موجات التشريد المسافة بين المهمشين وإخوانهم اليمينيين المشردين.^[111]

إضافة إلى النزوح، يؤثر الصراع على المهمشين بطرق عديدة، منها زيادة التوتر بين أفراد الأسرة، والطلاق أو الانفصال، والزواج المبكر، وزيادة تكاليف المعيشة، وارتفاع مستويات الأمية، وفقدان بطاقات الهوية الشخصية^[112] والممتلكات بسبب نزوحهم من مكان لآخر. كما تدهورت فرص حصولهم على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي، كحال غيرهم من اليمينيين، وتضخم أثر ذلك على أفراد المجتمع الأشد ضعفاً بسبب التمييز البنيوي والعنصرية.^[113] علاوة على ذلك، عانى المهمشون، حالهم كحال العديد من اليمينيين الآخرين، من قتل وإصابة أفراد عائلاتهم جراء العنف المرتبط بالصراع والغارات الجوية، والقصف، ورصاص القناصة، والألغام.^[114]

المجتمع المدني وقدرة مجتمع المهمشين على الصمود

"من بين التحديات التي تواجه الجمعيات بقيادة المهمشين هي أنها لا تستمر مدة طويلة بعد تأسيسها بسبب نقص خبرة كوادرها بالمشاركة في العمل التطوعي ولأنها لا تمتلك مقرات ثابتة. لذلك نكافح للتصدي لهذه التحديات ون دعم المهمشين ليطلبوا بتأييد من حقوقهم".

مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية محلية من عدن

تأسس الاتحاد الوطني للمهمشين عام 2007 ليكون أول اتحاد يمثل المهمشين. وكان يضم في البداية 33 منظمة من مختلف أنحاء البلاد تحت مظلته،^[115] ثم زادت لتصل عام 2019 إلى 80 منظمة. وكان رئيس الاتحاد، نعمان الحذيفي، ممثلاً عن المهمشين في مؤتمر الحوار الوطني. ساهمت مشاركة الحذيفي في مخرجات المؤتمر وفي عملية صياغة الدستور التي تلت ذلك (انظر القسم 3.5 أدناه). مع ذلك، تضاعف دور الاتحاد الوطني للمهمشين في الصراع، ويرجع ذلك جزئياً إلى تغير دور حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب السياسي للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح)، في مرحلة ما بعد الصراع، وتوقف الدعم الحكومي المالي لمنظمات المجتمع المدني المحلية، ومن ضمنها الاتحاد.^[116] ورغم أن الاتحاد ما يزال مؤسسة مهمة، إلا أن منظمات المجتمع المدني الأخرى بقيادة المهمشين تمكنت من النمو وتثبيت أقدامها، سعياً إلى تلبية احتياجات مجتمعهم.

(111) مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد الناشطين المهمشين في مجال حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(112) المصدر نفسه.

(113) نقاشات مجموعة التركيز المكونة من الرجال في عدن، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(114) ذكر المشاركون في المقابلات عدة حوادث، منها: فصل رأس امرأة مهمشة عن جسدها، زهرة صالح، بقصف طال حي الدباء في تعز عام 2016، ومقتل امرأة مهمشة، فاطمة، برصاص قناص في منطقة البرح في تعز عام 2016، وإصابة امرأة مهمشة في منطقة زيد اللوشي في تعز عام 2017 برصاصة طائشة تسببت بشللها، ولم تحصل في المقابل على أي تعويض. مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة محلية وعضوة الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(115) نعمان عبد الله الحكمي، "فئة الأخدام في اليمن"، دار لامبيرت للنشر الأكاديمي، 2017، ص. 101.

(116) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

وتعاني منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين من تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها منظمات المجتمع المدني الأخرى في المجتمع الأوسع، لكن عليها الخوض أيضاً في تعقيدات إضافية نتيجة خروجها من مجتمع منبوذ تسعى إلى خدمته. ويشمل ذلك قضايا القدرات. ففي هذا البحث، يشكي النشطاء المهمشون من أن نقص المهارات الإدارية داخل مجتمعهم يحد من قدرتهم على تلبية الاحتياجات في المناطق المستهدفة.^[117] إضافة إلى ذلك، لوحظ تدخل أفراد ومنظمات لا يقودهم المهمشون في كثير من الأحيان في المشاريع، ما أدى إلى نقص التمويل المتاح لتلبية احتياجات المهمشين الأشد ضعفاً.^[118] ونتيجة لذلك، بدأ أعضاء من مجتمع المهمشين يفقدون الثقة في المجتمع المدني بسبب عدم وفائه بوعوده المتمثلة في تقديم المساعدات.^[119]

التمييز والإقصاء وانعدام الحماية الاجتماعية

أمثال يمنية عن المهمشين:

- أصل المرء يحدّد سلوكه.
- اميتر مع خادم ولكن لا تجلس لتناول الطعام معه: تناول الطعام مع يهودي ولكن لا تميت معه.
- كن صديقاً لواحد من الأعداء، لكن لا تأكل معه أبداً.

فضلاً عن كونها تسبب المعاناة العاطفية، تحد العزلة الاجتماعية من قدرة الأفراد والمجتمع على الصمود؛ حيث يفتقر الأفراد المقصيون إلى دعم الشبكات الاجتماعية. ويتفاقم الإقصاء الاجتماعي للمهمشين بسبب غياب الحماية الاجتماعية في المجتمع اليمني الواسع التي ساندت العديد من اليمنيين أثناء الصراع والأزمة الإنسانية المصاحبة له. (انظر الملحق (ب) للاطلاع على المزيد من الأمثال اليمنية التي توضح عمق التمييز والمنزلة الطبقية التي يواجهها المهمشون).

ولم تترك منزلة المهمشين الطبقية سوى القليل من السبل للهروب من التمييز المنهج الظالم للممارس ضدهم. وكانت الهجرة إحدى هذه السبل، ولكن قد تؤدي الهجرة إلى فقدان شبكات الدعم الاجتماعي وزيادة العزلة، كما وجد المغتربون العائدون من السعودية ودول الخليج عام 1990. وفي حين مهدّ التعليم للبعض طريقاً للارتقاء الاجتماعي، لا سيما في الجنوب، غير أن المكاسب الاجتماعية هذه لم تنتشر إلى أجزاء أخرى من البلاد منذ توحيد اليمن عام 1990. وربما تكون العلامات الظاهرة للتمييز قد تبددت وتناقص استخدام اللغة العنصرية الصريحة، لكن الحال لم تتغير بصورة جذرية. ومع تصعيد الصراع عام 2015، يبدو أن التحسينات التي شهدتها المهمشون على مر العقود قد تبخرت لأن الحرب والكارثة الاقتصادية وموجات النزوح والمجاعة والفقر زادت من التعصب والتمييز.^[120]

وأفاد المهمشون بأن محاولات إدماجهم في المجتمع اليمني الواسع اقتصرت، منذ اندلاع الحرب، على تجنيدهم للقتال في صفوف أطراف الصراع، بينما حُرّموا في الوقت نفسه من حقوقهم الأساسية في

[117] مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش من الحديدة يعيش في صنعاء (الرجل #9)، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

[118] مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثل عن الاتحاد الوطني للمهمشين (الرجل #4)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

[119] مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #10)، 6 ديسمبر/كانون الأول 2020.

[120] مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

التعليم والعمل والرعاية الصحية.^[121] ويرى بعض المهمشين أن حركة أحفاد بلال^[122] تلمح إلى هوية غير يمنية للمهمشين وتدعي إدماجهم في المجتمع اليمني عبر التضحية بأرواحهم في سبيل قضية ما.^[123]

"يظل المهمش مهمشاً في عيون المجتمع منذ ولادته حتى مماته".

مقابلة مع ناشط من مجتمع المهمشين في تعز

ونشر الرسام الكاريكاتيري رشاد السامعي صورة من رسمين بعنوان أحفاد بلال، الأولى تظهر رجلاً داكن البشرة مُكَمَّم الفم وتقول "أحفاد بلال في صنعاء" والثانية تظهر طفلة داكنة البشرة ملفوفة بكفن أبيض اللون وتقول "أحفاد بلال في تعز" مع عبارة بأسفل الصورة تقول "مجزرة الحوثيين في حي المفتش بتعز".^[124] وبصفته معلقاً اجتماعياً بصرياً بارزاً ورساماً كاريكاتيرياً وفناناً وصحفيّاً من تعز، توضح لوحة السامعي مشاعر الكثيرين باستحالة فصل ظاهرة حركة أحفاد بلال عن قضايا العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان.

توضح القصص التالية التي رواها المستجيبون لهذا البحث التحيز المتجذر ضد المهمشين في جوانب عديدة من الحياة:

- عام 2012، عُرضت وظائف حكومية في محافظة أبين كجزء من جهود الحكومة اليمنية بعد طرد مقاتلي حركة أنصار الشريعة، بما في ذلك وظائف للمهمشين المتعلمين.^[125] لكن بعض رجال القبائل، وبسبب التمييز الممارس ضد المهمشين، شغلوا الوظائف المخصصة لهم. وزادت موجات النزوح والمعاناة في تلك الفترة من شحّ الفرص الاقتصادية واضطر الكثير من المهمشين إلى اللجوء للتسول.^[126]
- عام 2019، تعرّض تاجر في عدن لسرقة أموال من سيارته في السوق، فجمع أفراد الأمن جميع النساء المهمشات المتواجدات في السوق حينها وأرسلوهن إلى السجن. قالت النساء إنهن بريئات، لكنهن بقين في السجن لمدة شهر حتى ظهر دليل بالفيديو يبيّن أن السارق كان رجلاً وليس امرأة.^[127]
- غالباً ما يُوجّه الباحثون عن عمالة يدوية إلى أحياء المهمشين، ويُقال لهم "اذهبوا إلى هناك وستجدون الأخدام الذين سيعملون لديكم بأجور منخفضة".^[128]

(121) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(122) أحفاد بلال (أول مؤذن في الإسلام)، حركة روجت لها جماعة الحوثيين.

(123) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثل عن الاتحاد الوطني للمهمشين (الرجل #4)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(124) رشاد السامعي، منشور الصورة على تويتر، 3 ديسمبر/كانون الأول 2020، <https://twitter.com/RashadAlsamei/status/1334530592071962624?s=20>

(125) في مايو/أيار 2011، استولى مقاتلو أنصار الشريعة على زنجبار، عاصمة أبين. ثم طردتهم القوات الحكومية اليمنية بدعم من رجال القبائل المحلية في يونيو/حزيران 2012. أحمد داوود، "مخاوف بشأن دور تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في محافظة أبين باليمن"، موقع ريليف ويب، يوليو/تموز 2012، <https://reliefweb.int/report/yemen/concerns-over-aqap-role-abyan> تم الوصول في 28 يناير/كانون الثاني 2021.

(126) مقابلة أجراها فريق البحث مع إحدى الناشطات المهمشات في أبين (المرأة #11)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(127) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية وعضوة بارزة في شبكة النساء للمهمشات (المرأة #12)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(128) مقابلة أجراها فريق البحث مع إحدى الناشطات المهمشات في أبين (المرأة #11)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

- غالباً ما يتم تجاهل المهمشات أو إذلالهن عند ذهابهن إلى المكاتب الحكومية للحصول على المساعدات أو المعونات الغذائية. وفي بعض الأحيان يُمنع من الدخول إلى المنشآت الحكومية من موظفي السكرتارية.^[129]
- قالت إحدى المشاركات في نقاش مجموعات التركيز في أبين، أثناء إقامتها مؤخراً في مستشفى، إن المرضى الآخرين رفضوا مشاركة الطعام معها وعاملوها بازدراء.^[130]
- عام 2019، في منطقة البساتين بعدن،^[131] تعرض عشرات المهمشين النازحين من الشمال إلى الضرب والتعذيب والطرد على يد رجال الشرطة بسبب تواطئهم المزعوم مع قوات جماعة الحوثيين وحزب الإصلاح.^[132]

تدمير النسيج الاجتماعي

لعب الفقر المتزايد دوراً جوهرياً في تدمير التماسك الاجتماعي بين صفوف المهمشين. ووفقاً للعديد من المستجيبين لهذا البحث، ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الصراع في زيادة ملحوظة في معدلات الانتحار وحدوث الجرائم والتنمر وتعاطي المخدرات والاتجار بها وبغيرها من السلع المهربة. وكان لهذه القضايا أثر مدمر على مجتمع المهمشين بانعدام الثقة وتبدد تقاليد المساعدة المتبادلة.

روت مهمشة من أبين أن رجلاً فقيراً أضرم النار في نفسه عام 2019 نتيجة عدم توفر عمل يقتات منه وأسرته المكونة من 10 أطفال الذين لم يأكلوا منذ ثلاثة أيام. توفي الرجل متأثراً بحرقه وأصبحت عائلته أشد ضعفاً واضطرت إلى التسول بغية الحصول على الطعام.^[133]

أثناء الصراع، ازدادت ظاهرة حمل السلاح في مجتمع المهمشين وساهمت في ارتفاع مستوى العنف داخل مجتمعهم. ووفقاً لمحاضرة في جامعة صنعاء وباحثة في مجال التنمية والنوع الاجتماعي والعمل الإنساني، فقد غدّى هذه الظاهرة تجنيد أطراف الصراع لأعداد كبيرة من المهمشين، وانتشار الأسلحة، وضعف سيادة القانون، وانعدام الأمن وتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات.^[134] وفي حين سعى المهمشون إلى النأي بأنفسهم عن الاستقطاب الطائفي للصراع، إلا أن ذلك لم يكن دائماً ممكناً.

(129) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(130) نقاش مجموعة التركيز الخاصة بالنساء في زنجبار بأبين، 3 ديسمبر/كانون الأول 2020.

(131) في أغسطس/آب 2019، ظهرت مشاعر معادية للشمال في الجنوب، مع استهداف التجار والعمال والنازحين من الشمال في كل من عدن ولحج وأبين بهجمات عنيفة. مشروع تقييم القدرات (ACAPS)، مركز تحليل اليمن، "اليمن-عدن: انهيار وقف إطلاق النار"، 16 أغسطس/آب 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20190816_acaps_yah_anticipatorybriefing_note_collapse_of_ceasefire_in_aden.pdf تم الاطلاع في 20 فبراير/شباط 2021.

(132) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (امرأة #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020. جاءت هذه الأحداث عقب مقتل أبو اليمامة اليافعي، أبو اليمامة... أبرز قتلى هجوم الحوثيين على معسكر بعدن قيادي رفيع المستوى في الحزام الأمني ووسط حملة لطرد الشماليين من عدن على يد قوات الحزام الأمني (https://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=153967)

(133) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(134) مقابلة أجراها فريق البحث مع خبيرة وأكاديمية يمنية (المرأة #7)، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020.

5.3 المستوى الوطني للتحليل

يبحث هذا القسم في السرديات والقضايا على المستوى الوطني التي تؤثر على البيئة الأوسع لمجتمع المهمشين في اليمن، بما في ذلك بطاقات الهوية الوطنية، والتصويت والتمثيل السياسي، والنشاط السياسي للمهمشين في فترة الربيع العربي وحقبة مؤتمر الحوار الوطني، والحصول على العدالة وملكية الأراضي وتقاسم محصول الأراضي الزراعية.

بطاقات الهوية الوطنية

يشكل نقص بطاقات الهوية الوطنية عائقاً كبيراً أمام مجتمع المهمشين في جهوده المبذولة للحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، فضلاً عن إجراء المعاملات الروتينية.^[135] ويشمل ذلك إصدار بطاقات الهوية الوطنية أو دفتر العائلة وجوازات السفر، وكذلك تسجيل المواليد^[136] والوفيات والزيجات. تحدث أحد المستجيبين لهذا البحث عن نقص وعي المهمشين بأهمية بطاقة الهوية الشخصية كسبب أساسي.^[137] بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى أن الإهمال أو اللامبالاة تشكل تحدياً في الحصول على شهادات الميلاد والزواج، وهي أوراق أساسية لإصدار بطاقات الهوية الوطنية.^[138]

"حين يتزوج المهمشون لا يسجلون زواجهم فيالحكومة، لأنه يكلفهم أكثر من ٢٠ ألف ريال يمّي. وتنجب النساء المهمشات الأطفال في المنازل، لذلك لا يملك سوى القليل منهم على شهادات ميلاد، ما يجعل تسجيلهم في المدارس أمراً صعباً".

مقابلة مع مديرة منظمة غير حكومية وعضوة بارزة بشبكة النساء المهمشات، عدن

وتتمثل العقبة الأكبر التي تمنع المهمشين من الحصول على بطاقة الهوية الشخصية، كما ذكر العديد من المستجيبين، في تكلفة إصدارها، التي تبلغ في المتوسط نحو 6 آلاف ريال يمني (8 دولارات تقريباً بمتوسط سعر الصرف الرسمي في بداية مارس/آذار 2021).^[139] وتبلغ تكلفة إصدار جواز سفر نحو 10 آلاف ريال يمني (11.30 دولاراً بسعر الصرف في مناطق سيطرة

الحكومة، ابتداءً من بداية مارس/آذار 2021)، وهو خيار متاح فقط في مناطق سيطرة الحكومة. ومن أجل وضعهم على قائمة انتظار لإصدار جوازات سفر، يلجأ المهمشون إلى طلب مساعدة مندوب يتقاضى آلاف الريالات اليمنية لتسريع العملية.

(135) يكفل القانون رقم 6 لعام 1990، قانون الجنسية اليمنية، حق الحصول على هذه الوثائق لجميع اليمنيين.

(136) مستويات تسجيل المواليد في اليمن منخفضة عموماً. ووفقاً لمنظمة اليونيسيف، تنخفض النسبة بصورة أكبر بين المهمشين، 28 بالمئة في أمانة العاصمة، 8.8 بالمئة في تعز، 13 بالمئة في محافظة صنعاء، إلا أنها تبلغ 92 بالمئة في عدن، مقارنة بالعدل الوطني البالغ 36.9 بالمئة (2013). دراسات تقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف في تعز عام 2014، وفي أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وعدن عام 2020.

(137) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(138) مقابلة أجراها فريق الباحثين مع أحد الناشطين المهمشين في حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(139) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حقوق الإنسان (الرجل #11)، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

ومن متطلبات مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني البيروقراطية الأخرى لتقديم طلب للحصول على بطاقة الهوية الشخصية إحضار إثبات إقامة داخل إحدى المديريات، وهو ما يُعد تحدياً للعديد من المهمشين الذي يسكنون في مدن الصفيح أو مخيمات النزوح حيث لا توجد عناوين للشوارع. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب العملية تدخل ممثلي الأحياء، المعروفين باسم عقّال الحارات، الأمر الذي قد يكون بمثابة تحدٍ للمهمشين الذين كثيراً ما يتعرضون إلى تمييز ممنهج من هؤلاء المسؤولين، أو تدخل رب العمل، وهو أمر معقد أيضاً نظراً لعمل العديد من المهمشين في القطاع غير الرسمي.^[140] وفي بعض مدن الصفيح، عولجت هذه القضية بتعيين ممثلين محليين من مجتمع المهمشين، ورغم أن عاقل الحارة المهمش يحصل عادة على أجر أقل من نظيره غير المهمش. ودُكر في مثل هذه الحالات أن أفراد مجتمع المهمشين يفضلون الذهاب إلى عاقل الحارة غير المهمش، الذي يُعتبر أكثر قدرة على استغلال النظام لمعالجة المظالم أو تلبية الاحتياجات. وبما أن غالبية المهمشين يفتقرون إلى شهادات الميلاد أو سجلات دراسية، تصبح هذه المهمة مرهقة ومكلفة للغاية بالنسبة للكثيرين منهم.^[141]

ويُعد التمييز الذي يتعرض له المهمشون داخل المجتمع اليمني الواسع عائقاً أمامهم للحصول على الجنسية. يروي ناشط مهمش من أبين أن حزب المؤتمر الشعبي العام منح 300 مقاتل سابق، منهم 17 من المهمشين، كانوا قد قاتلوا في صفوف القوات العسكرية الحكومية لطرد حركة أنصار الشريعة من مديرية زنجبار بمحافظة أبين، بطاقة الهوية الشخصية كي يتمكنوا من الحصول على السلل الغذائية من منظمة غير حكومية. وحين حاولت المنظمة تأكيد بيانات الهويات الشخصية بالتنسيق مع السلطات، احتج قادة المجتمع بصورة عنيفة على إصدار بطاقات الهوية الشخصية للمقاتلين المهمشين. وتبيّن هذه الحادثة التحيز الممنهج والواضح ضد المهمشين لضمان حقهم الأساسي في الحصول على الجنسية، حتى بعد أن حاربوا في سبيل بلدهم.^[142]

ويعيق عدم وجود بطاقات الهوية الشخصية حصولهم على المساعدات النقدية والسلل الغذائية والقسائم التي تمنحها المنظمات الدولية والمحلية.^[143] ويسّرت بعض المنظمات، كاليونيسيف وأوكسفام واتحاد نساء اليمن، إصدار شهادات الولادة وبطاقات الهوية الشخصية للمهمشين لتسهيل عملية حصولهم على المعونات.^[144]

(140) "دليل إجراءات للعاملات في مصلحة الأحوال المدنية"، وزارة الداخلية في صنعاء، 15 مايو/أيار 2017، <https://imoyemen.com/news/5604> تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2021.

(141) مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد الناشطين المهمشين في حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(142) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة مهمشة في أبين (المرأة #11)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(143) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة (المرأة #13)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(144) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة مهمشة في تعز (المرأة #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

التصويت والتمثيل السياسي

منذ توحيد اليمن عام 1990، كانت السياسات الانتخابية متعددة الأحزاب تعبيراً منتظماً للمواطنة في اليمن،^[145] وغالباً ما ارتبطت المشاركة السياسية للمهمشين بالدورات الانتخابية هذه. وشجع حزب المؤتمر الشعبي العام المهمشين على التسجيل في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية والبرلمانية مقابل مبالغ صغيرة من المال أو سلع أساسية كأكياس الأرز.^[146]

وشكل الحزب لجاناً ميدانية في الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلاد لتعبئة المهمشين وتسجيل أصواتهم في الانتخابات ونقلهم يوم الانتخابات إلى مراكز التصويت.^[147] وغالباً ما كانت اللجان الميدانية بقيادة شخصيات محلية بارزة كشيوخ القبائل وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية.^[148] وفي بعض المناطق، مثل الدائرة رقم 34 في مديرية الشامتيتين بمحافظة تعز، يعتقد بأن مرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام فازوا نتيجة الإقبال الكبير للمهمشين على التصويت.^[149] وفي مقابل هذا الدعم، رشح الحزب شخصيات من المهمشين لإدارة المجالس المحلية وانتُخب بعض منهم.^[150] على سبيل المثال، رُشِّح نعمان الحذيفي من طرف حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح السياسيين، وانتُخب في نهاية المطاف في صالة بالدائرة الانتخابية رقم 34 في تعز،^[151] كما رشَّح حزب المؤتمر الشعبي العام سعد الجمال، نائب رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين، في الدائرة الانتخابية رقم 18 بأمانة العاصمة.^[152] وبحسب عضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً بذل حزب الإصلاح، حزب المعارضة الأساسي الذي ظهر بعد توحيد اليمن، جهوداً جبارة لاستمالة المهمشين.^[153] كما سبق السلفيون اليمنيون الحوثيين في ربط المهمشين بشخصية "بلال"^[154] عبر نشاطاتهم في تعز عام 2015.

وفي حين كان تأثير المهمشين في الأحزاب السياسية ضئيلاً، غير أن الحزب الاشتراكي اليمني، وفقاً لأحد المستجيبين، اهتم لمخاوف المهمشين أكثر من الأحزاب السياسية الأخرى.^[155] مع ذلك، قدّم محمد القيروي، وهو ناشط مهمش كان قد ارتقى في صفوف الحزب الاشتراكي اليمني، استقالته عام 2008 بسبب الإحباط والتحيز الذي واجهه في المستويات العليا للحزب.^[156]

145) شمل ذلك الانتخابات الوطنية التالية: الانتخابات الرئاسية في 1999 و2006 و2012، والانتخابات البرلمانية في 1993 و1997 و2003، والاستفتاءات الدستورية في 1991 و2001، وانتخابات المجالس المحلية عام 2006، وانتخابات المحافظين عام 2008.

146) مقابلة أجراها فريق البحث مع خيرة بالنوع الاجتماعي وأكاديمية (للرأة #7)، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020.

147) وُجد أن حيازة بطاقة انتخابية، بين عامة سكان اليمن، أكثر بثلاث مرات من حيازة بطاقة الهوية الشخصية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى سهولة تسجيل الناخبين مقارنة بالحصول على بطاقة الهوية الشخصية. مركز التسجيل المدني من أجل التنمية، "نحو تسجيل جميع اللوالب في اليمن: تحليل وضع وتوصيات للحكومة ومنظمة اليونيسيف" مدينة لاهاي، مايو/أيار 2013، ص. 5. <https://www.crc4d.com/downloads/2013-05-towards-universal-birth-registration-in-yemen.pdf>، تم الاطلاع في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

148) لطف الصراري، "المهمشون في اليمن... اغتراب في أدنى الهامش"، صحيفة السفير العربي، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019. <https://bit.ly/36bmN4Z> تم الاطلاع في 25 يناير/كانون الثاني 2021.

149) مقابلة أجراها فريق البحث مع خيرة بالنوع الاجتماعي وأكاديمية (للرأة #7)، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020.

150) تشير التقديرات إلى أن ثمانية مهمشين انُخبوا لإدارة المجالس المحلية في بطاقات حزب المؤتمر الشعبي العام، واحد في صنعاء واثنان في تعز، خمسة في عدن وواحد في لحج.

151) تشير التقديرات إلى أن المهمشين شكلوا 98 بالمئة من الناخبين في الدائرة، ما سهّل من انتخاب نعمان الحذيفي. كوني كريستيانسين وصبرية الثور، "نشاط المهمشين: تفعيل المواطنة في المرحلة الانتقالية اليمنية"، مجلة دراسات المواطنة، المجلد 23، العدد 2، 2019، ص. 12.

152) مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثل عن الاتحاد الوطني للمهمشين (الرجل #4)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

153) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً في تعز (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

154) كان بلال بن رباح عبداً من أصول إفريقية وأصبح فيما بعد أحد أكثر صحابة النبي محمد للمؤمنين وأول مؤذن للمسلمين.

155) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً في تعز (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

156) كوني كريستيانسين وصبرية الثور، "نشاط المهمشين: تفعيل المواطنة في المرحلة الانتقالية اليمنية"، مجلة دراسات المواطنة، المجلد 23، العدد 2، 2019، ص. 13.

وعلى النقيض من التمثيل السياسي المحدود، كما نوقش أعلاه، كانت تعبئة المهمشين مكثفة للقتال في صفوف مختلف أطراف الصراع، جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. وأدى ذلك إلى تزايد الانشقاقات والخلافات داخل مجتمع المهمشين، ووجد الاستقطاب والانقسام السياسي الجديان طريقهما إلى التعاملات اليومية بين المهمشين. كما انعكست هذه المذهبية في انقسام المجتمع اليمني الواسع، والتي من المرجح أن تشوّهه في مرحلة ما بعد الحرب.^[157]

استهدف الحوثيون المهمشين لتجنيدهم للقتال في صفوف حركة أحفاد بلال، زاعمين أنهم بذلك يدمجون المهمشين داخل المجتمع. ويُدار هذا الإدماج على مستوى المحافظة تحت الإشراف المباشر لسلطات الحوثيين المحلية التي تساهم أيضاً في النشاطات الاجتماعية والخيرية. وأعرب العديد من المستجيبين لهذه الدراسة عن اعتقادهم بأن الاسم "أحفاد بلال" مصطلح عنصري يُنكر هوية المهمشين الوطنية.^[158]

حقة جديدة من النشاط السياسي للمهمشين: في فترة الربيع العربي ومؤتمر الحوار الوطني

انضم بعض الشباب المهمشين إلى إخوانهم من الشباب اليمني والنساء والنشطاء في الانتفاضة الشعبية اليمنية التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2011. وفي مارس/آذار 2011، ذهب نبيل المقطري، وهو مهمش ورئيس المنظمة اليمنية لمناهضة التمييز العنصري، إلى ساحة التغيير في صنعاء، مركز المظاهرات، لإلقاء كلمة باسم المهمشين. قال فيها "التمييز قننته الحكومة وتعامل معه الناس بصورة طبيعية. نحن عرب ومسلمون ومواطنون يمنيون مثلكم. لماذا يشعروننا بالدونية؟ لماذا نعامل كعبيد على هذا النحو؟ أثبت إلى هذه الساحة لأنني أريد أن أشعر بالمساواة. وبدلاً من ذلك أجد التمييز في كل زاوية. هذه عنصرية في أبشع صورها".^[159] لقد مثّلت هذه اللحظة علامة فارقة جديدة للمهمشين، إذ وضعت معاناتهم في صدارة الحركات الساعية إلى إحداث تغيير سياسي واجتماعي.

وفي الفترة التي سبقت مؤتمر الحوار الوطني الشامل (من مارس/آذار 2013 حتى يناير/كانون الثاني 2014)، كَتَّفَ المهمشون نشاطهم السياسي، بما في ذلك عقد مؤتمر لقادة المهمشين وتنظيم إضرابات عمالية لعمال البلديات والعديد من المظاهرات الشعبية. ورغم تواجدهم المكثف في الساحة العامة، اختير مندوب واحد من مجتمع المهمشين من أصل 565 مندوباً للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وهو رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين، نعمان الحذيفي. مع ذلك، نُوقشت مظالم المهمشين أحياناً في محفل عام لأول مرة. ومن بين توصيات المؤتمر البالغ عددها 1800، تناول عدد منها وضع المهمشين على وجه التحديد. واقترحت مُخرجات المؤتمر تخصيص حصة تصل إلى 10 % من المهمشين في مناصب القطاع العام، ومنحت المهمشين الحق في تولي مناصب قيادية في الهيئات والمجالس والسلطة

(157) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(158) مقابلات فريق البحث مع ناشط من مجتمع المهمشين ومهامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وإحدى النساء للمهمشات، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وممثل عن الاتحاد الوطني للمهمشين (الرجل #4)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(159) كوني كريستيانسين وصبرية الثور، "نشاط المهمشين: تفعيل المواطنة في الرحلة الانتقالية اليمنية"، مجلة دراسات المواطنة، المجلد 23، العدد 2، 2019، ص. 7.

التشريعية المنتخبة.^[160] كما حثت مُخرجات المؤتمر سلطات الدولة على اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتحقيق وضمان مشاركة المهمشين في الحياة العامة والمدنية والسياسية وتقلّدهم مناصب صنع القرار على قدم المساواة مع بقية إخوانهم اليمنيين.^[161]

وفي أعقاب مؤتمر الحوار الوطني، أدرجت لجنة صياغة الدستور مادة واحدة عن المهمشين في الدستور الجديد (المادة رقم 62)، التي تنص التالي: "تلتزم الدولة، باتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية للنهوض بأوضاع الفئات الضعيفة والمهمشة، وتعزيز مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعمل الدولة على إدماج المهمشين في المجتمع".^[162] مع ذلك، ورغم مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني التقدمية ومواد مسودة الدستور، حطم اندلاع الصراع آمال المهمشين في الحصول على حقوق المواطنة المتساوية. ونظر العديد من المستجيبين بحزن وأسف إلى تشتت الأمل الذي ساد في المرحلة الانتقالية وإلى الكيفية التي تدهورت فيها الأوضاع منذ ذلك الحين.^[163] ويلقي بعض المهمشين اللائمة، بفشل مؤتمر الحوار على تغيير المعاملة العنصرية ضدهم على الأحزاب السياسية التي لم تلتزم بإشراكهم في المجتمع بطريقة بناءة تتماشى مع مُخرجات الحوار المتفق عليها.^[164]

وذكر أحد المستجيبين أن القيادة السياسية كانت تتلاعب في كثير من الأحيان بالمهمشين ثم تتركهم ليتحملوا العواقب. وهكذا كانت الحال مرة أخرى في أعقاب الصراع الذي اندلع في أغسطس/آب 2019 بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس، داهمت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس منازل الرجال المهمشين، الذين كانوا قد قاتلوا في صفوف الحكومة، وسجنت العديد منهم ووصفتهم بالمجرمين والخارجين عن القانون.^[165]

مع ذلك، ثمة بصيص من الأمل لدى بعض المهمشين ذوي التعليم الجيد بتأسيس المنظمات داخل مجتمعاتهم.^[166] ويشمل هذا النشاط تشجيع الأطفال على التعليم، وتدريب النساء على المهارات اللازمة لكسب الدخل، وزيادة الوعي حول ضرورة الحصول على بطاقات الهوية الشخصية، والمساعدة في حماية المهمشات اللاتي يتعرضن للعنف أو الإساءة. ورغم تواجد عدد محدود من الصحفيين المهمشين، فالعدد أكبر مما كان عليه قبل الربيع العربي وحقبة مؤتمر الحوار الوطني، وثمة موقع إلكتروني ينشر أخبار المهمشين.^[167] لكن الفجوة باقية لأن وسائل الإعلام لا تغطي العديد من الانتهاكات والتحديات التي يتعرض لها مجتمع المهمشين.

(160) "مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل"، ص. 195. http://ndc.ye/ndc_document.pdf تم الاطلاع في 10 يناير/كانون الثاني 2021.

(161) الجمهورية اليمنية، "وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل"، ص. 158، <https://www.peaceagreements.org/yemen-timeline> تم الاطلاع في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(162) "دستور اليمن الصادر عام 2015"، موقع دساتير العالم، 15 يناير/كانون الثاني 2015، ص. 13، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015D.pdf?lang=en تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(163) مقالات أجراها فريق البحث مع ناشط في حقوق الإنسان (الرجل #11)، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وعضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً في تعز، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(164) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط من مجتمع المهمشين ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(165) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #12)، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(166) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة محلية وعضوة في الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(167) انظر: <https://mohammshen-yem.info/category/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%B4%D9%8A%D9%86/>

الوصول إلى العدالة والحصول على ملكية الأراضي وتقاسم محصول الأراضي الزراعية

يعاني المهمشون عموماً من غياب العدالة وآليات تعويض الأضرار، في النظام القانوني الرسمي وغير الرسمي (العُرف). في حالات ارتكاب جرائم بحق المهمشين، إن أُلقي القبض على الجناة أو أُدينوا، فمن السهل الإفراج عنهم وإسقاط التهم. وتُعزّز هذه المظالم إلى تدخلات الشخصيات النافذة بصورة مباشرة أو عبر معارفهم، وإلى الرشوة أو نتيجة للتمييز الممنهج الممارس ضد المهمشين داخل النظام القضائي وجهاز الشرطة.^[168] وفي الجرائم التي يكون فيها النظام القضائي متشدداً عادة، مثل جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار، يصبح النظام القضائي متساهلاً إذا كانت الضحية من مجتمع المهمشين، ويُمارس الضغط على عائلة الضحية لقبول الدية.^[169] وفي حال رفض هذه الصفقة، تتعرض أسرة الضحية غالباً للاضطهاد وربما للطرد من المنطقة، أو يُهدم منزلها دون أي حماية، قانونية أو غير ذلك.^[170]

وهناك حواجز تقليدية قوية لتملك المهمشين للأراضي في معظم أنحاء البلاد، مع استثناءات قليلة.^[171] وفي حين لا ينص القانون اليمني صراحة على منع المهمشين، أو أي فئة مجتمعية أخرى، من تملك الأراضي، غالباً ما يرفض مُلاك الأراضي بيعها إلى المهمشين بسبب التحيز ضدهم والصور النمطية السلبية المأخوذة عنهم. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في مديرية جبل حبشي بتعز عام 2012، طُردت أكثر من 40 أسرة مهمشة من الأراضي التي تملكها بصورة قانونية بعد أن احتشد مُلاك الأراضي المجاورة ضدها وهاجموها. ورغم سعي المهمشين إلى تعويض الأضرار عبر تنظيم تجمعات وتقديم الشكاوى إلى المحافظ، إلا أن السلطات امتنعت عن استجواب الجناة أو اعتقالهم.^[172]

كما ذكر أعلاه، ثمة منع تاريخي حازم لتملك المهمشين للأراضي في معظم أنحاء البلاد، ومنها الأراضي الزراعية، الأمر الذي تترتب عليه عواقب وخيمة في المجتمعات القائمة على الزراعة. وقد أدت هذه الممارسات إلى ارتفاع مستويات الفقر بين المهمشين الذين اضطروا في كثير من الأحيان إلى التنقل بين المناطق بحثاً عن عمل في الزراعة أو أي نوع آخر من العمل.^[173] وفي بعض الحالات، تمكن المهمشون من الحصول على جزء من الناتج الزراعي عبر ترتيبات تقاسم المحاصيل الزراعية التي تحدد لهم ربع إلى

168) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

169) دفع تعويض مالي للضحية، أو ورثتها، من الطرف الذي تسبب بالأذى الجسدية، وهي ممارسة إسلامية شرعية تُطبّق في العديد من البلدان كشكل من أشكال التأمين الاجتماعي.

170) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط مهمش (الرجل #5)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

171) وفقاً لبرجا، في وادي حريضة، للتفرع من وادي حضرموت، حتى عام 1858 مع إنشاء السلطنة القعيطية، لم يُسمح للأخدام بتملك الأراضي أو حتى تقاسم محصول الأراضي الزراعية. وبحلول أوائل ستينيات القرن العشرين، حين أجرى برجا بحثه، تملك الأخدام أصغر مساحة من الأراضي من بين الأسر من جميع الفئات الاجتماعية. عبد الله س. برجا، "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة حول التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية"، دار نشر جامعة أوكسفورد، 1971، ص. 62-69.

172) المصدر نفسه.

173) هدى سيف، "تقرير بديل للتقرير الدوري المشترك رقم 15 و16 عن دولة اليمن إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، عالم بديل: شراكة من أجل التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، يوليو/تموز 2006، ص. 5. https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/YEM/INT_CERD_NGO_YEM_69_10354_E.pdf، تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

نصف المحصول.^[174] وفي حين أن ترتيبات تقاسم المحاصيل الزراعية في اليمن منظمة بصورة عامة،^[175] لكن حين يتقاسم المزارعون المهمشون الأميون المحصول، غالباً ما يقومون بهذا بصورة غير رسمية، وبالتالي يتعرضون للغبن من مالك الأرض.

ولمصطلح "بلا أرض" في اليمن آثار عميقة لأنه عامل يسهم في زيادة الفقر ومواطن الضعف في الوقت الذي يحرم نمط الحياة المتنقلة المهمشين وغيرهم من الريفيين الذين لا يمتلكون أراضٍ من حماية النخب والقبائل، ما يحد من عدد الأصول التي تتوارثها الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر هذه الظروف أيضاً رأسماً كبيراً للهجرة، وهو آلية أساسية لتعزيز الحراك الاجتماعي. كما يسهم هذا التحدي في تفكك الأسر، حيث يتنقل الرجال بحثاً عن فرص للعمل في الزراعة، ما يزيد من تعرّض النساء والأطفال للعنف الجنسي والجنساني.

(174) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حقوق الإنسان (الرجل #11)، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(175) بالاعتماد على الموقع ونوع المحصول والأرض، تختلف النسب المئوية لمالك الأرض. ويليام جي دونالدسون، "تقاسم المحصول الزراعي في اليمن: دراسة في النظرية والعادات والبراغماتية الإسلامية"، دار نشر بريل، عام 2000، ص. 142-163.

6.3 المساحات العامة والخاصة للمهمشات

يبحث هذا الفصل في القضايا التي تخصّ النساء في مجتمع المهمشين، ومنها العمل والمساهمة في دخل الأسرة والنزوح ومخاطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني والتغيّر في العلاقات الأسرية والزواج.

تواجه النساء في اليمن تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. وتختلف تجارب النساء والآليات الجنسانية، ويشكّلها وضعهن ومستوى تعليمهن وخبرتهن في العمل والسياق الأسري، وتنبثق عن تقاليد ثقافية وقبلية وقانونية متنوعة. وقد كان للأزمة السياسية والإنسانية الراهنة أثر عميق على وضع النساء والسياق الجنساني في البلاد. لن يتناول هذا الفصل الديناميات والقضايا الجنسانية التي تؤثر على حياة النساء، بل سيشترك عدداً من القضايا البارزة المتعلقة بالمهمشات التي اتضحت في المقابلات لهذه الدراسة.^[176]

نظرة عامة

تواجه النساء والفتيات من مجتمع المهمشين تحديات تختلف عن التحديات التي تواجه النساء اليمنيات الأخريات، وتتأثر بعدة عوامل، منها مكان إقامتهن ومستوى تعليمهن، وظروفهن الاقتصادية، ووضعهن الأسري، وشخصياتهن. تواجه المهمشات تمييزاً وتحيزاً ممنهجين في سعيهن للحصول على فرص العمل وتأمين الخدمات الأساسية. كما يواجهن قيوداً موروثة في المجتمع اليمني الواسع في تحركاتهن وفصلهن عن الجنس الآخر وارتداء الحجاب والملابس المحتشمة.^[177] كما أشارت إحدى الباحثات في كتاباتها عن نساء المهمشات في عدن، "المرأة الخادمة حرة، هذا ما قاله لي بعض الناس".^[178]

وباعتبارها فئة النساء الأكثر وصماً في اليمن، تُعتبر المهمشات الأكثر عرضة للانتهاكات. إذ تُخرجهن نشاطاتهن لكسب الدخل، ككنس الشوارع والتسول وبيع السلع، إلى الأماكن العامة التي قلما تتواجد فيها النساء اليمنيات الأخريات. بالإضافة إلى ذلك، تُعرضهن عزلتهن الاجتماعية ومسكنهن غير اللائق إلى المخاطر وتحرمهن من الاحترام والحماية الممنوحين لنساء الطبقات الأخرى من المجتمع. وتسود الصورة النمطية عن المهمشات اللاتي يُتّهم بالانحلال الأخلاقي وقلة الشرف والنسب وضعف الالتزام الديني. ويرسم هذا التحيز أطر معاملة الرجال والنساء اليمنيين الآخرين معهن، ما يعرضهن لمزيد من خطر التحرش والإساءة والعنف الجنسي والجنساني.

^[176] للاطلاع على عرض مفصل لوضع النساء في اليمن والديناميات الجنسانية، يُرجى مراجعة المصادر التالية لمؤلفة هذه الدراسة: مارتا كولبيرن، "مراحل حياة المرأة اليمنية"، 10 مارس/آذار 2021، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13557>، تم الاطلاع في 17 مارس/آذار 2021؛ مارتا كولبيرن، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/تحليل النوع الاجتماعي في اليمن"، بنين غلوبال، 2020. مارتا كولبيرن، "تحليل وضع النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن"، مؤسسة فريديرش إيبيرت ستيفتونغ ومنظمة أوكسفام، عمان، الأردن، 2002.

^[177] ماكسين مولينو، "سياسات الدولة ووضع النساء العاملات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، 1967-77، مكتب العمل الدولي، جنيف، 1982، ص. 3. شيلا كارابيكو، "اللامساواة بين الجنسين ووضعيهما في اليمن: مسألة الشرف والاقتصاد والسياسة"، "في للجمع الأبوي والتنمية: مواقف النساء في نهاية القرن العشرين"، تحرير فالنتين إم. موغادام، ص. 86، أوكسفورد، دار نشر كلاريندون، 1996، <https://scholarship.richmond.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1170&context=polisci-faculty-publications>، تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020. آن مينلي، "بطولات القيمة: التألف الاجتماعي والهرمية في مدينة يمنية"، 1996، دار نشر جامعة تورونتو، ص. 93.

^[178] سوزان دالغرين، "الحقائق المتنافسة: الإطار العام والأخلاقيات في اليمن الجنوبي"، نيويورك: دار نشر جامعة سيراكوزي، 2010، ص. 285.

كان للصراع أثر سلبي على حياة العديد من النساء في اليمن، لا سيما على الأقليات الأشد ضعفاً كالمهمشات. واضطرت المهمشات، حالهن كحال النساء اليمنيات الأخريات، إلى الهروب من منازلهن بسبب الصراع، ويعاني أطفالهن من الكوابيس بسبب العنف الذي شهده، واضطر أقرباؤهن من الرجال إلى المغادرة لكسب دخلهم وكافحوا للحصول عليه لتأمين الطعام لأسرهم. بالإضافة إلى ذلك، اضطروا إلى الوقوف في صفوف طويلة للحصول على المياه والمساعدات الإنسانية. وفي إطار مجتمع النساء هذا، تواجه المسنات أو ذوات الاحتياجات الخاصة أو السجينات مستويات إضافية من التمييز ومواطن الضعف. وتعاني الناجيات من العنف الجنسي والجنساني من مضاعفات صحية ووصم اجتماعي وتحديات نفسية. وتشمل الأنشطة التي تمثل تحدياً للنساء بصورة خاصة والتي تزيد من مخاطر التحرش والتعرض إلى العنف الجنسي والجنساني كنس الشوارع ليلاً واجتياز نقاط التفتيش والتسول والسجن، أو الاستجواب.^[179]

عمل المهمشات

ازداد الاعتماد على المهمشات، أثناء الصراع، لتأمين لقمة العيش لعائلاتهم،^[180] رغم التحديات الكثيرة التي يتعرضن لها عند ذهابهن إلى العمل. وكانت مجموعة من المهمشات، في فترة ما قبل الحرب، يعملن في كنس الشوارع، كما درّبت مؤسسات خيرية مجموعة منهن واكتسبن مهناً كالخياطة وغزل الصوف وصناعة البخور وغيرها من الحرف اليدوية، وعملت مجموعة أخرى في الخدمة المنزلية.^[181] لكن أعداد المهمشات العاملات في المنازل انخفض أثناء الحرب بسبب نقص الموارد المالية للأسر أو بسبب تزايد شكوك بعض أرباب الأسر من أن تكون المهمشات العاملات في منازلهم مخبرات لأي من الأحزاب السياسية.^[182] والتسول شائع نسبياً بين المهمشات، إذ أنه يُعتبر عملاً داخل مجتمعهم. وقد دفعت الحرب العديد من النساء غير العاملات أو العاملات في وظائف أخرى إلى الشوارع للتسول، وأصبحت المهنة الرئيسية لمعظم المهمشات بحسب المستجيبين لهذا البحث.^[183] وأشاروا إلى أن امرأتين أو ثلاث، في بعض الأسر، يخرجن للتسول، بسبب غلاء المعيشة الفاحش إذ انخفضت قيمة الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى الربع في يناير/كانون الثاني 2021 مقارنة بما كانت عليه قبل الصراع.^[184] وذكر بعض المهمشين أنه ومنذ منذ اندلاع الحرب ترسل الأسر أحياناً البنات والأخوات إلى السعودية للتسول، وأن العديد من النساء والفتيات المهمشات يعملن في التسول على الحدود السعودية.^[185]

179) الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت" وشبكة كل الشباب لتنمية المجتمع، "الاستعراض الدوري الشامل لليمن لعام 2014: حالة حقوق الإنسان للأخدام في اليمن"، التقرير المشترك للمنظمات غير الحكومية المتعلق باليمن في الجلسة رقم 17 للمراجعة العالمية الدورية للقرع عقدها في يناير/كانون الثاني 2014، يونيو/حزيران 2013، ص. 182، http://idsn.org/wp-content/uploads/user_folder/pdf/Newfiles/Yemen/UPR_joint_submission_IDS_N_AYN_June_2013FINAL.pdf تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

180) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

181) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

182) المصدر نفسه.

183) مقابلات أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وناشط في حقوق الإنسان (الرجل #11)، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #12)، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ومديرة منظمة محلية وعضوة في الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

184) مقابلة أجراها ناشط من مجتمع المهمشين ومحامي (الرجل #2)، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

185) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة محلية وعضوة في الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

وتتجلى مواطن الضعف المزدوجة للنساء المهمشات في الشوارع، حيث يتعرضن إلى العنف والتحرش اللفظي والجسدي لكونهن نساء في مجتمع أبوي، ومهمشات في مجتمع متحيز، وفقيرات اضطررن إلى التسول. وتعرض التسولات إلى مجموعة من المخاطر المتمثلة بالإساءات بسبب تواجدهن الدائم في الشوارع، وقد أكد الناشطون المهمشون المستجيبون لهذا البحث على زيادة معدلات الاعتداء والعنف الجنسي والجنساني في أوقات الحرب.^[186] المهمشات اللاتي يعملن في كناسة الشوارع في الليل بشكل عام، يتعرضن لخطر العنف الجنسي والجنساني.^[187] قال صحفي إن النساء هنّ من يدفعن الثمن الأعلى في مجتمع المهمشين،^[188] إذ تعاني المهمشات اللاتي يُعلنن أسرهن لاضطرارهن الخروج إلى الشوارع للعمل أو التسول، إضافة إلى معضلة ترك أطفالهن في البيت دون رعاية.^[189]

النزوح والصراع

تؤثر موجات النزوح والصراع على النساء خاصة بسبب أثرها على الأدوار الاجتماعية، حيث تنتقل الأعباء من الرجال إلى النساء بسبب الانفصال بين الزوجين أو وفاة الزوج نتيجة الحرب. فالصراع وضعف سيادة القانون والحكم المتشردم والظلم وانعدام الأمن تجعل النساء، والمهمشات خصوصاً، عرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني المتزايد. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت النساء في بعض الحالات أهدافاً للهجمات المتعمدة من مختلف أطراف الصراع. كما تواجه المهمشات مطالب جديدة نتيجة البيئة المتغيرة لإعالة أنفسهن وأطفالهن.

وتعرضت أسر المهمشين إلى التمييز في المخيمات الواقعة تحت إدارة النازحين التابعة للحوثيين، إذ كان حال المخيمات المخصصة لأسر المهمشين في غاية السوء مقارنة بتلك المخصصة لغير المهمشين، وافترقت إلى الخدمات الأساسية، وفقاً لما قالته ممثلة عن اتحاد نساء اليمن.^[190]

وتسلط الحادثة التالية، التي وقعت عام 2020، الضوء على واقع النزوح المعقد بالنسبة للمهمشات، اللاتي يواجهن خطراً أكبر في التعرض للاعتداءات الجنسية وإمكانية أقل في الحصول على العدالة. قالت رئيسة منظمة غير حكومية وعضوة بارزة في شبكة النساء المهمشات "هاجم جنود كانوا في الخدمة ليلاً في نقطة تفتيش عند إحدى الدوّارات في عدن نساء نازحات من الحديدة واغتصبوا اثنتين منهن. فذهبنا إلى السلطات العسكرية حين سمعنا الخبر صباح اليوم التالي برفقة نشطاء في حقوق الإنسان ومحامين. لكن السلطات كانت قد غيّرت الجنود في نقطة التفتيش واختفى ملف القضية".^[191]

186) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش ناشط في حقوق الإنسان ومدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #1)، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

187) رغم أن قانون العمل اليمني يحظر تشغيل النساء ليلاً إلا في شهر رمضان (المادة 46)، الجمهورية اليمنية، "قانون العمل"، القانون رقم 5 لعام 1995، <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/WEBTEXT/44043/65001/E95YEM01.htm#a42> تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

188) مقابلة أجراها فريق البحث مع صحفي (الرجل #13)، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

189) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في أبين (المرأة #11)، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

190) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير مشروع مع اتحاد نساء اليمن (المرأة #15)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

191) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية وعضوة بارزة في شبكة النساء المهمشات (المرأة #12)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

وتكافح المهمشات بغية إدراجهن ضمن قوائم المستفيدين من المنظمات الإنسانية، لأن المنظمات ترهقهن بالإجراءات البيروقراطية الطويلة والمملة، كما أن القليل من المهمشات يحملن بطاقة الهوية الشخصية.^[192] حتى حين تسجل إحدى المنظمات أسماء المهمشات وتحول الأموال إلى محلات الصرافة، لا يستطعن تحصيل الأموال في كثير من الأحيان دون بطاقة الهوية الشخصية.^[193]

خطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني

تُعد النساء معيلات فاعلات في أسر المهمشين، فيتعرضن عبر خروجهن إلى العمل إلى العنف والتحرش والإساءة، لا سيما وأن معظمهن يعملن في الشوارع.^[194] فقد تتعرض المهمشات اللاتي يعملن في قطاع النظافة إلى التحرش الجنسي من المشرفين عليهن،^[195] وقد تواجه أولئك اللاتي يعترضن أو يتحدثن عن الأمر مزيداً من المضايقات وتهديداً بفصلهن من العمل.^[196] كما تتعرض بنات المهمشات إلى التحرش أيضاً.^[197] وتعاني المهمشات من العنف المنزلي والجنسي من الرجال في أسرهن أو من أزواجهن.^[198] وللبنات المهمشات اللاتي تعرضن إلى العنف الجنسي والجنساني خيارات حماية محدودة، بسبب التمييز الذي يتعرضن له من أفراد الأمن والنظام القضائي.^[199]

فيما يلي بعض القصص حول العنف الذي تعرضت له المهمشات وُذكرت في المقابلات التي أجريت لهذا البحث:

- عام 2020، في مديرية الشمايتين بمحافظة تعز، تعرضت امرأة مهمشة للاغتصاب تحت تهديد السلاح من ثلاثة مسلحين.^[200]
- في دمار عام 2019، اختفت امرأة يبلغ عمرها 19 أو 20 عاماً بعد زواجها. وعُثر على جثتها بعد شهر واحد وتبين أنها كانت حامل. اتهم زوجها بقتلها وما يزال مختفياً.^[201]
- في عدن عام 2020، تعرضت امرأة مهمشة مسؤولة عن النظافة في إحدى المدارس للتحرش الجنسي من أستاذ في المدرسة، كان مشرفاً عليها.^[202]
- في عدن عام 2019، أطلق رجل مهمش النار على أخته الصغرى والرجل الذي كانت تتمنى الزواج منه بسبب رفضه لفكرة زواجهما. قُتلت الفتاة وأصيب خطيبها بإعاقة دائمة. وهرب الأخ، الذي كان يعمل موظفاً عسكرياً في المخا، إلى محافظة الحديدة برفقة زوجته وأطفاله.^[203]

192) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشط في حقوق الإنسان (الرجل #11)، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

193) مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد الناشطين المهمشين في حقوق الإنسان من مأرب (الرجل #8)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

194) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمش (الرجل #14)، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

195) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #12)، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

196) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من أبين (المرأة #3)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

197) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (المرأة #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

198) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة من مأرب (المرأة #16)، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

199) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في حقوق الإنسان ومديرة منظمة غير حكومية محلية (المرأة #1)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

200) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة محلية وعضوة الاتحاد الوطني للمهمشين (المرأة #10)، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

201) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة (المرأة #13)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

202) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في حقوق الإنسان ومديرة منظمة غير حكومية محلية (المرأة #1)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

203) المصدر نفسه.

- في منطقة الحوبان بمحافظة تعز عام 2006، أطلق رجل مهمش النار على زوجته المهمشة لأنها رفضت العودة إلى منزلها بعد نشوب خلاف بينهما. قتلها في منزل أسرتها الذي كانت تقيم فيه.^[204]

المهمشات في المجال الخاص

تغير العلاقات الأسرية

ارتفعت معدلات التوتر الأسري وحالات الطلاق أثناء الصراع في مجتمع المهمشين، ويرجع ذلك جزئياً إلى النزوح ومستوى الفقر المتزايد.^[205] أجبر الوضع الاقتصادي المتردي نساء وأطفال المهمشين على تحمل المزيد من الأعباء المالية، مع تضائل فرص العمل وكسب الدخل بالنسبة للرجال، نظراً لخسارتهم العديد من الوظائف في المعامل والمزارع وفرص الهجرة بسبب الصراع.^[206]

وبحسب وصف ناشطة من المهمشات، "حدث تغير في العلاقات داخل أسر المهمشين، فارتفعت الأصوات وزادت التوترات والشجارات، ويُعزى ذلك كله إلى الظروف الاجتماعية المتردية. إذ لم يعد بإمكان الأزواج تلبية احتياجات أسرهم. الأمر الذي سبب توترات في الأسرة لا سيما حين تفقد الأدوار التقليدية شكلها ولا تتمكن الزوجات من الحصول على احتياجاتهن. ففي الماضي، كانت أسر المهمشين تتمتع باستقرار نسبي. إذ كان الأزواج والزوجات يجلسون معاً في المساء ويسترخون كأُسرة، بعد أن يعود الأب من عمله جالباً معه الطعام. وأصبح اليوم يخرج باحثاً عن عمل لتأمين لقمة العيش دون جدوى، ما يؤدي إلى الإحباط والغضب. وهذا ما يولد التوترات داخل أسر المهمشين".^[207] كما تتفاقم النزاعات داخل أسر المهمشين نتيجة الانقسامات السياسية، لا سيما في الجنوب حيث ينقسم أفراد الأسرة الواحدة بين مؤيدين للحكومة ومؤيدين للمجلس الانتقالي الجنوبي.^[208]

وكان للصراع آثار نفسية كبيرة داخل كل منزل، وفي بعض الحالات أدى إلى مشاكل في الصحة العقلية بسبب التوترات المتزايدة داخل الأسرة وموت أو إصابة أحد أفراد العائلة. لسوء الحظ، هناك موارد ومنظمات محدودة في البلاد تدعم قضايا الصحة العقلية، لذلك نادراً ما يتلقى المهمشون الذين واجهوا تحديات كهذه علاجات نفسية.^[209] فضلاً عن ذلك، أشار المستجيبون إلى زيادة التعرض لتعاطي المخدرات.^[210]

(204) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (المرأة #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(205) مقابلة أجراها فريق البحث مع مدير منظمة غير حكومية محلية (الرجل #6)، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(206) للصدر نفسه.

(207) مقابلة أجراها فريق البحث مع ممثلة عن منظمة غير حكومية (المرأة #5)، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(208) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة في حقوق الإنسان ومديرة منظمة غير حكومية محلية (المرأة #1)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(209) مقابلة أجراها فريق البحث مع مهمشة (المرأة #13)، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(210) مقابلة أجراها فريق البحث مع عضو في الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً (الرجل #7)، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

الزواج

أدى تفاعل مجتمع المهمشين مع مجتمع غير المهمشين داخل مخيمات النزوح إلى بعض الزيجات المختلطة بين المجتمعين.^[211] لكن هذه الزيجات لم تدم طويلاً في بعض الحالات، لأن رجال القبائل غير المهمشين أقبلوا عليها للمتعة فقط، تاركين النساء المهمشات في حالة من المعاناة النفسية.^[212]

علاوة على ذلك، ووفقاً للعديد من المستجيبين، زادت حالات الزواج من القاصرات، مع موافقة الآباء بتزويج بناتهم من رجال أكبر سناً^[213] بغية الاستفادة من مهرهن.^[214] وفي جنوب البلاد، يزوّج بعض الآباء المهمشين بناتهم القاصرات إلى تجار أو رجال من عُمان أو الإمارات. وحين تسافر هؤلاء الفتيات أو النساء الصغيرات إلى خارج البلاد، يصبحن معزولات وضعيفات ويسهل استغلالهن جنسياً.^[215]

روى أحد المستجيبين لهذا البحث أنه في عام 2017، تزوجت فتاة مهمشة من أبين يبلغ عمرها 15 عاماً وسرعان ما حملت وتوفت أثناء الولادة بسبب ولادة متعسرة.^[216]

أثناء إجراء هذا البحث، وردت تقارير تتحدث عن امتهان بعض المهمشات لمهنة الدعارة، ورغم صعوبة التحقق من صحة هذه المعلومات، لكن هذه الاتهامات طالت المهمشات في كثير من الأحيان.^[217] وإن كانت التحديات الاقتصادية التي تواجه النساء قد دفعت بعض المهمشات لممارسة الدعارة، فمن الصعب النظر في قضية حساسة من هذا النوع، ويرجع ذلك جزئياً إلى الصورة النمطية السلبية في أي مجتمع يحكم بقسوة على أقلية طبقية لا يفهمها ويعتبرها لأخلاقية.

"في ما يتعلق بزواج الفتيات من الرجال المسنين، فحين يأتي شاب لطلب يد فتاة، يجلبها وتجنّب، ويأتي رجل مسن يملك مالا أوفر، يجبر الأب ابنته على الزواج من الأخير. غلاء المهور كارثة كبيرة على أخلاق المجتمع بصورة عامة، فضلاً عن المهمشين، وهو مخالف للأخلاق الدينية، ولا أحد يتحدث عن الأمر".
مقابلة مع ناشط مهمش من دمار

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن المهمشات يشكّلن قوة كبيرة من الصمود والثبات، بدعم أسرهن في الأوقات الصعبة، بما في ذلك الصراع والأزمة الإنسانية الراهنين. ومما لا شك فيه أنهن سيواصلن دعمهن هذا، رغم أن قدرة الأفراد والأسر على الصمود وصل إلى حده في جميع فئات المجتمع اليمني. ويعرب المشاركون في هذا البحث عن أملهم في تحقيق حل سياسي يمكنهم من البدء في إعادة بناء حياتهم والمساعدة في معالجة صدمات الحرب. وينبغي دعم المهمشات للعب دور قيادي في هذه الجهود.

(211) المصدر نفسه.

(212) مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطة من مجتمع المهمشين في تعز (المرأة #8)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(213) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة برنامج في اتحاد نساء اليمن (المرأة #15)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

(214) للهر: ما تحصل عليه الزوجة من الزوج من مال أو ممتلكات، والزوج ملزم به في عقد الزواج، ويصبح المهر ملكاً للزوجة فوراً أو في حالة الطلاق.

(215) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(216) مقابلة أجراها فريق البحث مع مديرة منظمة غير حكومية محلية تخدم المهمشين (المرأة #2)، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(217) يشير أحد الباحثين إلى الاتهامات الشائعة في الحقبة البريطانية للوجهة إلى نساء الأخدام حول عملهن في البغاء بالمستعمرة. وعبر فحص سجلات البريطانيين ثبت خطأ هذه الاتهامات. كانت بعض النساء من الأخدام تعمل في البغاء، ولكنهن مثلن أقلية صغيرة من هذا المجتمع. وكانت الدعارة قانونية في مستعمرة عدن حتى عام 1945، ولكن حتى بعد ذلك العام لم يتم عمل الكثير لوقفها. سوزان دالغرين، "الحقائق المتنافسة: الإطار العام والأخلاقيات في اليمن الجنوبي"، نيويورك: دار نشر جامعة سيراكوزي، 2010، ص. 275.



4. النتائج والاقتراحات

المهمشون أقلية عرقية تعاني من التمييز الطبقي وتعرضت للإقصاء والوصم لقرون في اليمن. وتفاقمت ظروف الفئات المهمشة كالمهمشين باندلاع الصراع، وواجهت مستويات متزايدة من الفقر والعنف والإساءة والعنف الجنسي والجنساني. كما زاد الصراع من مواطن الضعف داخل مجتمع المهمشين، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

تهدف التوصيات التالية إلى التصدي إلى بعض التحديات البارزة التي يواجهها المهمشون، في محاولة لتحسين وضعهم ومعالجة أوجه اللامساواة الكامنة والتمييز البنيوي في اليمن. وهي موجهة إلى الجهات المانحة والمنظمات الدولية (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية)، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والسلطات الحكومية والمحلية.

الجدول 3: النتائج والاقتراحات

النتيجة: تُعتبر المقاربات المراعية لظروف الصراع للمساعدة الإنسانية والتدخلات الإنمائية وجهود بناء السلام ضرورية لجميع البرامج في السياق المعقد في اليمن. فالتمييز البنيوي الراهن الممارس ضد المهمشين خفي ومتصاعد على نحو تدريجي، والجهود المبذولة لتلبية احتياجاتهم تُقابل بمقاومة قوية من المجتمعات والسلطات المحلية والحكومة وحتى من داخل المنظمات الدولية والمحلية.	1
الاقتراح: عند استهداف المهمشين، يجب وضع مقاربات تراعي ظروف الصراع للتخفيف من حدة التوتر والاستياء في التعامل مع المهمشين وتجنب المساهمة في تفاقم وضعهم. كما يجب أن تسعى برامج التدخل، حيث أمكن، إلى إشراك المجتمعات المضيفة والنازحين أو سكان الأحياء الفقيرة أو المخيمات للتخفيف من المقاومة والآثار السلبية. بالإضافة إلى ذلك، إجراء تحليل شامل للصراع من شأنه أن يطور تصميم البرامج.	
النتيجة: لا وجود لبرامج تراعي النوع الاجتماعي في اليمن، لا سيما في إطار تدخلات المساعدات الإنسانية. وغالباً ما تُهمش المخاوف المتعلقة بالحماية في التدخلات المُنقذة للحياة بسبب نقص خبرة العاملين في المساعدات الإنسانية في النوع الاجتماعي. كما تثني السلطات المحلية استخدام المنظور الجنساني في الوقت الذي تضيق فيه مساحة تنفيذ مثل هذه البرامج.	
الاقتراح: السعي إلى تعميم تحليل النوع الاجتماعي وأفضل الممارسات الجنسانية في جميع البرامج، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. وتنفيذ بعض البرامج التي تلبي احتياجات النساء حصراً وتتصدى لأوجه اللامساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على النساء في الفئات الاجتماعية الضعيفة. والاستفادة من التدخلات المدرة للدخل في البرامج لتلبية احتياجات الناجين من العنف الجنساني والمعرضات إلى خطر الزواج المبكر، ومنهن الشابات من المهمشات.	2

النتيجة: ركزت الجهود المدعومة من المجتمع الدولي والرامية إلى تمكين المهمشين وتلبية احتياجاتهم على منطقة أو قطاع جغرافي محدد. وهذا يحد من تأثير تدخلات كهذه، فتلك التي تركز على قطاع واحد، كالسكن أو الملجأ، تتجاهل القضايا الأخرى، كالحصول على المياه، والضرورية لتحسين الحالة المعيشية في الأحياء الفقيرة.	
الاقتراح: السعي إلى تعزيز جهود التنسيق بين مختلف المنظمات التي تستهدف المهمشين والأحياء الفقيرة والأناس الأقل ضعفاً داخل هذه الفئة، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون وذوي الاحتياجات الخاصة والناجون من العنف الجنسي والجنساني. ويجب البناء على جهود منظمة اليونيسيف،^[218] باستخدام نموذج لإدارة القضايا لتلبية طيف واسع من الاحتياجات التي تسهم في إفقارهم وتهميشهم. ووضع مقاربات قائمة على الحقوق ومراعية للصراع والنوع الاجتماعي في هذه التدخلات بغية تعزيز المساواة.	3
النتيجة: ستتطلب معالجة العزلة التي تواجه مجتمع المهمشين في اليمن جهوداً جبارة. وهناك شح في المعلومات حول المقاربات السابقة الساعية إلى تعزيز إدماج المهمشين وإشراكهم في المجتمع اليمني، فضلاً عن إدماج الفئات المهمشة في البلدان ذات الدخل المنخفض والتي مَرَّهَا الصراع.	
الاقتراح: نقترح أن تُجمع الدروس المستفادة من التدخلات العديدة السابقة لتطوير إدماج المهمشين في المجتمع اليمني الأوسع على مدى العقود الماضية بغية وضع شكل أفضل للمبادرات المستقبلية. كما يجب التدقيق في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بجهود الدمج الاجتماعي مع الفئات المهمشة أو المنبوذة في بلدان أخرى لإثراء جهود معالجة عزلة المهمشين الاجتماعية في اليمن. وقد يشمل ذلك دراسة الجهود للتصدي إلى العنصرية والتمييز الطبقي بين أوساط فئات مثل "داليت" في الهند و"بانتو" في الصومال.	4
النتيجة: يلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في الجهود الرامية إلى بناء قدرة المجتمع على الصمود وتوفير الخدمات الأساسية. وتعاني منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين من عبء العزلة والتمييز، فضلاً عن إعاقتها بنقاط ضعف مماثلة لتلك التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني اليمنية الأخرى.	
الاقتراح: الاستثمار في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني اليمنية بقيادة المهمشين ودعمها للتحالف مع منظمات المجتمع المدني اليمنية الأخرى، مع تركيز خاص على المنظمات بقيادة الشباب والنساء ومنظمات حقوق الإنسان للتخفيف من العزلة والضعف. ودعم الجهود الرامية إلى تنظيم وتقييم القدرات بين منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين بغية تضخيم أثر هذه المنظمات وتحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية. تطوير آليات تمويل أكثر مرونة للاستجابة السريعة للاحتياجات المتزايدة التي تحددها منظمات المجتمع المدني بقيادة المهمشين.	5

218) تجسد عمل منظمة اليونيسيف مع المهمشين بمشاركتها مع صندوق الرعاية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويتضمن عدداً من تقييمات مواطني الضعف والاحتياجات في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وتعز وعدن، كجزء من مبادرة النموذج التكاملي للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. انظر: "تقييم مواطني الضعف والاحتياجات في محافظة عدن"، النموذج التكاملي للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، مايو/أيار 2020، <https://www.unicef.org/yemen/reports/integrated-model-social-and-economic-assistance-and-empowerment-imsea-1>، و"تقييم مواطني الضعف والاحتياجات في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء"، النموذج التكاملي للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، أبريل/نيسان 2020، <https://www.unicef.org/yemen/reports/vulnerability-and-needs-assessment-yemen>، و اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

النتيجة: ثمة عدد محدود جداً من الوثائق التي تثبت حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المهمشين. وهذه الثغرة تزيد من صعوبة تقديم المساعدات أو من إمكانية المساهمة في جهود مساواة أطراف الصراع على ارتكابها لجرائم حرب. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد قليل من الصحفيين والباحثين والكتاب من داخل مجتمع المهمشين لجذب انتباه المجتمع اليمني الأوسع والانتباه الدولي لهذه القضايا.	6
الاقتراح: دعم الجهود الرامية إلى توثيق آثار الصراع على المهمشين وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها هذه الفئة المجتمعية الموصومة والأشد ضعفاً. وينبغي أن يتضمن ذلك بناء قدرات النشطاء والباحثين والصحفيين من داخل المجتمع وإشراك المنظمات المحلية والدولية في تخفيف الأثر السلبي لنشاطية المهمشين.	
النتيجة: يواجه الشباب والنساء اليمنيون أشكالاً عديدة من الإقصاء ومواطن الضعف. وفي حين تشترك احتياجات الشباب والنساء المهمشين في بعض أوجه التشابه، غير أنهم يعانون من بعض التحديات الفريدة، فضلاً عن عزلتهم والتمييز الذي يتعرضون له من المجتمع اليمني الأوسع.	7
الاقتراح: دعم الجهود الرامية إلى إجراء تقييمات مع الشباب والنساء المهمشين لتحديد احتياجاتهم فضلاً عن القواسم المشتركة مع أقرانهم لبناء التضامن والتماسك الاجتماعي. وينبغي أن تشمل جهود العمل مع الشباب المهمشين استخدام الفنون لإيصال أصواتهم وبناء المهارات للتعبير عن احتياجاتهم ورؤاهم وتطلعاتهم.	
النتيجة: التعليم طريق رئيسي للحراك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وهو مجال يحتاج له مجتمع المهمشين بشدة. ويجب معالجة الفجوة الجنسانية في التعليم داخل مجتمع المهمشين بغية فهم أوضح لسبب انخفاض نسبة التحاق الأولاد بالمدارس مقارنة بالبنات.	
الاقتراح: السعي إلى تغيير المواقف الاجتماعية من التعليم، مع التأكيد على أن التعليم سبيل لحصول جيل الشباب على وظائف أفضل، بما في ذلك الأولاد. ربط هذه الجهود بفرص التدريب المهني وتحديد تلك التي تستهدف المراهقين والشبان. دعم المدارس لتطوير البيئة التعليمية لجميع الأطفال، واستهداف المدارس التي تضم عدداً كبيراً من الطلاب المهمشين للتصدي إلى ظاهري التنمر والعقاب الجسدي. تخفيض نفقات الأسرة على التعليم عبر تزويد المدارس في الأحياء الفقيرة بالزيت الرسمي وحقائب مدرسية وبرامج لإطعام التلاميذ. إشراك أولياء أمور الطلاب المهمشين في مجالس الآباء والأمهات بغية السعي إلى تحسين البيئة التعليمية وتعزيز الإدماج الاجتماعي. تقديم منح دراسية ثابتة لطلاب التعليم العالي من الشباب والبنات ذوي الخلفيات المحرومة اقتصادياً واجتماعياً.	8

9	النتيجة: تُعد قضية نقص بطاقات الهوية الشخصية الصادرة عن الحكومة مهمة بالنسبة للمهمشين، لا سيما المهمشات، للحصول على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية ولإثبات جنسيتهم. الاقتراح: إطلاق حملة وطنية لتوفير البطاقات الشخصية لليمنيين الفقراء والمستضعفين والمهمشين، مع تركيز خاص على المهمشين والنساء. كما ينبغي أن تسعى هذه الجهود إلى تبسيط عملية التسجيل مع الحكومة والسلطات المحلية، وجعلها متاحة للجميع.
10	النتيجة: في حين يُعدّ تقديم المساعدة النقدية للنساء أمراً أساسياً يجب أن يستمر، لكن لا بد أن تقترن هذه الجهود بتأمين فرص عمل للنساء والشباب والرجال المهمشين لكسب الدخل وإسهامهم في التمكين الاقتصادي على المدى الطويل. الاقتراح: السعي إلى تطوير جهود التمكين الاقتصادي مع المهمشين، مع التركيز على الطاقة البديلة والتدخلات المستدامة مثل تعزيز الطاقة الشمسية أو إعادة تدوير النفايات الصلبة بطرق مبتكرة. دعم جهود الإدماج الاقتصادي، التي تحفز برامج الادخار وحلول المشاريع الإبداعية، والتي تركز على تحسين حال السكن والمأوى في الأحياء الفقيرة داخل المدن. وتعزيز الإدماج المالي لشباب ونساء المهمشين في مبادرات ريادة الأعمال والمشاريع الاقتصادية الصغرى.
11	النتيجة: تُعتبر احتياجات السكن والمأوى، إلى جانب الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي ووقود الطبخ)، من أولويات الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. تسهم قضايا ملكية الأراضي في جميع أنحاء البلاد في انعدام الأمن بين المهمشين وتدمير الدولة أو السلطات المحلية أو مُلاك الأراضي لممتلكاتهم. الاقتراح: استكشاف أفضل ممارسات المأوى والسكن الإبداعية والدروس المستفادة في الأحياء الفقيرة على الصعيد العالمي لمعالجة هذه القضية ذات الأولوية القصوى. دعم جهود الحكومة والسلطات المحلية لتلبية هذه الاحتياجات، وتمكين قادة مجتمع المهمشين، بمن فيهم النساء والشباب، بغية المساهمة في إيجاد الحلول. النظر في تنظيم مسابقات شبابية لتطوير حلول مبتكرة لمشاكل السكن والمأوى.
12	النتيجة: أسهم إقصاء المهمشين المنهج عن مناصب صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي والمستويين الإقليمي والوطني في مواصلة التمييز البنيوي الممارس ضد الأقلية العرقية. ولن يتم التخلص من هذه المشاكل ما لم يدرك قطاع واسع من المجتمع بإشكالية هذا الإقصاء، ويدعم التصدي لأوجه اللامساواة والظلم. الاقتراح: دعم التدخلات التي تركز بصورة كبيرة على الإدماج الاجتماعي بمنظور جنساني في مجموعة من القطاعات، ومنها التعليم والصحة (حيث يواجه المهمشون تحيزاً كبيراً من العاملين في مجال الرعاية الصحية). وتحديد حصة للمهمشين ليستفيدوا من هذه التدخلات وإدماج العمل الإيجابي لأفراد مجتمع المهمشين والفئات المستضعفة الأخرى في المجتمع. وسينتفع جميع اليمنيين من مجتمع تسود فيه المساواة.

النتيجة: تُعد إمكانية الوصول إلى النظامين الأمني والقضائي والثقة فيهما منخفضتان جداً في اليمن، حتى قبل الصراع، ما يضع عوائق كبيرة أمام المهمشين. وتمارس المؤسسات كجهاز الشرطة ونظم السجن تمييزاً وإساءات بنيوية ضد المهمشين، لا سيما الأحداث والنساء. ويُسجن أطفال السجينات المهمشات مع أمهاتهم دون تلقي تعليم أو الاستفادة من أي برامج أخرى لتلبية احتياجاتهم.

الاقتراح: إعادة تنشيط البرامج التي كانت تنفذها منظمة اليونيسيف ومنظمات أخرى قبل اندلاع الصراع، إن أمكن وفي المناطق الأكثر استقراراً. ويجب أن يشمل ذلك إنشاء وحدات تتألف من موظفات مدربات بصورة جيدة للتعامل مع النساء والأحداث المحتجزين، كما يشمل تأمين زنازات منفصلة وحمامات وعيادات، فضلاً عن مرافق لمحو الأمية والتدريب المهني. ويجب ربط هذه الجهود بإصلاح الخدمات الأمنية والقضائية، فضلاً عن تعزيز الجهود المجتمعية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. دعم المرافق لتلبية احتياجات الأطفال المسجونين مع أمهاتهم التعليمية والترفيهية والرعاية الصحية.

13

الملحق أ: مصطلحات أخرى

يعرض الجدول الرابع موجزاً لمختلف المصطلحات التي تُطلق على اليمنيين الذين يتشاركون مع المهمشين في بعض السمات من الإقصاء الاجتماعي أو التمييز.

الجدول 4: قاموس مصطلحات التهميش^[219]

• أزبُود (جمع كلمة زُبُود)، يُشير إلى الذين ينحدر أسلافهم من زبيد على ساحل تهامة. ويُستخدم بصورة مترادفة مع مصطلح الأخدام في المناطق المرتفعة في شمال البلاد، لكن في جنوب البلاد، يصف العمال في الزراعة ممن لا يملكون أراضٍ ومن يعملون في أراضٍ مملوكة من آخرين أو باتفاقيات تقاسم المحصول.
• الأحباش (مفرداها حبش)، يُستخدم للإشارة إلى مَنْ يُفترض أنهم من نَسَب أثيوبي.
• أحجور (مفرداها حُجر)، مجتمع قديم من رعاة الإبل والماشية المتجولين من ذوي البشرة السوداء، ينحدرون من الأراضي المنخفضة الجنوبية من وادي حجر، ويعملون بصورة موسمية في الحصاد الزراعي. وقيل إن رجال القبائل يأكلون مع الأحجور ولكن لا يتزوجون منهم. ^[220] مزارعون لا يملكون أرضاً ويؤقرون عمالة كبيرة في الزراعة عبر اتفاقيات تقاسم المحصول ويشبهون في وضعهم العبيد السابقين. ^[221]
• عبيد (مفرداها عبد)، كانت العبودية قانونية وشائعة في المناطق الشمالية والجنوبية في اليمن على حد سواء. وفي عام 1962، أصبحت اليمن إحدى آخر البلدان في العالم التي ألغت استعباد شعبها. ^[223] وتحت الحكم البريطاني في عدن، تم إلغاء الرق ظاهرياً. ^[224]
• الجبرتي ، مجموعة من الأفارقة جلبهم البريطانيون إلى جنوب اليمن ليعملوا لإزالة الفضلات البشرية من الطرقات. كما ارتبطوا بالسحر الأسود، لكنهم تميزوا عن الأخدام واعتُبروا في مرتبة أدنى منهم في الهرمية الاجتماعية. ^[225]
• البدو ، لديهم أسلوبهم البدوي التقليدي برعي الأغنام والماعز وتربية الإبل والخيول أحياناً. يمارس المجتمع اليمني الواسع العديد من التحيزات ضد هذه الفئة، لا سيما أنه ينظر إلى نسائهم على أنهم لا يحترمون مفاهيم الاحتشام الشائعة في سلوك النساء. ^[226]

(219) لا تُعد هذه القائمة شاملة بأي حال من الأحوال، وقد جُمِعت لتوضيح تنوع وتعدد الهن والهرمية الاجتماعية والفئات التاريخية والنسبية في اليمن، التي يتعرض العديد منها إلى التهميش والوصم. انظر دراسة تجوى عدرا، "تحليل الإقصاء الاجتماعي في اليمن"، أعدت لوزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الدولي، يناير/كانون الثاني 2006، ص. 20، <http://www.najwaadra.net/yemense.pdf>، تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

(220) شلومو دوف غوبنيان، "صورة لقرية النساجين اليمنيين"، الدراسات الاجتماعية اليهودية، يناير/كانون الثاني 1955، للجلد 17، ص. 10-11.

(221) هدى سيف، "تقرير بديل عن التقرير الدوري المشترك رقم 15 و16 عن دولة اليمن إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، عالم بديل: شراكة من أجل التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، يوليو/تموز 2006، ص. 8، https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/YEM/INTCERD_NGO/EM_69_10354_E.pdf، تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(222) للحصول على تاريخ العبودية في شبه الجزيرة العربية واليمن، انظر بنجامين رايلي، "العبودية والزراعة ومرض الملاريا في شبه الجزيرة العربية"، مطبعة جامعة أوهايو، عام 2015، <https://library.oapen.org/bitstream/id/e0f5f38a-51ed-4b9b-81e6-975b579ee9f9/1004765.pdf>، تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

(223) المصدر نفسه.

(224) أثناء وجودهم في عدن، من المفترض أن قانون إلغاء الرق قد أنهى ممارسة العبودية، "في عام 1924، اعترفت بريطانيا باستمرار ممارسة العبودية في سيراليون وشمال نيجيريا وغامبيا وعدن وبورما وهونغ كونغ". جوزيف هانلون، "الرد: قانون إلغاء الرق لعام 1833 لم ينه التجارة الخسيسة"، صحيفة الغارديان، 24 يناير/كانون الثاني 2007، <https://www.theguardian.com/commentisfree/2007/jan/25/comment.comment>، تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(225) سكوت إس. ريس، "المسلمون الإمبرياليون: الإسلام والمجتمع والسلطة في المحيط الهندي"، 1937-1839، مطبعة جامعة إدنبرة، 2018، ص. 109.

(226) مارتا كولبورن "مراحل حياة المرأة اليمنية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 10 مارس/آذار 2021، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13557>

- **ضعفاء** (مفردها ضعيف)، من هم بحاجة إلى الحماية في الهرمية القبلية اليمنية بسبب عدم حملهم السلاح، ومنهم النساء واليهود أو أولئك الذين يُعتبرون "ناقصو الأصل" (نُقَاص أو ناقص الأصل)، فضلاً عن المُهَجَّرين (السادة وعلماء الدين) الذين يُعتبرون أيضاً "ضعفاء" ومحميون غير موصومين.
- **الفلاحين** (مفردها فلاح)، عمال الزراعة في الجنوب ولا يملكون أرضاً.^[227]
- **حرثان** (مفردها الحارث)،^[228] وهي مجموعة مهنية موجودة في حضرموت وتعمل في الزراعة، يُقال إنها تنحدر من السكان الأصليين لمديرية حريضة. تُعتبر جزءاً من المساكن الذين يفتقرون إلى النسب والجذور القبلية.^[229]
- **لحوج**، على غرار مصطلح أحجور، يُطلق على العمال الزراعيين المهاجرين من لحج، وهم من أصول إفريقية، يأتون إلى منطقة ما أثناء موسم الحصاد لتقديم اليد العاملة.^[230]
- **مساكن** (مفردها مسكين)، ويعني الفقراء أو المثيرين للشفقة أو المتواضعين، وهو مصطلح يُستخدم في أجزاء مختلفة من البلاد للإشارة إلى أولئك الذين يُعتبرون "ضعفاء". يشمل هذا المصطلح في حضرموت الحرثان والأخدام والصبيان،^[231] وفي مناطق أخرى تشمل بني الخُمس (انظر الجدول الثاني أعلاه).
- **مَعَن**، يشير إلى مجموعة بدوية شبيهة بالعجر وُجدت في محمية عدن الشرقية أثناء فترة الاحتلال البريطاني، وكان أفرادها يمارسون الرقص والغناء ويأتون من حين لآخر إلى مدينة عدن التي كان البريطانيون يمنعونهم من دخولها.^[232]
- **المُوَلَّدِين** (مفردها مَوْلَد)، مصطلح ازدرائي يصنّف اليمنيين ذوي الأصول المختلطة، حيث يُعتبر الوليد (المَوْلَد) الخليط من إفريقي وهندي الأكثر سلبية في نظر المجتمع الواسع.
- **القروانة**، مصطلح ازدرائي نبع من شبوة، يشير إلى فئة مستقرة من الأفراد الذين يعملون في وظائف متدنية المكانة الاجتماعية.
- **صبيان** (مفردها صبي)، ويعني الخادم. مجموعة مهنية موجودة في الأجزاء الجنوبية من اليمن وتؤدي "خدمات احتفالية" لرجال القبائل وغيرهم من الفئات الأعلى مرتبة، أو تنخرط في مهام وضيعة (مثل حمل المياه ونقل الرمال أو الحجارة على ظهر الحمير)، وأفرادها ذات مرتبة اجتماعية أدنى من الأخدام في حريضة بحضرموت.^[233]
- **سوقي**، مصطلح ازدرائي يصف من يعمل في السوق والذي أفسدته التجارة أو الخدمة. ويشمل هذا المصطلح جماعات النُقَاص مثل المزينة والعبيد واليهود والأخدام. وثمة نسخة أخرى عن هذا المصطلح وهي أهل السوق.^[234]

(227) ألكساندر كوريفو-بورك، "إصلاح الأراضي للتصدع: التحديات والفرص لحل النزاعات بشأن الأرض والسكن والمياه والوارد الطبيعية الأخرى في اليمن"، منظمة المجلس الترويجي للاجئين، أبريل/نيسان 2019، ص. 9، <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/repairing-fractures-landscapes/repairing-fractured-landscapes---challenges-and-opportunities-for-resolving-disputes-over-land-housing-water-and-other-natural-resources-in-yemen.pdf>. تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(228) روبرت ديليو ستوكي، "اليمن الجنوبي: جمهورية ماركسية في الجزيرة العربية"، دار نشر ويست فيو، 1982، ص. 8.

(229) عبد الله س. برج، "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية". دار نشر جامعة أوكسفورد، 1971، ص. 39.

(230) ديلويريس وولترز، "تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية"، أطروحة رسالة دكتوراه، جامعة نيويورك، 1987.

(231) المصدر نفسه، ص. 14.

(232) روبرت بيرترام سارجنت، "عجر اللعن في محمية عدن الغربية"، آثروبوس، عام 1961، مجلد 56، عدد 5/6، ص. 737-749.

(233) عبد الله س. برج، "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية". دار نشر جامعة أوكسفورد، 1971، ص. 44-43.

(234) توماس غيرهولم "السوق والمسجد والفرج: اللامساواة الاجتماعية في مدينة يمنية"، صدر عن قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة ستوكهولم، 1977، ص. 130-132.

يقدم مرفق للجدول أعلاه بدائل غير مهينة لبعض المصطلحات المشار إليها في هذا الفصل هو، "وسائل التواصل الاجتماعية والصراع في اليمن: قاموس مصطلحات خطابات الكراهية" بقلم جاكين لأكروا.^[235]

ليمن تقاليد شفوية غنية تشمل الشعر والقصص والأغاني وآلاف الأمثال.^[236] تفتح لنا هذه الأمثال نافذة على الثقافة اليمنية. لذلك ليس من المستغرب تواجد الكثير من الأمثلة السلبية المتعلقة بالمهمشين (أي الأخدام). تُشارك هذه الأمثال أحياناً لتبرير التحيز وأحياناً أخرى للسعي إلى كسر العادات الثقافية بغية إحداث تغيير. بيد أنه من الصعب تحديد الأمثال التي تقدم صورة إيجابية عن المهمشين. يتضمن الجدول الخامس أمثالاً يمنية توضيحية تسلط الضوء على التقسيم الطبقي الاجتماعي التقليدي وتوضح التحيز الذي يواجه المهمشين طوال حياتهم.^[237]

الجدول 5: الأمثال اليمنية عن المهمشين^[238]

إذا لعق كلب طبقك فنظفه، لكن إذا مسه خادم فأكسره
لا تتفرج لجمال الأخدام، والذنوب في حقهم العظام
ما جواده من خادم
خاو لك خادم (لأن الخادم جاحد أو ناكر للجميل)
يحكمه أصله ^[239]
ساير الخادم ولا تأكله، وآكل اليهودي ولا تسايه
يوم الخادم عيده (أي أنهم غير قادرين على ادخار المال)
من ساير الخادم، بات نادم

(235) جاكين لأكروا، "وسائل التواصل الاجتماعي والصراع في اليمن: قاموس مصطلحات خطابات الكراهية"، التحولات التنموية، مبادرة مسار السلام، يوليو/تموز 2019، <https://static1.squarespace.com/static/54257189e4b0ac0d5fca1566/t/5d1ce382cef4150001f62b8b/156217434>، تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

(236) القاضي إسماعيل الأكوع، "الأمثال اليمنية"، مجموعة مجلدين يحتويان على 6217 من الأمثلة حول مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بجميع جوانب الحياة.

(237) بالإضافة إلى التقاليد الشعبية كالأمثال، هناك عدد من الروايات الحديثة في اليمن التي تتناول القضايا المتعلقة بالمهمشين، منها: "أرض المؤامرات السعيدة" (2018) لوجدي الأهدل، روايتان لعمار باطويل بعنوان "سالمين" (2014) و"عقرون 94" (2017)، "حرب تحت الجلد" (2010) لأحمد زين، ورواية "طعم أسود.. رائحة سوداء" (2008) لعلي اللقري.

(238) مجمعة من مصادر عدة.

(239) يمكن أن يشير هذا التل أيضاً إلى اللزينة.

الملحق ب: تبرير إقصاء المهمشين

عند البحث في قضية المهمشين في اليمن، يواجه المرء العديد من التفسيرات حول مصادر التمييز الذي يواجهونه في مجتمعهم. نعرض في هذا الفصل بعض المعتقدات الشائعة حول الأقلية العرقية هذه، مع التنبيه على أن هذه المعلومات مقدمة بغية فهم أفضل لعمق التحيز وآليات الهيمنة. ولا يؤمن المؤلفون، ولا مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بهذه المعتقدات. يبحث هذا الملحق، رغم عدم شموليته، في بعض المبررات البارزة للتمييز الممارس ضد المهمشين في اليمن.

من المواقف التي يتعرض لها المهمشون هي وصمهم بأنهم نُقاص أو ناقصو الأصل. ولهذه المكانة الاجتماعية أهمية لأن الأصل، أو تتبع النسب، يُعتبر في غاية الأهمية عند كثير من اليمنيين. وفقاً لأحد الباحثين، تستند الطبقات الاجتماعية التقليدية في اليمن إلى إمكانية تتبع "النسب الشريف الذي يعترف به الآخرون".^[240] فتصنيف رجال القبائل للمهمشين بأنهم "ضعفاء" متعلق بعدم حملهم للسلاح، إذ عادة ما كانوا ممنوعين من حمل السلاح،^[241] وبالتالي يُمنحون الحماية، رغم وصمهم، مع النساء واليهود والمزانية.^[242] وإن أصاب أو قتل أحد رجال القبائل فرداً محمياً (أو من السادة والقضاة والنساء)، تُحسب ديتته^[243] بأضعاف دية رجل قبلي، تبعاً لملاسات الحادثة. وتزيد الهجرة إلى المدن أو إلى خارج البلاد من إخفاء الهويات. لكنها في الوقت ذاته عطلت شبكات الحماية الاجتماعية، ما أسهم إلى تعرض المهمشين إلى الانتهاكات والعنف الجنسي والجنساني. ولهذا الأمر عواقب مباشرة على نساء وأطفال المهمشين المعرضين بصورة خاصة للعنف الجنسي والجنساني، لا سيما حين يكون الرجال بعيدين لأسباب تتعلق بالعمل أو لمشاركتهم في القتال.

تشمل الجوانب الأخرى للنظرة المهينة تجاه المهمشين الادعاء بنجاستهم بسبب مهنهم "القدرة"، وهو ما ينعكس في التحيز المتمثل في عدم تناول الطعام مع المهمشين. تشمل هذه المهن كنس الشوارع وجمع القمامة وإزالة الفضلات البشرية من المنازل والحمامات العامة.^[244] قبل ثورة عام 1962 في اليمن الشمالي، كان هناك عدد محدود من المهمشين في المرتفعات وكانت المهام "القدرة" تؤدي من العبيد أو اليهود أو الفئات الأخرى من الجماعات المهمشة.^[245] وثمة مهن أخرى اعتبرها المجتمع اليمني الواسع متدنية وكان المهمشون مشاركين فيها وهي عزف الموسيقى^[246] والرقص وإجراء عمليات الحجامه،^[247] والمشاركة في التقاليد الصوفية، مثل الزار، في بعض الأماكن.^[248]

240 ديلوريس وولترز، "النساء والرعاية الصحية والإصلاح الاجتماعي في اليمن"، في "النسوية ومناهضة العنصرية: النضال الدولي من أجل العدالة"، تحرير فرانس ويندانس توابن وكاتلين إم بلي، مطبعة جامعة نيويورك، 2001، ص. 76.

241 "الأخدام هم مجموعة صغيرة من ناحية العدد في صنعاء، يعملون غالباً في تنظيف الشوارع. لا يجوز لهم اقتناء المنازل أو شراء الأراضي. ويُحظر عليهم العمل في مهن أخرى. وعلى النقيض من أفراد الطبقات الاجتماعية الأخرى، لا يُسمح لهم بحمل السلاح". روبرت بيرترام سارجنت ورونالد ليوكوك (محرران)، صنعاء: مدينة عربية إسلامية، صندوق مهرجان العالم الإسلامي، 1983، ص. 255.

242 ثمة فئات أخرى تُمنح الحماية، لكنها ليست موصومة، بل تتمتع بالأحرى بهذه المهمة التقليدية، مثل السادة وعلماء الدين.

243 مبلغ مالي يُدفع كتعويض للضحية أو ورثتها من الطرف الذي تسبب بالأذى الجسدية، وهي ممارسة إسلامية شرعية تُطبق في العديد من البلدان كشكل من أشكال التأمين الاجتماعي.

244 من العناصر الرئيسية لدائرة المسجد والحمام والحديقة توجد في مدينة صنعاء القديمة حيث يجمع المهمشون الفضلات من دورات المياه العامة ويحرقونها وينشرون الرماد على المقشمة (جمعها مقاشم، وهي مساحات عشبية خضراء موجودة في جميع أنحاء المدينة القديمة لزراعة الغذاء والعلف للحيوانات). رونالد ليوكوك، "مدينة صنعاء القديمة المسورة"، منظمة اليونيسكو، عام 1986، ص. 72.

245 مع رحيل غالبية الجالية اليهودية اليمنية في عملية البساط السحري بين عامي 1945-1946، أصبح هناك شواغر في عدد من المهن التي عادة ما عمل فيها اليهود في المرتفعات اليمنية. وتشمل جمع الفضلات الحيوانية والبشرية وحرقها في الحمامات. مارك واغنز، "اليهود والقانون الإسلامي في اليمن أوائل القرن العشرين"، بلومينغتون، مطبعة جامعة إنديانا، 2015، ص. 39-40. بحلول عام 1990، مع إنشاء نظام الصرف الصحي في مدينة صنعاء القديمة، لم يعد هناك حاجة إلى جمع الفضلات الجافة من دورات المياه في المنازل والراحيض العامة.

246 وفقاً لباحث بريطاني، يُعد العزف على الطبله مجال الأخدام في الموسيقى في تهامة. أندرسون بيكويل، "الموسيقى في تهامة"، دراسات حول تهامة: تقرير بعثة عام 1982 إلى تهامة والأوراق المتعلقة به، تحرير فرانسيس ستون، لونغمان، ص. 108-104.

247 إراقة الدماء، نشاط في الطب الشعبي، يمارسه عادة الأخدام في أنحاء عديدة من اليمن وحضرموت. ميخائيل روديونوف، "بيانات ميدانية عن الطب الشعبي من حضرموت"، وقائع ندوة الدراسات العربية، 1996، المجلد 26، أوراق من الندوة التاسعة والعشرين للدراسات العربية للتعقيد في كامبريدج، 22-20 يوليو/تموز 1995، ص. 126.

248 سكوت إس. ريس، "المسلمون الإمبرياليون: الإسلام والمجتمع والسلطة في المحيط الهندي"، 1839-1937، مطبعة جامعة إدنبرة، 2018، ص. 112-119.

ومن بين مصادر الوصم الاجتماعي الأخرى التي يعاني منها المهمشون هو عدم اعتنائهم بنظافتهم الشخصية. وكنيجة للفقر والتمييز، أصبح الوضع السكني للمهمشين مؤسفاً، إذ تفتقر المنازل عموماً إلى مياه الشرب وحتى مياه الاستحمام والمراحيض والكهرباء. ويشكل افتقار الوصول إلى المرافق الصحية تحدياً كبيراً لأسر المهمشين ويجعلها أكثر عرضة للإصابة بالكوليرا والملاريا والأمراض الجلدية. حتى أن مصطلح محوى الذي يصف الأحياء الفقيرة التي يقطن فيها المهمشون مُهين، وعادة ما يُستخدم لوصف مأوى الكلاب.^[249] ويُقال إن دفن أحد المهمشين قد يسبب المشاكل بسبب شعور بعض اليمنيين بأن افتقاره إلى النظافة الشخصية سيلوث الآخرين حتى عند موته.^[250]

ويتشارك العديد من المهمشين مع اليمنيين ذوي البشرة الداكنة في شعورهم بالتمييز الذي يتعرضون له بسبب لون بشرتهم. وتنعكس هذه التصورات في ظهور المزيد من الوصم الذي يواجه المهمشين على النقيض من غيرهم ممن ينتمون إلى فئة (نقاص) الأصل مثل المزانية، الذين لا يملكون بشرة داكنة ويعتبرهم اليمنيون الآخرون من أصحاب البشرة البيضاء. وكما يلاحظ لوكا نيفولا، عالم الأنثروبولوجيا الإيطالي،^[251] "على عكس العديد من الأخدام، قلماً تعاني الطبقات المهنية هذه من التهميش الاقتصادي والعزلة المكانية، لإمكانية حصولهم على التعليم وتمكك الأراضي".^[252]

ومن المصادر الأخرى للتمييز الممارس ضد المهمشين هو التصور السائد بين بعض اليمنيين بأنهم ليسوا مسلمين حنين، حيث يدمجون طقوساً غير إسلامية في تقاليدهم الدينية.^[253] كما أن الرواية حول أصل المهمشين وصلتهم بالغزو الإثيوبي المسيحي لليمن في القرن السادس الميلادي يغذيان تبرير هذا التمييز. ويؤكد بعض اليمنيين على أن مشاركتهم في الأنشطة السفهية (كالموسيقى والرقص والزار) أو عملهم في مهن (قدرة) بلوثان حياتهم الروحية. علاوة على ذلك، تتضمن الصور النمطية السلبية ما يلي "يُعتقد أنهم منحلون أخلاقياً في طريقة سماحهم لنسائهم بالتعامل مع الرجال والتصرفات غير الأخلاقية، وهو ما يعارض تعاليم الدين الإسلامي ويندرج تحت الأعمال غير المشروعة مثل السرقة أو شرب الكحول".^[254] وتشير هدى سيف، عالمة الأنثروبولوجيا والناشطة في مجال حقوق الإنسان، إلى أن "إقصاء هذه الأقلية مشرع دينياً باعتباره انتقاداً اجتماعياً للمسلمين الذين حادوا عن الصراط المستقيم ولم يتمسكوا بقوانين الإسلام الأخلاقية والهوية العربية القبلية".^[255]

249) لوكا نيفولا، "الأناس السود ذوو القلوب البيضاء: أصلهم وعرقهم ولونهم في اليمن المعاصر"، أنثروبولوجيا، 2020، المجلد السابع، العدد الأول، ص. 95، <https://www.ledijournals.com/ojs/index.php/antropologia/article/view/1626/1526>. تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

250) توم فين، "في الثورة: أمل النبوذين اليمنيين في إيجاد مخرج من اليأس"، وكالة رويترز، 7 مارس/آذار 2012، <https://www.reuters.com/article/USLNE82602Q20120307/uk-yemen-akhdam/in-revolt-yemeni-untouchables-hope-for-path-out-of-misery-idUSLNE82602Q20120307>. تم الاطلاع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

251) تتناول أطروحة الدكتوراة لنيفولا دور بنيات علم الأنساب في تأصل فئات الطبقة المهنية في المرتفعات اليمنية.

252) لوكا نيفولا، "حول اللون والأصل: وضع الأخدام في اليمن"، موقع أوبن ديموكراسي الإلكتروني، 13 فبراير/شباط 2018، <https://www.opendemocracy.net/en/beyond-trafficking-and-slavery/on-colour-and-origin-case-of-akhdam-in-yemen>. تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

253) أفرح الأحمدى وشارون بيتي، "مسح للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التشاركية لسكان المدن في محافظة صنعاء مع إشارة خاصة إلى النساء"، منظمة أوكسفام في اليمن، أبريل/نيسان 1997، ص. 54.

254) لوكا نيفولا، "الأناس السود ذوو القلوب البيضاء: أصلهم وعرقهم ولونهم في اليمن المعاصر"، أنثروبولوجيا، 2020، المجلد السابع، العدد الأول، ص. 95، <https://www.ledijournals.com/ojs/index.php/antropologia/article/view/1626/1526>. تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

255) هدى سيف، "تقرير بديل عن التقرير الدوري المشترك رقم 15 و16 عن دولة اليمن إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، عالم بديل: شراكة من أجل التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، يوليو/تموز 2006، ص. 10، https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/YEM/INTCERD_NGQEM_69_10354_E.pdf. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

الملحق ج: السياق القانوني

الوضع القانوني للمهمشين قبل الوحدة

أتاحت الحقبة الاشتراكية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فرصاً للمهمشين في مجالات التعليم والعمل والخدمات الحكومية، وساهمت في إحداث بعض التغييرات على وضعهم. واستفاد أعضاء المجتمع من المنح الجامعية للدراسة خارج اليمن، لا سيما في العلوم العسكرية والهندسة، في الاتحاد السوفيتي السابق والعراق وجهات أخرى.^[256] ووجد عدد من الضباط رفيعي المستوى من ذوي الخلفية الاجتماعية المتواضعة في مختلف فروع جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وكان من بينهم أفراد من مجتمع المهمشين.^[257]

بعد حظر استخدام ألقاب المنزلة الاجتماعية لم يتعرض المهمشون إلى الكثير من الإساءات اللفظية، لكن ظلت مجموعة من التحديات الكبيرة قائمة، ورغم جهود إدماجهم في المجتمع، لم ينتشر الزواج بين المهمشين والفئات الاجتماعية الأخرى كثيراً. ورغم قلة التحدث عن المكانة الاجتماعية، لكن الإعراب عن هذه المسائل أخذ سبلاً أخرى. تقول سوزان دالغرين، وهي عالمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية: "كثرت المبررات المنطقية لعدم التواصل اجتماعياً بسبب الحديث المتداول عن مكانتها الاجتماعية. وكانت الحجج المتعلقة بالنظافة الشخصية لأفرادها ونقائهم وانسجامهم مع المجتمع ونزاهتهم وصفاتهم الشخصية شائعة".^[258]

وشهد قانون الإصلاح الزراعي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 27 لعام 1970، إعادة توزيع الأراضي، وشملت إعادة التوزيع لأعضاء من مجتمع المهمشين.^[259] غير أن العمل بهذا القانون أُبطل بمرسوم رئاسي صدر عام 1991 مع نشوء الجمهورية اليمنية.^[260] وأرغم نحو 24 ألف مزارع من حقبة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بإعادة الأراضي إلى ملاكها السابقين مع دفع تعويضات لهم،^[261] ما خلق مشاكل كبيرة في المجتمعات الريفية، رغم أن أثره على المزارعين المهمشين لم يُوثَّق على نطاق واسع.^[262]

وكانت أحداث عام 1990 (الوحدة والعودة الجماعية للمهاجرين اليمنيين من دول الخليج) نقطة فاصلة لكثير من المهمشين، وأثر عدد من التغييرات على المجتمع، منها: الجهود المبذولة لبناء مؤسسات ديمقراطية، ما عني سعي النخب السياسية الرئيسية إلى طلب دعم المهمشين وكسب أصواتهم الانتخابية، والنشاط العمالي الذي شهد عدداً من الإضرابات بين صفوف العاملين في جمع القمامة وكنس الشوارع،^[263] وشهد العائدون

(256) أشار المستجيبون لهذا البحث إلى أن الكثير من المهمشين الذين تعلموا خارج اليمن أثناء حقبة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واكتسبوا المهارات والخبرات، غالباً ما نجدهم اليوم يكتسبون الشوارع ويجمعون القمامة، بدل المساهمة الحقيقية في مجتمعهم، بسبب التمييز الذي يتعرضون له باعتبارهم أعضاء في هذا المجتمع.

(257) سوزان دالغرين، "تنافس الحقائق: للجال العام والأخلاق في اليمن الجنوبي"، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز، 2010، ص. 272.

(258) المصدر نفسه، ص. 74-75.

(259) مارتا كولبورن، "تحليل وضع النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن"، مؤسسة فريدريش إبيرت ستيفتونغ ومنظمة أوكسفام الخيرية، عمان، الأردن، 2002، ص. 122.

(260) البنك الدولي (2009)، "حيازة الأراضي من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في اليمن: قضايا وفرص"، التقرير رقم 54923-YE الجمهورية اليمنية، 1 ديسمبر/كانون الأول 2009، ص. 49، <http://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESWOP102010landtenure109June.pdf>. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

(261) شريف إسماعيل، "الوحدة في اليمن: ديناميات التكامل السياسي، 1978-2000"، رسالة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط الحديثة بكلية الدراسات الشرقية، جامعة أوكسفورد، ص. 51، <http://users.ox.ac.uk/~metheses/Ismaail%20Thesis.pdf>. تم الاطلاع في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(262) لمزيد من التفاصيل، انظر هيلين لاكنر، "حيازة الأراضي، الهيكلية الاجتماعية والدولة في المحافظات الجنوبية أواسط التسعينيات"، من كتاب "اليمن في القرن الحادي والعشرين: الاستمرارية والتغيير"، تحرير كامل مهدي وآنا ويرث وهيلين لاكنر، مطبعة إيثيكا، 2007.

(263) أطيف زياد الوزير، "جامعو القمامة والنضال من أجل حقوق العمال في اليمن"، مجلة جدلية الإلكترونية، 12 يونيو/حزيران 2012، <https://www.jadaliyya.com/Details/26114/Garbage-Collectors-and-the-Struggle-for-Workers%60-Rights-in-Yemen>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

تدهوراً دراماتيكياً لحالتهم الاقتصادية مع تفاقم الفقر وزيادة الأحياء الفقيرة داخل المدن، والتوترات المتزايدة مع الأقليات الأخرى واللاجئين المقيمين في الأحياء الفقيرة، مع تزايد المنافسة على فرص العمل الشحيحة والسكن ذي التكلفة المعقولة، وزيادة عزلة المهمشين الاجتماعية بسبب انقطاع صلتهم بأصلهم الريفي.

ومثل دستور الجمهورية العربية اليمنية لعام 1970 أساساً لدستور اليمن لعام 1991. وتكفل المادة رقم 24 حماية جميع اليمنيين، وتنص الآتي: "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك".^[264] وتضمن المواد من 41 إلى 61 حقوق جميع المواطنين في الدفاع القانوني وحرية الحركة والوصول إلى الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية وتكوين المنظمات. ورغم عدم وجود قوانين تمارس التمييز بصورة مباشرة ضد المهمشين، من الواضح أن النظام القضائي والكثير من المسؤولين في الدوائر القضائية يمارسون التمييز ضد هذا المجتمع، ويفشلون في حماية حقوق أفرادهم وغالباً ما يشاركون في انتهاكات فظيعة بحق اليمنيين من هذا المجتمع.

التزامات اليمن الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المهمشين

وَقَّع اليمن على عدد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمهمشين. ورغم انقسام اليمن في الوقت الراهن سياسياً بسبب الحرب الأهلية، لكن على جميع أطراف الصراع احترام التزاماتها الدولية وكذلك القانونية والوطنية. فيما يلي بعض الالتزامات الدولية المتعلقة بهذه الدراسة:

- البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل (2000)، انضمت إليه اليمن بتاريخ 2 مارس/آذار 2007
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999 رقم 182)، انضمت إليها اليمن بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2000
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1990،^[265] تأريخ بدء النفاذ 1 مايو/أيار 1991 عبر الجمهورية العربية اليمنية (وقع اليمن في 13 فبراير/شباط 1990)^[266]
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة (1987)، انضمت إليها اليمن بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1992.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979،^[267] انضمت إليها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ 30 مايو/أيار 1984
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (رقم 138 لعام 1973)، انضمت إليها اليمن بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2000

(264) الجمهورية اليمنية، "دستور اليمن الصادر عام 1991 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2001"، موقع دساتير العالم، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf. تم الاطلاع في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(265) كان انضمام اليمن دون تحفظات، وفي عام 2007 انضم إلى البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وفي عام 2004 إلى البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، دون تحفظات على أي من الاتفاقيتين.

(266) للاطلاع على مراجعة شاملة للسياق القانوني الوطني اليمني فيما يتعلق بحقوق الطفل، تم تجميعها بواسطة الشبكة الدولية لحقوق الطفل، يُرجى قراءة "اليمن: القوانين الوطنية"، الشبكة الدولية لحقوق الطفل، <https://archive.crin.org/en/library/publications/yemen-national-laws.html>. تم الاطلاع في 12 فبراير/شباط 2020.

(267) كان انضمام اليمن مع تحفظه على الفقرة الأولى من المادة رقم 29 للتعليق بتسوية للنزاعات التي قد تنشأ عند تطبيق الاتفاقية أو تفسيرها.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969)، انضمت إليها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول 1972، والجمهورية العربية اليمنية بتاريخ 6 أبريل/نيسان 1989
- اتفاقية الرضى بالزواج والحد الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج (1964)، انضمت إليها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ 9 فبراير/شباط 1987
- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير (1951)، انضمت إليها الجمهورية العربية اليمنية بتاريخ 6 أبريل/نيسان 1989.

تُعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية بالنسبة للمهمشين. ففي عام 2006، دعم العالم البديل والشراكة من أجل التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت" تقديم "التقرير البديل للتقرير الدولي المشترك رقم 15 و16 عن دولة اليمن إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري". وتشير الفقرة الأولى من الوثيقة ما يلي: "يخص هذا التقرير مسألة التمييز العرقي/العائلي/القائم على النسب وما يترتب عليه من انتهاكات لحقوق الإنسان في حق الأقلية العرقية الأكثر تهميشاً في اليمن والتي يُطلق عليها اللقب المهيمن "الأخدام". ويؤكد تقرير آخر صادر عن الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت" عام 2014 على أن "استنتاجات وتوصيات الأمم المتحدة بشأن "الأخدام" في اليمن وهيئات معاهدات الأمم المتحدة أعربت في مناسبات مختلفة عن قلقها البالغ إزاء استمرار التمييز القائم على النسب ضد مجتمع "الأخدام" في اليمن. وتشمل توصيات هيئات الأمم المتحدة للحكومة اليمنية اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التمييز الواقع ضد "الأخدام" وفقاً للتوصية العامة رقم 29 للجنة القضاء على التمييز العنصري القائم على النسب، واعتماد خطة عمل وطنية لمعالجة هذه المسألة".^[268]

ويشير تقرير صدر عام 2020 عن ائتلاف المنظمات اليمنية غير الحكومية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء إلى ما يلي: "تعاني نساء "الأخدام" المهمشات من عنف وإقصاء مضاعفين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية نتيجة لطبقتهما المهمشة، وغياب السياسات والبرامج الجادة والناجحة للمساهمة في إدماج هذه الفئة الاجتماعية في المجتمع الواسع".^[269] لكن الحكومة اليمنية لا تتابع تنفيذ هذه التوصيات للتصدي إلى التمييز الذي يعاني منه رجال ونساء وشباب وشابات المهمشين.

وينص السياق القانوني لليمنيين على حماية حقوق وحريات جميع المواطنين. كما تتجسد هذه الحماية القانونية بانضمام اليمن إلى مجموعة واسعة من المعاهدات والاتفاقات الدولية المصممة لحماية حقوق جميع الأفراد، ومنهم الأقليات. مع ذلك، لا شك في أن حقوق المهمشين تم إهمالها وتجاهلها بوجه عام، ما أدى إلى تفاقم وضعهم السيئ أصلاً.

268) التضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، "مذكرة إحاطة حول التمييز الطبقي في اليمن لعام 2014: وضع "الأخدام" في اليمن"، 2014، ص. 3، <https://idsn.org/wp-content/uploads/2015/01/Yemen-Briefing-Note.pdf>، تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

269) منظمة منتدى الأخوات العرب، "تقرير صادر عن ائتلاف المنظمات اليمنية غير الحكومية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء: تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في اليمن"، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020، <https://static1.squarespace.com/static/5e21d2d4aa9bc02b2a6fdb06/2020/10/04/5f87267f89e5f722dcca54b8/1602692738643/Yemen+CEDAW+Shadow+Report+4+October+2020.pdf>، تم الاطلاع في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

الملحق د: خلاصة البيانات الخاصة بأطفال المهمشين

يتضمن الجدول السادس بيانات كمية من تقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف وعمليات رسم الخرائط التي أجريت في عدن (عام 2020)،^[270] وأمانة العاصمة (عام 2020)،^[271] ومحافظة صنعاء (عام 2020)^[272] ومحافظة تعز (عام 2014).^[273] ويقدم العمود الأخير بيانات قابلة للمقارنة من مصادر مختلفة حيثما وجدت على الصعيد الوطني.^[274]

الجدول 6: موجز المؤشرات الرئيسية لأطفال المهمشين

المؤشر	أمانة العاصمة 2020	عدن 2020	تعز 2014	صنعاء 2020	الصعيد الوطني 2012 ^[275]
النسبة المئوية للأمية 15 عاماً وما فوق (تعز فوق 10 سنوات)	62	49	80.2	74	40.3
النسبة المئوية للفتيان، صافي الملتحقين بالمدارس الابتدائية، الفئة العمرية 6-14 عاماً (تعز 6-17 عاماً)	38	48	40.2	35	74
النسبة المئوية للفتيات، صافي الملتحقات بالمدارس الابتدائية، الفئة العمرية 6-14 عاماً	46	51	37	25	63
النسبة المئوية للذكور الذين لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً، الفئة العمرية 6-14 عاماً	52	40	11	55	غير متوفرة
النسبة المئوية للإناث اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة مطلقاً، الفئة العمرية 6-14 عاماً	47	39	11.3	67	غير متوفرة
النسبة المئوية لتسجيل المواليد، الفئة العمرية 0-5 أعوام ^[276]	28	92	8.8	13	33 ^[277]

(270) تم تقييم 26 حياً من الأحياء الفقيرة. "تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في محافظة عدن، النموذج للتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي"، مايو/أيار 2020، <https://www.unicef.org/yemen/reports/integrated-model-social-and-economic-assistance-and-empowerment-imsea-1>

(271) تم تقييم 16 حياً من الأحياء الفقيرة. "تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء، النموذج للتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي"، أبريل/نيسان 2020، <https://www.unicef.org/yemen/media/5141/file/UNICEF%200142.pdf>

(272) تم تقييم 23 حياً من الأحياء الفقيرة. منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في محافظة تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

(273) تمت تغطية جميع أسر المهمشين في ثلاث مناطق حضرية في مدينة تعز وهي (الظفر، صلاح، القاهرة)، فضلاً عن ست مناطق ريفية وهي (الخوا، موزع، الوازعية، مقبنة، ماوية، سامع).

(274) البيانات في هذا العمود مأخوذة من منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في محافظة تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

(275) ما لم يُذكر خلاف ذلك، البيانات في هذا العمود مأخوذة من منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في محافظة تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014. البيانات في هذا العمود مأخوذة من: "اللسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية: ملحق التقرير التحليلي الأساسي"، يونيو/حزيران 2014. <https://sites.google.com/site/yemennutritioncluster/documents/assessment-report/-nspms-national-social-protection-monitoring-survey>

(276) كانت التكلفة هي السبب الأكثر شيوعاً لعدم تسجيل المواليد في محافظة أمانة العاصمة (54 بالمائة) ومحافظة صنعاء (67 بالمائة) ومحافظة عدن (40 بالمائة).

(277) مركز التسجيل المدني من أجل التنمية، "نحو تسجيل مواليد عالي في اليمن: تحليل وضع وتوصيات للحكومة ومنظمة اليونيسيف"، لاهي، مايو/أيار 2013، ص. 10، <https://www.crc4d.com/downloads/2013-05-towards-universal-birth-registration-in-yemen.pdf>. تم الاطلاع في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

المؤشر	أمانة العاصمة 2020	عدن 2020	تعز 2014	صنعاء 2020	الصعيد الوطني 2012 ^[275]
النسبة المئوية لزواج الأطفال بين الفتيات في الفئة العمرية 15-18 عاماً (في تعز وعلى الصعيد الوطني 15-19، عدن 10-18)	27	6	179	X ^[278]	171 ^[279]
النسبة المئوية لانتشار الأيتام (وفاة أحد الوالدين على الأقل)، الأطفال دون سن 18 عاماً	11	8	72	X	4.9
النسبة المئوية لعمالة الأطفال دون سن 15 عاماً (في تعز في الفئة العمرية 6-14 عاماً وعلى الصعيد الوطني 5-17 عاماً)	62	10	1.6	49	21 ^[280]
النسبة المئوية لعمالة الأطفال - ذكور	76	15	2.5	49	16.5 ^[281]
النسبة المئوية لعمالة الأطفال - إناث	49	4	0.5	50	176 ^[282]

(278) تشير علامة "X" إلى جمع البيانات من محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء من أجل هذا المؤشر.

(279) وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، "المسح الوطني الصحي الديموغرافي"، لعام 2013، ص. 37، <https://dhsprogram.com/publications/publication-fr296-dhs-final-reports.cfm>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(280) منظمة العمل الدولية، "الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال"، 2012، ص. 9، https://www.ilo.org/ipec/Informationresources/WCMS_205232/lang--en/index.htm. تم الاطلاع في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

(281) المصدر نفسه.

(282) المصدر نفسه.

الملحق ه: خلاصة مسح منظمة منصتي 30

أجرت منظمة منصتي 30، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني اليمني، استطلاعاً عبر الإنترنت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 عن قضية المهمشين في اليمن. وشارك في الاستطلاع 1071 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 20 و35 عاماً، من جميع محافظات اليمن. وبحث الاستطلاع في المواقف تجاه المهمشين، بما في ذلك قضايا مثل حقهم في التعلم والعمل والتصويت، وفي التصورات عن أسباب التمييز الممارس ضد المجتمع.

ومن بين الذين أجري معهم المسح، رأى 79 بالمئة منهم أن مصطلح "خادم"، وهو الذي يصف عادة المهمشين، هو مصطلح عنصري، في حين رأى 16 بالمئة أنه غير ذلك. وتباينت أسباب هذه الإجابات: إذ قال بعض المشاركين إن المصطلح نشأ من العادات والتقاليد التي تعتبر ذوي البشرة السوداء أناساً أدنى مرتبة، لا يمكن للمرء التعايش معهم أو التزوج منهم. ورأى آخرون أنها مسألة طبقية في المجتمع اليمني، التي تصنف الناس في هرمية اجتماعية. ورد آخرون بأن القوانين والعادات الحالية تسهم في مظالم المهمشين، وتعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية أو غير يمينيين. ولام البعض المهمشين على التمييز الذي يتعرضون له، إذ أعرب البعض بأن التمييز هو نتيجة "نمط الحياة المختلف" للمهمشين أو افتقارهم للزعم للنظافة الشخصية.

وحين سئلوا عما إذا كانوا يعتبرون المهمشين مواطنين يمينيين، أجاب ثلاثة أرباع المشاركين (76%) بنعم، في حين أجاب 6% بلا. وشدد بعض المشاركين على ضرورة تثقيف المهمشين بشأن حقوق المواطنة، وأنه يجب تحقيق ذلك عبر جهود الدولة المتضافرة لإعداد المهمشين لعملية اندماجهم في المجتمع بصفتهم مواطنين يمينيين. ورأى آخرون ضرورة إعادة تأهيل المهمشين عبر إدماجهم في النظام التعليمي، وتفكيك الأحياء الفقيرة والاندماج في المجتمع الواسع، بالإضافة إلى ضرورة استيعابهم لنمط حياة اليمنيين الآخرين. وتضمنت الاقتراحات تشجيع المهمشين على إنشاء نقابات خاصة بهم، فضلاً عن نشر ثقافة احترام المهمشين ورفض العنصرية تجاههم في المجتمع اليمني الواسع. في الوقت نفسه، قال بعض المشاركين إن المهمشين أنفسهم لا يرغبون في الاندماج في المجتمع اليمني الواسع بسبب اعتيادهم على أسلوب حياتهم المنعزل.

وعند سؤالهم عن رأيهم في أسباب التمييز الممارس ضد المهمشين، أُعطي المشاركون خيارات متعددة وطلب منهم تحديد جميع الخيارات المنطبقة وقال أكثر من نصف المشاركين (55%) إن سبب التمييز هو نمط حياة المهمشين، في حين وضع 54 بالمئة اللائمة على العادات الاجتماعية، ورأى 52 بالمئة أنه بسبب إهمال الحكومة. ورأى نحو ثلث المشاركين (30%) أن التمييز نتيجة عبء التمييز التاريخي، في حين قال خمس المشاركين إنه بسبب القوانين المجحفة.

وسُئل المشاركون في الاستطلاع عن ردة فعلهم إذا ما تقدم شاب من المهمشين بطلب الزواج من أخته، أجاب 37% بأنه سيعامل الشاب بالطريقة ذاتها التي يُعامل أي شاب آخر، في حين أعرب 34% عن ترددهم حيال طلب الزواج، وقال 29% إنهم سيرفضون رفضاً قاطعاً. والجدير بالذكر أن 39% من المشاركين من الرجال قالوا إنهم سيتعاملون مع طلب الزواج بصورة طبيعية مقارنة بنسبة 30% فقط من المشاركات. ولكن 30.4% من المشاركين الذكور قالوا إنهم سيرفضون طلب الزواج رفضاً قاطعاً مقارنة بنسبة 27.8% من الإناث. كما لوحظت اختلافات منطوقية: إذ رفض 35.9% من المشاركين في الاستطلاع من المحافظات الجنوبية طلب الزواج رفضاً قاطعاً، مقارنة بنسبة 27.2% في المحافظات الشمالية. وأشار بعض المشاركين إلى أنه رغم موافقتهم البدئية على طلب الزواج هذا، لكن العادات والتقاليد قد تُشكل عقبة أمام هذا الزواج، ما قد يؤدي إلى العزلة الاجتماعية.

وقال أكثر من ثُلث المشاركين (37 %) في الاستطلاع إن المهمشين لا يرغبون في الاختلاط مع اليمينيين الآخرين، بينما 63 % يخالفونهم الرأي. مع ذلك، أيد معظم المشاركين (82 %) إدماج المهمشين في الأحياء السكنية، بينما رفضت نسبة 18 % هذا الأمر.

وفيما يتعلق بإدماج المهمشين، رأى 74 % من المشاركين في الاستطلاع ضرورة الفصل بين التلاميذ المهمشين والآخرين من غير المهمشين. كما رأى أكثر من ثُلثي المشاركين (67 %) ضرورة عمل المهمشين في مهن ذات منزلة دنيا مثل التنظيف. ومن التأثير للاهتمام أن نسبة 59 % من المشاركين رأوا أن المهمشين يجب ألا يكون لديهم الحق في الالتحاق بالجيش. وقال نحو 40 % إن المهمشين يجب ألا يكون لديهم الحق في الترشح لشغل مناصب عامة. بحسب رأي بعض المشاركين، يجب على المهمشين تحسين تعليمهم وتغيير نمط حياتهم قبل السماح لهم بالترشح للانتخابات.

الملحق و: خلاصة البيانات الرئيسية للأسر

يتضمن الجدول السابع بيانات كمية من تقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف وعمليات رسم الخرائط التي أجريت في عدن (عام 2020)،^[283] وأمانة العاصمة (عام 2020)،^[284] ومحافظة صنعاء (عام 2020)^[285] ومحافظة تعز (عام 2014).^[286] ويقدم العمود الأخير بيانات قابلة للمقارنة من مصادر مختلفة حيثما وجدت على الصعيد الوطني.^[287]

الجدول 7: موجز المؤشرات الرئيسية لأسر المهمشين

المؤشر	أمانة العاصمة 2020	عدن 2020	تعز 2014	صنعاء 2020 ^[288]	الصعيد الوطني 2014 ^[289]
عدد الأسر المشاركة في الاستطلاع	379	6978	9,152	477	غير متوفرة
عدد الأفراد	2,064	27,280	51,406	2,468	غير متوفرة
متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة	5.2	5	5.6	5.1	7
النسبة المئوية للمشردين	34	10	غير متوفرة	15	غير متوفرة
نسبة حيازة منازل بدون وجه حق ^[290]	18	غير متوفرة	75.2 ^[291]	62	53.8 ^[292]
النسبة المئوية للزاحمين، أكثر من 3 أشخاص في الغرفة الواحدة	62	52	79.1	50	38.8
النسبة المئوية لاستخدام مصدر آمن للإضاءة (الحصول على الكهرباء في تعز والصعيد الوطني)	71	73	62.7	54	73.1

(283) تم تقييم 26 حيًّا من الأحياء الفقيرة.

(284) تم تقييم 16 حيًّا من الأحياء الفقيرة.

(285) تم تقييم 23 حيًّا من الأحياء الفقيرة.

(286) تمت تغطية جميع أسر المهمشين في ثلاث مناطق حضرية في مدينة تعز وهي (الظفر، صلاح، القاهرة)، فضلًا عن ست مناطق ريفية وهي (الخوا، موزع، الوازعية، مقبنة، ماوية، سامع).

(287) ما لم يُذكر خلاف ذلك، البيانات في هذا العمود مأخوذة من منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في محافظة تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

(288) تشير علامة "X" إلى جمع البيانات من محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء من أجل هذا المؤشر.

(289) ما لم يُذكر خلاف ذلك، البيانات في هذا العمود مأخوذة من منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخرائط المهمشين في محافظة تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014. البيانات في هذا العمود مأخوذة من: "اللسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية: ملحق التقرير التحليلي الأساسي"، يونيو/حزيران 2014. <https://sites.google.com/site/yemennutritioncluster/documents/assessment-report/-nspms-national-social-protection-monitoring-survey>

(290) أي الأشخاص الذين يعيشون في الخيم أو المساكن المؤقتة أو على أرض مملوكة من آخرين.

(291) المنزل لا يحتوي على أرضية متينة من الأسمنت، أو البلاط، أو الحجر، أو الرخام.

(292) المنزل لا يحتوي على أرضية متينة من الأسمنت، أو البلاط، أو الحجر، أو الرخام.

المؤشر	أمانة العاصمة 2020	عدن 2020	تعز 2014	صنعاء 2020 ^[288]	الصعيد الوطني 2014 ^[289]
النسبة المئوية لاستخدام وقود غير آمن للطبخ أو عدم توفر الوقود مطلقاً ^[293]	51	26	74.5	94	34.9
النسبة المئوية لاستخدام مصادر المياه غير الصالحة للشرب ^[294]	88	64	48.7 ^[295]	X	40.6
النسبة المئوية للاعتماد على الحنفيات العامة لتوفير المياه الصالحة للشرب	67	14	10	58	غير متوفرة
النسبة المئوية للاعتماد على قوارير المياه أو صفائح المياه الصالحة للشرب	22	16	28.5	0	11.5
النسبة المئوية للحصول على شبكة خاصة أو عامة للمياه في المنزل	7	40	9.2	X	87.3 ^[296]
النسبة المئوية للوصول إلى المراحيض (المجهزة وغير المجهزة)	79	97	42.4	35	76.2 ^[297]
النسبة المئوية لتأمين الطعام من التسول	49	11	16.2	X	غير متوفرة
النسبة المئوية لمن لم يحصلوا على عمل مأجور في الأيام الثلاثين الماضية، باستثناء التسول (في تعز، لمن بحثوا عن عمل دون جدوى)	54	65	83.3	X	غير متوفرة
النسبة المئوية لأمية رب الأسرة	29	51	76.9	X	41.4
النسبة المئوية لمن يملكون التلفاز	27	79	39.1	7	63.2
النسبة المئوية لمن يملكون هاتفاً	81	79	31.8	60	68.6
النسبة المئوية لمن يملكون سيارة	1	2	0.6	X	12.4
النسبة المئوية للأسر التي لديها فرد واحد على الأقل مستفيد من صندوق الرعاية الاجتماعية	6	9	25.7	4	35.4 ^[298]
النسبة المئوية للأسر التي تحصل على مصدر الغذاء الرئيسي: عن طريق التسول أو الصدقات أو/ومن الأقارب	37	12	52.8	100	غير متوفرة

(293) الحطب، أو روث الحيوانات، أو التبن، أو الورق المقوى، أو الفحم.

(294) تشمل مياه الآبار الصغيرة والينابيع والبرك والسدود والياه عن طريق الشاحنات وصفائح المياه للكررة وخزانات المياه المشتركة، بالإضافة إلى المياه غير الصالحة للشرب أو أي مصدر للمياه الصالحة للشرب يستغرق أكثر من 30 دقيقة ذهاباً وإياباً للوصول إليه.

(295) نظراً لأن مسح الخرائط في تعز أجري عام 2014 فالبيانات الوحيدة المتاحة للمقارنة (إلى حد ما) كانت بيانات الذين يستخدمون مياه السدود والينابيع والآبار كمصدر رئيسي لمياه الشرب.

(296) وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، "المسح الوطني الصحي الديموغرافي"، لعام 2013، ص. 8، <https://dhsprogram.com/publications/publication-fr296-dhs-final-reports.cfm>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(297) المصدر نفسه، ص. 9.

(298) من بين الذين تم تقييمهم في المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية. تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

الملحق ز: المصادر التي تمت استشارتهم

ع. و. السروري وم. أنعم وب. الإيراني وأ. الدرام وس. رامارسون، "الوعي والواقف من الإيدز بين الشباب اليمنيين في المناطق المعرضة للخطورة العالية"، المجلة الصحية لشرق المتوسط، المجلد 16، العدد 3، 2010، https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/117852/16_3_2010_0242_0250.pdf?sequence=1&isAllowed=y؛ تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

عبد الله سعيد برجا

- "سياسة التقسيم الطبقي: دراسة التغير السياسي في بلدة عربية جنوبية". دار نشر جامعة أوكسفورد، 1971.
- "التقسيم الطبقي الاجتماعي في بلدة عربية بحضرموت"، رسالة مقدمة إلى جامعة لندن لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، في مايو/أيار 1965، <https://eprints.soas.ac.uk/29649/1/10752621.pdf>، تم الاطلاع في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

عبد الغني الإيراني، "حرب اليمن: صراع هويات"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/11995>، تم الاطلاع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها، "مصادر المشروع: الحرب في اليمن"، 2020، <https://acleddata.com/2020/03/25/acled-resources-war-in-yemen>، تم الاطلاع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مشروع تقييم القدرات (ACAPS)، مركز تحليل اليمن، "اليمن-عدن: انهيار وقف إطلاق النار"، 16 أغسطس/آب 2019، reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20190816_acaps_yah_anticipatory_briefing_note_collapse_of_cessfire_in_aden.pdf، تم الاطلاع في 20 فبراير/شباط 2021.

أفراح الأحمد وشارون بيتي، "مسح للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التشاركية لسكان المدن في محافظة صنعاء مع إشارة خاصة إلى النساء"، منظمة أوكسفام في اليمن، أبريل/نيسان 1997.

أحمد الحاج وماجي ميشيل، "النيبوزون في اليمن عالقون في مرمى نيران الحرب"، أسوشيتد برس، 17 مايو/أيار 2016، <https://apnews.com/article/41bef8440d3c464782c73b4c02aeda90>، تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

عائشة الوراق، "التهميش التاريخي والمنهج لاجتماع المهمشين في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 31 مايو/أيار 2019، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7532#_ftn1، تم الاطلاع في 24 أغسطس/آب 2020.

موقع البوابة الإلكترونية، اليمنيون السود يأملون بإنهاء قرون من التمييز"، 18 يوليو/تموز 2020، <https://www.albawaba.com/slideshow/black-yemenis-hope-end-centuries-discrimination-1369171>، تم الاطلاع في 1 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مجلة المدنية الإلكترونية، "أنا إنسان مدني مع رشاد السامعي"، 12 يونيو/حزيران 2019، <https://almadaniyamag.com/2019/06/12/ana-insan-madani-with-rashad-al-samei>، تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

ألكساندر كوريفو-بورك، "إصلاح الأراضي المتصدعة: التحديات والفرص لحل النزاعات بشأن الأرض والسكن والمياه والموارد الطبيعية الأخرى في اليمن"، منظمة المجلس النرويجي للاجئين، أبريل/نيسان 2019، <https://www.nrc.no/globalassets/pdfs/reports/repairing-fractures-landscapes/repairing-fractured-landscapes---challenges-and-opportunities-for-resolving-disputes-over-land-housing-water-and-other-natural-resources-in-yemen.pdf>، تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

علي محمود، "آلاف اليمنيين من أقلية الأخدام عالقون بين جبهات القتال"، صحيفة ذا ناشيونال، 21 مايو/أيار 2019، <https://www.thenationalnews.com/world/mena/thousands-of-yemen-s-al-akhdam-minority-are-trapped-between-frontlines-1.864470#:~:text=The%20Akhdam%2C%20who%20prefer%20to,granted%20con-tracts%20or%20government%20work>، تم الاطلاع في 11 سبتمبر/أيلول 2020.

أمين الحكيمي وأنهار ياني وفريدريك بيلات، "المسائل الصحية في جبال اليمن: الممارسات العلاجية كجزء من المعارف التقليدية للفلاحين"، في كتاب "طب الأعشاب في اليمن: المعارف والممارسات التقليدية، وقيمتها في عالم اليوم"، تحرير إنغريد هيمبر وهان شونينغ، مركز برييل للأبحاث، 2012.

منظمة العفو الدولية، "اليمن: يجب على سلطات تعز معالجة حالات اغتصاب الأطفال والاعتداء عليهم في ظل حكم المليشيات"، 8 مارس/آذار 2019، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/03/yemen-taiz-authorities-must-tackle-child-rape-and-abuse-under-militia-rule/>. تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

آندرسون بيكوييل، "الموسيقى في تهامة"، دراسات حول تهامة: تقرير بعثة عام 1982 إلى تهامة والأوراق المتعلقة به، تحرير فرانسيس ستون، لونغمان، ص. 104-108.

آن مينلي

- الأحداث القيّمة: التواصل الاجتماعي والهرمية الطبقة في مدينة يمنية، 1996، مطبعة جامعة تورونتو.
- "هرمية المعيشة في اليمن"، مجلة أنثروبولوجيا، جمعية الأنثروبولوجيا الكندية، المجلد 42، العدد 1، إصدار عام 2000، ص. 61-73.

أنصار رشيد، "من الجلوس على الأرض إلى الوصول إلى التميز في الصف باليمن"، منظمة اليونيسيف، <https://www.unicef.org/stories/sitting-floor-top-class-yemen>. تم الاطلاع في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

أشرف جرجرة، "طبقة الأخدام المهمشة في عدن"، http://adencollege.info/Al_Akhdam_in_Aden_byAsh_eng.pdf. تم الاطلاع في 11 سبتمبر/أيلول 2020.

أشرف م. النهاري، "التباين الجيني وتعدد الأشكال الوراثية لمجاميع الدم وعامل ريزوس بين المهمشين وأفراد القبائل في العاصمة اليمنية صنعاء"، مجلة العلوم الطبيعية في جامعة الخليل، المجلد السابع، 2017، ص. 41-1، <https://www.hebron.edu/docs/journal/A-Natural%20Sciences/v7/v7-1-14.pdf>. تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2020.

أطيف ز. الوزير، "جامعو القمامة والنضال من أجل حقوق العمال في اليمن"، جدلية، 12 يونيو/حزيران 2012، <https://www.jadaliyya.com/Details/26114/Garbage-Collectors-and-the-Struggle-for-Workers%60-Rights-in-Yemen>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

بنجامين رايلي، "العبودية والزراعة ومرض الملاريا في شبه الجزيرة العربية"، مطبعة جامعة أوهايو، 2015، <https://library.oapen.org/bitstream/id/e0f5f38a-51ed-4b9b-81e6-975b579ee9f9/1004765.pdf>. تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

بوغوميل هول

- "هذا موطننا: المهمشون في اليمن والبحث عن حقوقهم والاعتراف بهم"، مجلة أرابيان هيومانيتيز، 2017، <https://jour-nals.openedition.org/cy/3427?lang=en>. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.
- الكافحة المشروعة للإثنوغرافيا المقارنة من القرويين البدو في صحراء النقب، وسكان الأحياء الفقيرة من الأخدام في صنعاء"، 2016، رسالة مقدمة للتقييم بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والاجتماعية من معهد الجامعة الأوروبية، https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/41604/Hall_2016.pdf?sequence=1. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

كندا: المجلس الكندي للهجرة واللجوء، "جيبوتي: وضع أقلية الأخدام (المهمشين)، ومعاملة المجتمع والسلطات لأفرادها"، 30 ديسمبر/كانون الأول 2014، <https://www.refworld.org/docid/559249524.html>. تم الاطلاع في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

منظمة كير العالمية، "ربيع عربي أم خريف عربي؟ مشاركة النساء السياسية في الانتفاضات وبعدها: الآثار المترتبة على سياسية الجهات المانحة الدولية"، https://care.org/wp-content/uploads/2020/05/report_women-arab-spring_en-glish-2013.pdf. تم الاطلاع في 1 ديسمبر/كانون الأول 2020.

شارمين سيتز، "الملاحم القطرية لليمن: مراجعة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، 2011، <https://resourcecentre.savethechildren.net/node/4995/pdf/4995.pdf?embed=1>. تم الاطلاع في 11 ديسمبر/كانون الأول 2020.

كريس ميلر وحافظ البكري وأولغا أيميريتش، "الديمقراطية والأحزاب السياسية والإصلاح: مراجعة للرأي العام في اليمن"، المركز اليمني لقياس الرأي العام، مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون، معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 2012، https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/No_126Yemen_En-glish.pdf. تم الاطلاع في 4 ديسمبر/كانون الأول 2020.

كريستين حنيف، "تحليل للنوع الاجتماعي والصراع أجرته منظمة كير الدولية في محافظتي تعز وعدن"، منظمة كير الدولية، 2019.
مركز التسجيل المدني من أجل التنمية، "نحو تسجيل جميع المواليد في اليمن: تحليل وضع وتوصيات للحكومة ومنظمة اليونيسيف"، مدينة لاهاي، مايو/أيار 2013، <https://www.crc4d.com/downloads/2013-05-towards-univer-sal-birth-registration-in-yemen.pdf>. تم الاطلاع في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

كوني كريستيانسين وصبرية الثور، "نشاطية المهمشين: تفعيل المواطنة في المرحلة الانتقالية اليمنية"، مجلة دراسات المواطنة، المجلد 23، العدد 2، 2019.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة (1987)، "إبلاغ رقم 450/2011"، 3 فبراير/شباط 2011. <https://atlas-of-torture.org/api/files/15350033811625mydj825vmvsifhmtuy4vrh-pvi.pdf>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

دانييل ماكسويل ونصار ماجد وجهاد عدن وخليف عبد الرحمن وجيون جانيت كيم، "مواجهة المجاعة: تجارب الصومال في مجاعة عام 2011"، فوود بوليسي، 2016، <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5176329>. تم الاطلاع في 2 سبتمبر/أيلول 2020.

ديلوريس والترز

- "النساء والرعاية الصحية والإصلاح الاجتماعي في اليمن"، في "النسوية ومناهضة العنصرية: النضال الدولي من أجل العدالة"، تحرير فرانس ويندانس توابن وكاتلين إم بلي، مطبعة جامعة نيويورك، 2001، ص. 71-93.
- كاتبة ومنتجة ومخرجة فيديو بعنوان: "مرشدات: العاملات في الرعاية الصحية الأولية يحولن المجتمع في اليمن"، (أصوات عربية وإنجليزية، مدته 35 دقيقة)، 1999، <https://youtu.be/huwaqPcVj8M>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- "بين النبؤين: تفسير التوجه الجنسي، والهوية العرقية والجنسانية في الجمهورية العربية اليمنية"، من كتاب "في حقل العمل: الانعكاسات على علماء الأنثروبولوجيا المثليين والمثليات"، تحرير إيلين ليون وويليام إل. ليب، مطبعة جامعة إيلينوي، 1996، ص. 58-69.
- تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، أطروحة رسالة دكتوراه، جامعة نيويورك، 1987.

إليسا كي. بورتون، "الهلال الأحمر: العرق والوراثة ومرض فقر الدم المنجلي في الشرق الأوسط"، معهد العلوم والأمن الدولي، 110 (2)، صحيفة جامعة شيكاغو، 2019، ص. 11، <https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/288399>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

إيريك غاستون، "الدروس المستفادة في الحوار الوطني اليمني"، معهد الولايات المتحدة للسلام، فبراير/شباط 2014. https://www.usip.org/sites/default/files/SR342_Process-Lessons-Learned-in-Yemens-National-Dialogue.pdf. تم الاطلاع في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مؤسسة الحقوق المتساوية، "من ليل حالك إلى ليل أحلك، معالجة التمييز وعدم المساواة في اليمن"، سلسلة تقارير مؤسسة الحقوق المتساوية، 9 لندن، 2018، https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_on-line%20version.pdf. تم الاطلاع في 14 سبتمبر/أيلول 2020.

فريد حسين، "أشواق المواطنة المتساوية: نظرة في نظام التراتب الاجتماعي في اليمن"، مجلة الدنية الإلكترونية، 28 أغسطس/آب 2019، <https://almadaniyamag.com/2019/08/28/longing-equal-citizenship>. تم الاطلاع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

غابرييلا فوم بروك، "أن تكون جديراً بالحماية: جدليات سمات النوع الاجتماعي في اليمن"، الأنثروبولوجيا الاجتماعية 4 (2)، 1996، ص. 146-162.

جيرالدين جينفران، "عبد السلام الريدي: أسس الهوية في الروايات اليمنية المعاصرة"، مجلة أرابيان هومانيتيز، برلين، إي بي فيرلاغ د. برانت، 2020.

غمدان عبد الله محمد وصامد محمد السامعي وعائدة عبد الله محمد سعيد، "غربة الحبوب: 6 آلاف شهادة عن التمييز وعدم المساواة في اليمن"، مؤسسة الحقوق المتساوية، 2018. <https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Sifting%20the%20Grain%20report%20Eng.pdf>. تم الاطلاع في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

حكومة الجمهورية اليمنية، "وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية"، سبتمبر/أيلول 2013، <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNDP-YEM-GoY-CSO%20EN.pdf>. تم الاطلاع في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

هيلين لاكنر

- "مقدمة"، من كتاب "لماذا اليمن مهم: مجتمع يمر بمرحلة انتقالية"، تحرير هيلين لاكنر، دار ساقى للنشر، 2014، ص. 1-26.
- "حيازة الأراضي والهيكلة الاجتماعية والدولة في المحافظات الجنوبية أواسط التسعينيات"، من كتاب "اليمن في القرن الحادي والعشرين: الاستمرارية والتغيير"، تحرير كامل مهدي وأنا ويريث وهيلين لاكنر، مطبعة إيثيكا، 2007.
- هيلين لاكنر، "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: مركز التنمية الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية"، لندن، مطبعة إيثاكا، 1985.

شبكة حقوق الأرض والسكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "حق الإنسان في السكن اللائق في حالة الأخدام (اليمن)"، تقرير موازٍ عن تنفيذ اليمن لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 3 أغسطس/آب 2006، http://www.hlrn.org/publication_det.php?id=o2hs#.X1USSOeSLPY. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

هدى سيف

- تقرير بديل عن التقرير الدوري المشترك رقم 15 و16 عن دولة اليمن إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عالم بديل: شراكة من أجل التنمية العادلة والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، يوليو/تموز 2006، https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/YEM/INT_CERD_NGO_YEM_69_10354_E.pdf. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- "الأقلية للمعونة: الاضطهاد العرقي الثقافي للأخدام في الجمهورية اليمنية: مشروع للتوثيق والمناصرة"، في كتاب "الإسلام وحقوق الإنسان: مناصرة التغيير الاجتماعي في السياقات المحلية"، مركز دراسة القانون والدين في كلية إيموري للحقوق، 2006.

افتخار أحمد وعائشة مير، "تدقيق العمل اللائق لعام 2020"، أمستردام، مؤسسة ويج إنديكتر، مارس/آذار 2020، <https://wageindicator.org/documents/decentworkcheck/gulf-middle-east/yemen-english.pdf>. تم الاطلاع في 4 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مركز رصد التشرّد الداخلي، "اليمن: تشرّد حضري في مجتمع ريفي"، سلسلة مواضيع، الاضطرابات: تشرّد حضري في القرن الواحد والعشرين، أكتوبر/تشرين الأول 2019، <https://www.internal-displacement.org/publications/ye-men-urban-displacement-in-a-rural-society>. تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، "توعية الناخبين بالمجتمعات المهمشة في اليمن"، <https://www.ifes.org/news/vot-er-education-marginalized-communities-yemen>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، "مذكرة إحاطة حول التمييز الطبقي في اليمن لعام 2014: وضع الأخدام" في اليمن، 2014، <https://idsn.org/wp-content/uploads/2015/01/Yemen-Briefing-Note.pdf>. تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت" وشبكة كل الشباب لتنمية المجتمع، "الاستعراض الدوري الشامل لليمن لعام 2014: حالة حقوق الإنسان للأخدام في اليمن"، التقرير المشترك للمنظمات غير الحكومية المتعلقة باليمن في الجلسة رقم 17 للمراجعة العالمية الدورية المقرر عقدها في يناير/كانون الثاني 2014، يونيو/حزيران 2013، http://idsn.org/wp-content/uploads/user_folder/pdf/New_files/Yemen/UPR_joint_submission_IDS_N_AYN_June_2013FINAL.pdf. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

إيمان خالد الصلّال، "تطبيق التفكير الاجتماعي البيئي في الحي الحضري بصنعاء القديمة والحدائق المحيطة به"، رسالة ماجستير في الدراسات المتقدمة في الهندسة المعمارية، جامعة كولومبيا البريطانية، فانكوفر، كندا، أغسطس/آب 2013، <https://open.library.ubc.ca/cIRcle/collections/ubctheses/24/items/1.0074241>. تم الاطلاع في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

المجلس الكندي للهجرة واللجوء، "معاملة السلطات والفئات الأخرى للمهمشين وعلاقتها معهم، بما في ذلك الحوثيين والجماعات المتطرفة (2012 - أغسطس/آب 2015)"، 9 سبتمبر/أيلول 2015: Refworld | Yemen: Relationship and treatment of Hashemites by authorities and other groups, including Houthis [Huthis] and extremist groups (2012-August 2015). تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

منظمة العمل الدولية، "الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال"، 2012، https://www.ilo.org/pec/Informationresources/WCMS_205232/lang-en/index.htm. تم الاطلاع في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

إيزابيل غراند، "المدارس ليست للفتيان فقط: نظرة على تعليم الفتيات في مصر واليمن"، مجلة غلوبال ماجوريتي الإلكترونية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر/كانون الأول 2018، ص. 9-111، https://www.american.edu/cas/economics/ejournal/upload/grande_accessible.pdf. تم الاطلاع في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020.

إيزابيل ويلكرسون، "الطبقة: أصل السخط في أي بيت"، راندم هاوس، 2020.

جاكلين لأكروا، "وسائل التواصل الاجتماعي والصراع في اليمن: قاموس مصطلحات خطابات الكراهية"، التحولات التنموية، مبادرة مسار السلام، يوليو/تموز 2019، <https://static1.squarespace.com/static/54257189e4b0ac0d5fca1566/t/5d-1ce382cef4150001f62b8b/156217434>. تم الاطلاع في 5 ديسمبر/كانون الأول 2020.

جون جي كينيدي "زهرة الفردوس: الاستخدام المنهج لنبته القات في اليمن الشمالي"، دار نشر ريدل، 1987.

جوزيف هانلون، "قانون إلغاء الرق لعام 1833 لم ينه التجارة الخسيسة"، صحيفة الغارديان، 24 يناير/كانون الثاني 2007، <https://www.theguardian.com/commentisfree/2007/jan/25/comment.comment>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

لوران بونفوي ومارين بورير، "الاجتماع المدني والدمقرطة في اليمن: تعزيز دور الهيئات الوسيطة"، 2009، <https://hal-scienc-espo.archives-ouvertes.fr/hal-01066200/document>. تم الاطلاع في 15 سبتمبر/أيلول 2020.

لورينزو فيورامونتي، "مذكرة منهجية حول مؤشر البيئة التمكينية للمجتمع المدني لمنظمة سيفيكوس (مؤشر EE)"، منظمة سيفيكوس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، 2013، <https://www.civicus.org/downloads/Methodology-20note%20on%20the%20CIVICUS%20Civil%20Society%20Enabling%20Environment%20Index.pdf>. تم الاطلاع في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

لوكا نيفولا

- "الأناس السود ذوو القلوب البيضاء: أصلهم وعرقهم ولونهم في اليمن المعاصر"، أنثروبولوجيا، 2020، المجلد السابع، العدد الأول، <https://www.ledijournals.com/ojs/index.php/antropologia/article/view/1626/1526>. تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

- "حول اللون والأصل: وضع الأقدام في اليمن"، موقع أوبن ديموكراسي الإلكتروني، 13 فبراير/شباط 2018، <https://www.opendemocracy.net/en/beyond-trafficking-and-slavery/on-colour-and-origin-case-of-akhdam-in-yemen>. تم الاطلاع في 18 سبتمبر/أيلول 2020.

- "الدم لا يكذب: الهرمية والإشراك/الإقصاء في اليمن الحدث"، رسالة دكتوراه، جامعة ميلانو. بيكوكا، 2015.

لطفي الصراري، "المهمشون في اليمن: اغتراب في أدنى الهامش"، السفير، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2019، <http://assafirarabi.com/ar/27321/2019/10/03>. تم الاطلاع في 25 يناير/كانون الثاني 2021.

مانادا إي. لميمبرت، "في زمن النفط: الاستقامة والذاكرة والحياة الاجتماعية في مدينة عمانية"، مطبعة جامعة ستانفورد، 2010.

مارك واغتر، "اليهود والقانون الإسلامي أوائل القرن العشرين في اليمن"، بلومنغتون، مطبعة جامعة إنديانا، 2015.

ماري كريستين هينز وسارة أحمد، "دمج قضايا أمن المرأة في إصلاح قطاع الشرطة في اليمن: بعض المقترحات لإجراء إصلاح هيكلي"، المركز اليمني لقياس الرأي العام، يونيو/حزيران 2013، https://yemenpolling.org/Projects-en/English-YPC_PolicyReport_June2013.pdf. تم الاطلاع في 7 ديسمبر/كانون الأول 2020.

مارينا دي ريخت، "توظيف عاملات منزليات مهاجرات في المناطق الحضرية باليمن: شكل جديد من أشكال التمييز الاجتماعي"، مجلة نساء الشرق الأوسط والعالم الإسلامي 6، 2008، ص. 154-175.

مارينا دي ريخت، "رائدات أم يبادق؟ العاملات في مجال الصحة وسياسات التنمية في اليمن"، مطبعة جامعة سيراكيوز. 2007.

مارتا كولبورن

- "مسار جديد للمضي قدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 23 يناير/كانون الثاني 2021، <https://sanaacenter.org/publications/main-publications/13021>.
- "مراحل حياة المرأة اليمنية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 10 مارس/آذار 2021، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13557>.
- "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/تحليل النوع الاجتماعي في اليمن"، شركة بنیان غلوبال الاستشارية، 2020، <https://banyanglobal.com/wp-content/uploads/2020/03/GITA-II-USAID-Yemen-Gender-Analysis-30-January-2020-DECEMBER-version-No-Track-Changes-1.pdf>.
- "تحليل وضع النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن"، مؤسسة فريدريش إيبيرت ستيفتونج ومنظمة أوكسفام، عمان، الأردن، 2002، https://www.academia.edu/42822676/GENDER_AND_DEVELOPMENT_IN_YEMEN.
- ماكسين مولينو، "سياسات الدولة ووضع النساء العاملات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، 1967-1977"، مكتب العمل الدولي، جنيف، 1982.
- ميخائيل روديونوف، "بيانات ميدانية عن الطب الشعبي من حضرموت"، وقائع ندوة الدراسات العربية، 1996، المجلد 26، أوراق من الندوة التاسعة والعشرين للدراسات العربية المنعقدة في كامبريدج، 22-20 يوليو/تموز 1995، ص. 125-133.
- محمد أحمد قاسم الخياط، "التحاق أطفال الأخدام بالتعليم الأساسي في تعز، بالجمهورية العربية اليمنية"، 1988.
- محمد المحفلي وإيمان حميد، "حقوق الأقليات في اليمن: الواقع والتحديات"، إصدارات مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات، العدد الأول، 2019، https://insaf-ye.org/wp-content/uploads/2020/03/English_Book-1.pdf. تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2020.
- محمد الميتمي، "جهود البرنامج الاقتصادي والتكيف البنوي"، قُدِّم في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون بواشنطن، 1 أكتوبر/تشرين الأول 1998، <https://al-bab.com/efforts-economic-programme-and-structural-adjustment>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، "في العتمة: الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب بأماكن احتجاز غير رسمية في اليمن مايو/أيار 2016 - أبريل/نيسان 2020"، يونيو/حزيران 2020، <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2020/06/In-the-Darkness.pdf>. تم الاطلاع في 8 ديسمبر/كانون الأول 2020.
- نجوى عدرا "تحليل الإقصاء الاجتماعي في اليمن"، أعدت لوزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الدولي، يناير/كانون الثاني 2006، ص. 20، <http://www.najwaadra.net/yemense.pdf>. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.
- ناتالي بيوتز، "خطأ أجدادنا: مهاجرو الجيل الثالث اليمنيون يبحثون عن اللجوء من التشرد"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، كامبريدج، المجلد 51، العدد 3، أغسطس/آب 2019، ص. 357-376.
- نعمان عبد الله حكيم "فئة الأخدام في اليمن"، دار نشر لاب لامبرت أكاديميك، 2017.
- فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/أيلول 2014"، تقارير 2019 و2020، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/240/87/PDF/G1924087.pdf?OpenElement>. تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- أولو فورني وآيدن شورت وبين غروني ومارتن بيرغارد ورامي سالم ديب، "المشروع الطارئ لتقييم النفقات"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أغسطس/آب 2015، <https://www.undp.org/content/dam/yemen/PovRed/Docs/UNDP-YEM-DWR.pdf>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/كانون الثاني 2020.

- منظمة أوكسفام، "الحوالات المالية المرسلة إلى اليمن تنهار مع زيادة الاحتياجات وسط الحرب وفيرس كورونا"، 1 يونيو/حزيران 2020، <https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plum-met-needs-surge-amid-war-and-coronavirus>. تم الاطلاع في 2 ديسمبر/كانون الأول 2020.
- بول دريش، "القبائل والحكومة وتاريخ اليمن"، دار نشر جامعة أوكسفورد، 1989.
- روبيرت بيرترام سارجنت، "عجر المعن في محمية عدن الغربية"، أنثروبوس، عام 1961، مجلد 56، عدد 5/6، ص. 737-749.
- روبيرت بيرترام سارجنت ورونالد ليوكوك (محرران)، "صنعاء: مدينة عربية إسلامية"، صندوق مهرجان العالم الإسلامي، 1983.
- رانيا الرجبي، "حتى الحرب تميزت الأقليات اليمنية، منفيون في أوطانهم"، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، 2016، https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/01/MRG_Brief_Yemen_Jan16.pdf. تم الاطلاع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020.
- رشا العس، "الحمض النووي قد ينسب الإسلام"، ذا ناشيونال، DNA could illuminate Islam's lineage - The National، (thenationalnews.com). تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- REACH and Shelter and CCCM Clusters، "نظرة عامة مقارنة لتقييم المواقع المستضيفة للمشردين داخلياً في اليمن: الحديدة والمحويت وحجة وصنعاء"، يوليو/تموز 2018، https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/reach_yem_situation_overviewcccm_idp_hosting_sites_17jan2019.pdf. تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، "المسح الوطني الصحي الديموغرافي"، 2013، <https://dhsprogram.com/publications/publication-fr296-dhs-final-reports.cfm>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية: ملحق التقرير التحليلي الأساسي"، مركز السياسة الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة اليونيسيف، يونيو/حزيران 2014، <https://sites.google.com/site/yemennutritioncluster/documents/assessment-report/-nspms-national-social-protection-monitoring-survey>. تم الاطلاع في 21 فبراير/شباط 2021.
- الجمهورية اليمنية، "وثيقة مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني"، www.peaceagreements.org%2Fmasterdocu-ment%2F1400&usg=AOvVaw1FAH8noXUyfUcXmGth4TTf. تم الاطلاع في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- الجمهورية اليمنية، هيئة صياغة الدستور، "دستور اليمن الصادر عام 2015"، موقع دساتير العالم، 15 يناير/كانون الثاني 2015، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015D.pdf?lang=en. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- الجمهورية اليمنية، "دستور اليمن الصادر عام 1991 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2001"، موقع دساتير العالم، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf. تم الاطلاع في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- الجمهورية اليمنية ومنظمة اليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة رادا بارنين، "الأطفال والنساء في اليمن، تحليل وضع: أن تُرى وتُسمع: الأطفال في ظروف استثنائية"، المجلد الرابع، صنعاء، 1998.
- الجمهورية اليمنية، "قانون العمل، القانون رقم 5 لعام 1995"، ترجمة غير رسمية لمنظمة العمل الدولية، <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/WEBTEXT/44043/65001/E95YEM01.htm#:~:text=It%20shall%20be%20forbid-den%20to%20employ%20women%20at%20night%2C%20except,by%20order%20of%20the%20Min-ister>. تم الاطلاع في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- روبيرت إف. وورث، "قابعون في أسفل السلم اليمني"، صحيفة نيويورك تايمز، 27 فبراير/شباط 2008، <https://www.nytimes.com/2008/02/27/world/middleeast/27yemen.html?ref=todayspaper>. تم الاطلاع في 10 سبتمبر/أيلول 2020.
- روبيرت ديليو ستوكي، "اليمن الجنوبي: جمهورية ماركسية في الجزيرة العربية"، مطبعة ويست فيو، عام 1982.

رونالد ليوكوك، "مدينة صنعاء القديمة المسورة"، منظمة اليونيسكو، 1986.

سامي النجار وغيت ديراغين هوساغر، "حقوق الأخدام المدنية والسياسية في اليمن: تقرير بديل مقدّم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها رقم 104"، الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت"، 2012، https://idsn.org/wp-content/uploads/user_folder/pdf/New_files/UN/TB/HRC-104Yemen_AlternativeReport_01.pdf. تم الاطلاع في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

شادي سيماني، "اليمن: تشرد حضري في مجتمع ريفي"، مركز رصد التشرد الداخلي، أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/201910-ur-ban-yemen_0.pdf. تم الاطلاع في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

سكوت إس. ريس، "المسلمون الإمبرياليون: الإسلام والمجتمع والسلطة في المحيط الهندي"، 1839-1937، مطبعة جامعة إدنبرة، 2018.

سيرج دي. إيلي، "تغيير الهوية المجتمعية في سقطرى: من الهرمية المجتمعية إلى التصنيف العرقي"، مجلة دراسات شمال غرب إفريقيا، 2016.

شريف إسماعيل، "الوحدة في اليمن: آليات التكامل السياسي، 1978-2000"، رسالة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط الحديثة بكلية الدراسات الشرقية، جامعة أوكسفورد، <http://users.ox.ac.uk/~metheses/Ismail%20Thesis.pdf>. تم الاطلاع في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

شيلدا كارابيكو، "اللامساواة بين الجنسين ووضعيهما في اليمن: مسألة الشرف والاقتصاد والسياسة"، "في المجتمع الأبوي والتنمية: مواقف النساء في نهاية القرن العشرين"، تحرير فالتين إم. مוגادام، ص. 80-89 أوكسفورد، مطبعة كلاريندون، 1996، <https://scholarship.richmond.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1170&context=polisci-faculty-publications>. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

شارون بيتي، "اليمن: أصوات الفقراء"، البنك الدولي، 2001.

شلومو دوف غوبتيان، "صورة لقرية النساخين اليمنيين"، الدراسات الاجتماعية اليهودية، يناير/كانون الثاني 1955، المجلد 17، العدد الأول، ص. 3-26.

منظمة منتدى الأخوات العرب، "تقرير صادر عن ائتلاف المنظمات اليمنية غير الحكومية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء: تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في اليمن"، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020، <https://stat-ic1.squarespace.com/static/5e21d2d4aa9bc02b2a6fdb06/t/5f87267f89e5f722dcca54b8/1602692738643/Yemen+CEDAW+Shadow+Report+4+October+2020.pdf>. تم الاطلاع في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

منظمة منتدى الأخوات العرب ومنظمة ويتنس، "مواجهة التمييز ضد النساء في اليمن"، 2009، https://www.witness.org/portfolio_page/taking-on-discrimination-against-women-in-yemen. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

منظمة منتدى الأخوات العرب لحقوق الإنسان، "تقرير غير رسمي صادر عن المنظمات اليمنية غير الحكومية لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء"، أبريل/نيسان 2007، <https://static1.squarespace.com/static/5e21d2d4aa9bc02b2a6fdb06/t/5f87267f89e5f722dcca54b8/1602692738643/Yemen+CEDAW+Shadow+Report+4+October+2020.pdf>. تم الاطلاع في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

منظمة سول لتنمية المرأة والطفل، "دراسة الوضع التعليمي للفئات المهمشة"، ديسمبر/كانون الأول 2008.

سوزان دالغرين، "الحقائق المتنافسة: الإطار العام والأخلاقيات في اليمن الجنوبي"، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز، 2010.

العربي الجديد، "النبوذون: المهمشون في اليمن منسيون في الحرب"، 17 مايو/أيار 2016، <https://english.alaraby.co.uk/english/society/2016/5/17/the-untouchables-yemens-marginalised-forgotten-in-the-war>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

ذا نيو هومانيتيريان

- "مجتمع الأخدام غاضب من إهمال الحكومة"، 20 أبريل/نيسان 2012، <https://www.thenewhumanitarian.org/news/2012/04/20/akhdam-community-angered-government-neglect>. تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2020.
- "الأخدام يعانون من تاريخ طويل من التمييز"، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، <https://www.thenewhumanitarian.org/report/25634/yemen-akhdam-people-suffer-history-discrimination>. تم الاطلاع في 6 سبتمبر/أيلول 2020.

توماس ستيفنسون، "العمال اليمنيون يعودون إلى وطنهم: إعادة استيعاب مليون مغترب"، مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، 181، مارس/آذار-أبريل/نيسان 1993. <https://merip.org/1993/03/yemeni-workers-come-home>. تم الاطلاع في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

توماس غيرهولم، "السوق والمسجد والفرج: اللامساواة الاجتماعية في مدينة يمنية"، قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة ستوكهولم، 1977.

توم فين، "في الثورة: أمل المنبوذين اليمنيين في إيجاد مخرج من البؤس"، رويترز، 7 مارس/آذار 2012، <https://www.reuters.com/article/uk-yemen-akhdam/in-revolt-yemeni-untouchables-hope-for-path-out-of-misery-idUSLNE82602Q20120307>. تم الاطلاع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

توماس كيفيسيلد ومايري ريدلا وإيني ميتسبالو وألكساندرا روزا وأنطونيو بريم وإيروان بينارون وجوري باريك وتاريكين غيبيرهيوت وإيسان أوسانغا وريتشارد فيليمز، "إرث الحمض النووي الميتوكوندري الإثيوبي: تتبع تدفق الجينات عبر وحول بوابة الدموع"، المجلة الأمريكية للجينات البشرية، نوفمبر/تشرين الثاني 2004، 75 (5): ص. 752-770. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1182106>. تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، "قائمة القضايا المتعلقة بالتقرير الأولي لليمن المقدم بموجب البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، (19)، CRC/C/OPAC/YEM/1، يوليو/تموز 2013، <https://www.refworld.org/docid/52de837f4.html>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير من اليمن: تغيير حياة النساء في منطقة الصراع"، <https://www.unfpa.org/es/node/14427>. تم الاطلاع في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

منظمة اليونيسيف

- النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي"، مارس/آذار 2020، <https://www.unicef.org/yemen/reports/integrated-model-social-and-economic-assistance-and-empowerment-imsea>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- "مشروع إرسال الحوالات المالية الطارئ"، <https://www.unicef.org/yemen/emergency-cash-transfer-pro-ject#:~:text=In%20an%20effort%20to%20prevent,the%20Yemeni%20population%2C%20as%20well>. تم الاطلاع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- "تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في محافظة عدن، النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي"، مايو/أيار 2020، <https://www.unicef.org/yemen/reports/integrated-model-social-and-economic-assistance-and-empowerment-imsea-1>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- تقييم مواطن الضعف والاحتياجات (الثاني) في محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء"، النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، أبريل/نيسان 2020، <https://www.unicef.org/yemen/media/5141/file/UNICEF%200142.pdf>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- تقييم مواطن الضعف والاحتياجات (الأول) في محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء"، النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، مارس/آذار - أبريل/نيسان 2018، <https://www.unicef.org/yemen/reports/vulnerability-and-needs-assessment-yemen>. تم الاطلاع في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.
- "تقييم السوق: لتحديد فرص الأعمال الصغيرة للفئات السكانية الأشد فقراً والمهمشة في محافظتي أمانة العاصمة وصنعاء"، النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، سبتمبر/أيلول 2019.
- منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، "مسح لخراطئ المهمشين في تعز"، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أرقام التخطيط لعام 2021"، 29 ديسمبر/كانون الأول 2020، <https://re-porting.unhcr.org/sites/default/files/pdfsummaries/GA2021-Yemen-eng.pdf> تم الاطلاع في 1 يناير/كانون الثاني 2021.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "2019: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن"، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview-enar> تم الاطلاع في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

وزارة العمل الأمريكية، "نتائج عام 2019 حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال"، https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/child_labor_reports/tda2019/Yemen.pdf تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

وفاء محسن صالح الدايلي، "الكشف عن تدخل الجهات الحكومية وغير الحكومية في إدارة المخيمات العشوائية في حي محوى أسر ومدينة صنعاء باليمن"، فبراير/شباط 2013، https://vtechworks.lib.vt.edu/bitstream/handle/10919/50559/Al-DailyVM_D_2013.pdf?sequence=1&isAllowed=y تم الاطلاع في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

ويليام جي. دونالدسون، "تقاسم المحصول في اليمن: دراسة في النظرية والعادات والبراغماتية الإسلامية"، مركز برييل للأبحاث، 2000.

البنك الدولي، "حيازة الأراضي من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في اليمن: قضايا وفرص"، التقرير رقم YE-54923 الجمهورية اليمنية، 1 ديسمبر/كانون الأول 2009، <http://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESW0P102010land0tenure109June.pdf> آخر وصول في 9 أيلول/سبتمبر 2020. تم الاطلاع في 9 سبتمبر/أيلول 2020.

لدى **مارتا كولبورن** خبرة تزيد عن 35 عامًا في العمل مع المنظمات الرائدة في الشرق الأوسط وفي دعم جهود الإغاثة والتنمية، بما في ذلك 17 عامًا من العمل في اليمن. عملت مارتا مؤخرًا كمديرة البرنامج القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن، وشغلت مناصب قيادية مع منظمة أوكسفام وميرسي كوربس ومنظمة كير الدولية والأونروا وشركة الأعمال التجارية والاستشارات الفنية الدولية (IBTCI) والمعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ومركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة بوزتلاند الحكومية. كمستشارة، عملت مارتا مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومنظمة أدرا ومنظمة كير الدولية وأوكسفام والمجلس الثقافي البريطاني والمنظمة الدولية للهجرة وميرسي كوربس والصندوق الاجتماعي للتنمية واتحاد نساء اليمن ومؤسسة تنمية القيادات الشابة ومؤسسة صلتك وشركاء من أجل التغيير الديمقراطي وشركة الأعمال التجارية والاستشارات الفنية الدولية (IBTCI) وORB International. حصلت مارتا على درجة الماجستير والبيكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ولاية بورتلاند ولديها خبرة واسعة في مجال البحوث والمنتجات المعرفية القائمة على الأدلة والنوع الاجتماعي والمساءلة التنظيمية والشفافية وتعزيز المجتمع المدني.

فاطمة صالح، هي زميلة باحثة في المركز اليمني للسياسات (YPC) منذ مارس/آذار 2019، وهي محررة قسم الفنون والثقافة في مجلة المدينة. شاركت في تأليف أوراق مع المركز اليمني لقياس الرأي العام ومركز كاربو للأبحاث عن الأمن وبناء السلام، وعملت كمستشارة مع مجموعة الأزمات الدولية. حصلت على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة صنعاء للعلوم والتكنولوجيا.

محمد الحربي، هو ناشط وباحث من مدينة الضالع، يعمل مع جمعية إرادة لتنمية المجتمع. وهو رئيس تحرير موقع صوت المهمشين ومدير قسم الحقوق والحريات في مؤسسة إعلام. يتضمن عمله السابق دراسات بحثية أخرى حول المهمشين.

سمية سليم، هي ناشطة في مجال حقوق الإنسان من أبين. تعمل في الدعم النفسي الاجتماعي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية. عملت على أبحاث في العنف الجنساني الممارس ضد نساء المهمشين في أبين، وعملت كباحثة مع المنظمة الدولية للهجرة ومراقبة في مؤسسة شباب أبين. حصلت على شهادة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية من كلية التربية والتعليم في زنجبار.



WWW.SANAACENTER.ORG